



المعادل والفرق

بحث مقارنة في الاقتصاد الإسلامي

تأليف
أبراهيم فاضل الدبو
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة - جامعة بغداد

الطبعة الأولى
طبع بمساعدة اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع الخامس عشر
الهجري في الجمهورية العراقية

طبع بمطبعة دار الرسالة
بغداد هاتف ٤١٥٢٦٦٣

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُ إِلَيْهِ الْفُرُوسَ

المعالي والمكارم

بحث مقارن في الاقتصاد الاسلامي

تأليف
ابراهيم فاضل الدبو
الاستاذ المساعد بكلية الشريعة — جامعة بغداد

الطبعة الاولى

طبع بمساعدة اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع الخامس عشر
الهجري في الجمهورية العراقية

مطبعة دار الرسالة بغداد

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين *

وبعد : فإن الثروة المعدنية التي تعتبر موردا أساسيا من موارد الأمة قد حظت باهتمام فقهاء المسلمين ، حيث وضعوا الضوابط لاستخراجها والاستحواذ عليها ، وقد تكفلت تلك الضوابط بحماية حق الأمة في اقتصادها الوطني دون أن يلحقها أي غبن من جراء استثماره ، كما أن تلك الضوابط قد كفلت حق المستثمر ، فلم يلحقه أي غبن من جراء حماية حق الأمة .
كما أن الفقهاء رحمهم الله قد تناولوا بالبحث موضوع الركاز أيضا فحسموا حق المستثمر وحق الآخرين عندما الزموا وأجد الركاز بأخراج خمسة *

وسيتبين لنا من خلال البحث أهمية تلك الضوابط التي سطرها فقهاء المسلمين قبل أكثر من ألف عام ، وإن القوانين الوضعية كانت عالة عليها لتأثرها بها *

خطة البحث : يحتوي بحثنا هذا على تمهيد وفصلين رئيسيين وخاتمة وذلك كما يلي :

الفصل الأول : المعادن في الشريعة والقانون ويشتمل على بحثين هما :

المبحث الأول : المعادن في الشريعة

المبحث الثاني : المعادن في القانون

الفصل الثاني : الركاز في الشريعة والقانون ويشتمل على بحثين أيضا هما :

المبحث الاول : الركاز في الشريعة

المبحث الثاني : الركاز في القانون

الخاتمة :

وفي التمهيد تكلمت عن الملكية في ماضيها وحاضرها وعن اسباب التسلط،
أما ما يخص الفصلين الاول والثاني ، فقد بذلت جهدي في ابراز وجهات نظر
فقهاء المسلمين في كل جزئية من جزئيات المعادن والركاز ، مقارنا بين تلك
الآراء ومن ثم أرجح ما هو الاقوى دليلا وما فيه مصلحة المسلمين .

وفي الخاتمة ، ذكرت اهم النتائج التي توصلت اليها في بعثي لموضوع
المعادن والركاز .

والله أسأل ان يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به ابناء
المسلمين .

انه سميع مجيب الدعاء

المؤلف

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تمهيد

الملكية في ماضيها وحاضرها :

تمهيد : منذ وجد الانسان على الارض فطر على غريزة حب التملك ، حيث وجد فيها حاجته من المعادن والنبات والحيوان وكل ما يشبع رغباته وينمي غرائزه ، فكان في ذلك ما ينبغي من نعم ينعم بها في هذه الحياة التسيي سخر الله للانسان كل ما فيها ، قال الله تعالى : « هو الذي خلق لكم ما فسي الارض جميعا » * (١) وقال تعالى : « ألم تر ان الله سخر لكم ما في السموات وما في الارض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة » (٢)

ولما كان الانتفاع لا يتحقق مع وجود الشركة والشيوع ، وذلك لتزاحم الرغبات والطلب نتيجة لحق جميع الناس في الانتفاع ، فقد مال الانسان بطبيعته الى الاستيلاء على كل ما يحتاجه ويفتقر اليه ليستأثر به وليجده عند الحاجة من دون منازعة الغير له ، وانساق الى ذلك انسياقا غريزيا لاسباب ثلاثة ذكرها بعض العلماء وهي :

١ - أن كل فرد بطبيعته يميل الى الاستيلاء على الاشياء لمصلحته الخاصة أكثر من ميله للاستيلاء عليها لمصلحة المجموع ، وذلك بدافع الانسنان على توفر الشيء عند حاجته اليه في المستقبل * .

٢ - أن حياة الشخص للسال تبعث فيه الرغبة على ادارته وحسن التصرف فيه لأنسجام ذلك مع فطرة الانسان الداعية الى المحافظة على ما في حوزته ولحبه العمل لنفسه أكثر من حبه العمل للمجموعة * .

٣ - أن الامن والسلام لا يتوفران الا مع الملكية او العيارة الفردية ، إذ من المعلوم بدهة أن الشيوع مثار النزاع بين الشركاء ، وفي العيارة

(١) البقرة آية ٢٩ .

(٢) لقمان آية ٢٠ .

الفردية حافز على العمل وذلك بقصد الاستئثار بالمال المحوز بصورة دائمة ،
والرغبة في تسميته للتنعم به في الحال والمستقبل ، مما يجعل المرء أكثر الدفاعية
نحو الجهد والعمل . (١)

فالحياة هذه تعتبر اول مرحلة من مراحل الملكية الفردية ، وكانت
في بدء دورها الاول مجرد رغبة عند الانسان تتحل في الاستيلاء على ما يقع
تحت يده من مال او متاع ، وكانت حياة المال والاختصاص به تفضيحه
لسلطان القوة ، حيث كان الفرد يستعمل قوته للهيمنة على ما يريد الاستيلاء
عليه ، وكان المال في يده ذي القوة في مأمن من الاعتداء عليه على عكس
ماله وجهه في يد ضعيفة حيث يكون عرضة للنهب والسلب .

ومن هنا يتضح بأن الاصل في الأشياء كان الاباحة او الشركة بين
الناس على وجه الاباحة ، وان حياة الشيء هي التي تنقله من هيمنة
الحال الى حال الاختصاص او حال الملكية الفردية الخاصة ، وان الملكية
التي تعني الاستئثار او الاختصاص كما يقول الأستاذ الخفيف . ظاهرة
من ظواهر المجتمع لا تبرح عنه ولا تزياله على اي وضع من اوضاعه ولا على
اية صورة من صوره . (٢) الا ان هذه الملكية كما قلنا لم تكن منظمة وفق
اسس وضوابط معينة .

اسباب التملك في الشريعة الاسلامية :

تمهيد : جاء الاسلام قدما الى احترام ملكية الشخص وعدم التعرض
لها بسوء ، الا انه في نفس الوقت وضع الضوابط والقواعد التي تبين
مشروعية اسباب التملك ، وذلك بقصد رفع الغبن والجبن عن ربوع المجتمع ،
فأزال من وسطه سبب التملك غير المشروع وحذر اتباعه من ان يتعاطسوه ،
وحثهم على الاخذ بالسبب المشروع وندبهم الى العمل به ، بل حذرهم من
ترك العمل والركون الى البهالة والتسول ، فأبهم السبب في الفقر والعوز

(١) نقلا عن الأستاذ الخفيف الملكية في الشريعة الاسلامية ٢٧/١

(٢) انظر المصدر السابق .

وجلب العواقب الوخيمة على بني الانسان ، قال الله تعالى : « فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور » (١) وقال عليه الصلاة والسلام : « لان يأخذ أحدكم أحبله ثم يأتي الجبل فيأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها فيكف الله بها وجهه خير له من ان يسأل الناس أعطوه او منعوه » * (٢)

واسباب تملك الاعيان (٣) في الشريعة الاسلامية اما ان يكون بطريق التلقي من شخص اخر واما ان يكون قد اكتسبه بنفسه دون ان يكسبه الغير له * ومن امثلة الحالة الاولى : البيع والهبة والارث والشفعة ، ومثال الحالة الثانية ، الملكية المتأتية بسبب وضع اليد على الشيء المباح ، وهو اما ان يكون ارضا او غيرها ، وغير الارض اما ان يكون من الجوامد التي تنطبع بالنار ، اولا ، فان كان منها فاما ان يكون خلقيا مثل معدن الذهب والفضة ، او صناعيا كالكنز * (٤)

واننا في بحثنا هذا سنتكلم عن هذين المباحين ، محاولين اعطاء القساري الكريم فكرة واضحة عما ذكره فقهاؤنا المسلمون عن هذين العنصرين وما وضعته القوانين الحديثة بهذا الشأن ، وذلك في فصلين متتاليين ، تناول في اولهما المعادن وفي الثاني الركاز .

(١) تبارك آية ١٥ .

(٢) رواه البخاري .

(٣) ذكرنا الاعيان احترامنا عن الحقوق والمنافع .

(٤) راجع الاشسباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٤٦ ، شرح

مرشد الحيران ١/١١٢ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الأول

المعادن في الشريعة والقانون

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المبحث الاول المعادن في الشريعة

المعدن لغة : المعدن لفظ مأخوذ من المعدن ومعناه الإقامة ، يقال معدن فلان بالمكان اذا اقام به ، ومنه جنات عدن ، ومركز كل شيء معدنه . فاصل المعدن اذن ، هو المكان بقيد الاستقرار فيه ، ثم اشتهر في نفس الأجزاء المستقرة خلقة دون ان يكون للانسان فيها يد داخل جوف الارض ، وقصد صار الانتقال من اللفظ الى تلك الأجزاء ابتداء بلا قرينة فيهما .

وهل المعدن والركاز لفظان مترادفان أم لا ؟ للفقهاء في ذلك قولان : الاول للاحناف : ويذهبون فيه الى ان اللفظين مترادفان ، بمعنى ان لفظ الركاز يطلق على المعدن وعلى الكنز ايضا ، معللين ذلك بما يلي : ان اللفظ مشتق من الركز والمراد به المركبوز دون النظر الى كون راکز الاول الخالق سبحانه وتعالى والى الثاني المخلوق ، فاللفظ حقيقة في الاثنين مشتركا معنويا فيهما ، (١) وفي هذا يقول الكاساني وهو حنفي المذهب ايضا : ان اطلاق الركاز على المعدن حقيقة وعلى الكنز مجازا ، بدليل ان اللفظ مأخوذ من الركز وهو الإتيان ، وما يوجد في المعدن هو المثلث في الارض لا الكنز ، لانه وضع مجاورا للارض لا مثبتا فيها . (٢) وقد وافق رأي ابي عبيد رأي الحنفية في هذه المسألة ، مستدلا بما روي عن علي كرم الله وجهه انه سمي المعدن ركازا ، فقصد روي في كتابه الاموال «عن حماد بن مسلمة قال : أخبرنا سماك ابن حرب عن الحارث بن ابي الحارث الأزدي ، أن أباه كان من أعلم الناس بمعدن ، وانه أتى على رجل قد استخرج معدنا فاشتراه منه بمائة شاة متبع ، فأتى أمه فأخبرها ، فقالت يا بني ، ان المائة ثلاثمائة ، امهاتها مائة واولادها مائة

(١) فتح الغدير للكمال بن الهمام ١/٥٣٧ .

(٢) بدائع الصنائع ٢/٩٥١ .

وكفاتها مائة ، فارجع الى صاحبك فاستقله ، فرجع اليه ، فقال ضع عني خمس عشرة ، فابى ذلك ، قال فأخذه فأذا به ، فاستخرج منه ثمن الف شاة ، فقال له البائع : رد على البيع ، فقال لا افعل ، فقَالَ : لا تشن عليا فلا تشن (١) عليك ، فاتى عليا ، فقال : ان ابا الحارث اصاب معدنا ، فأثاء علي ، فقال ابن الركاز الذي أصبت ؟ فقال : ما أصبت ركازا انما اصابه هذا ، فاشتريته منه بمائسة شاة متبع ، فقال له علي : ما أرى الخمس الا عليك ، قال : فخمس المائسة شاة» .

قال ابو عبيد بعد روايته الخبر المذكور : «أفلا ترى ان عليا قد سمي المعدن ركازا وحكم عليه بحكمه واخذ منه الخمس» (٢) .
 الثاني : وهو رأي جمهور الفقهاء ، ومفاده : ان اللفظين مختلفان فالركاز يطلق على دفين الجاهلية ، والمعدن هو الموجود خلقة تحت الارض (٣) وقد دلل الجمهور على رأيهم هذا ، بما رواه ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : «العجماء جرحها جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس» (٤) .

وجه الاستدلال من الحديث : أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد فرق بين الاثنين بالعطف ، فدل ذلك على المغايرة (٥) .

(١) « فلا تشن بك » بضم الهمزة وكسر التاء المثناة ، بمعنى

لا تشين بك ، مأخوذ من الوشاية وهي الاخبار عن الغير .

(٢) انظر كتاب الاموال ص ٣٤٠ بحديث رقمه ٨٧١ .

(٣) انظر المصدر السابق ص ٣٣٦ الهامش رقم «٢» .

(٤) اخرج الحديث اصحاب الصحاح السنة . راجع نيسل

الاولاد من احاديث سيد الاخبار شرح منتقى الاخبار

للإمام الشوكاني ٤/٢١ وانظر الاموال في المرجع والموضع

السابقين ، ومعنى المعدن جبار :

اذا سقط رجل في معدن قد حفره واجده في ملكه او في

ارض موات ، فلا ضمان عليه ، ومثله البئر أيضا .

(٥) انظر الشوكاني في المصدر السابق .

الرأي المختار : ورأي الجمهور هو المختار لما دلتوا به على رأيهم ، ولأن
ما رواه أبو عبيد عن علي ، مجرد أثر عن صحابي لا يقوى على معارضة رواية
أبي هريرة ، لاسيما وقد روى الحديث أصحاب الصحاح الستة بطرق متعددة
والفاظ مختلفة .

المعدن اصطلاحاً :

عرف العلماء المعدن عدة تعاريف ، وكلها تشير إلى الله : ~~عن~~ عن
قيمة مالية خالقه الله تعالى تحت الأرض يوم خلقها .

فتد عرفة الإمام أحمد بقوله : «المعادن هي التي تستنبط ليس هو شيء»
دفن» . (١)

والتعريف نص صراحة على كون المعدن شيئاً مستخرجاً من باطن الأرض
لا يد للإنسان فيه ، بخلاف الكنز فإنه مدفون من قبل الإنسان ، لذلك استبعدته
المعرف من التعريف عندما قال : «ليس هو شيء دفن» .

وعرفه الحنابلة بتعريف آخر فقالوا : «المعدن ما كان في الأرض من غير
جنسها» . (٢) والتعريف الأخير أدق في نظري من التعريف الأول ، لأن
رفع الإيهام الملاحظ على التعريف الأول ، فتعريف المعادن ، بأنها التي تستنبط
... الخ دون أن يبين ماهية تلك المعادن من كونها مالا أو غير مال ، أمر غاية
في الإيهام ، لأن الاستنباط لفظ يعم المعدن وغيره ، فالاحجار أيضا تستنبط
من الأرض إلا أنها ليست بمعادن .

وعند الشافعية : هو اسم للمكان الذي خلق الله تعالى فيه الجواهر
من ذهب وفضة وغيرها . (٣) وبمثل هذا عرفه المالكية أيضا . (٤)

(١) النظر المنهجي لابن قدامة المقدسي ٣/٥٣ .

(٢) النظر المصدر السابق .

(٣) النظر مفتحي المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج شرح الشيباني

محمد الشربيني الخطيب ١/٣٩٤ .

(٤) راجع الخرشني على سيدي خليل ٢/٢٠٧ .

وقال الحنفية في تعريفهم للمعدن بأنه «هو المال الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلق الارض» • (١)
وتعريف الحنفية هو المختار ، لانه قد استعمل الكلمة في المعنى المشهور فيها ، فقال : عن المعدن بأنه مال ، وهو المطلوب ، والتعريف ينبغي ان يكسرون اللفظ فيه مشهورا بعيدا عن الغموض قريبا من فهم السامع .
كما ان المعروف اخرج غير المعدن من التعريف ، وهو الكنز ، حيث قال : «المال الذي خلقه الله في الارض» • فلا يد للانسان فيه ، بخلاف الكنز كما سنرى ذلك فيما بعد •

دليل مشروعيته :

ثبتت مشروعية وجوب زكاة المعدن بأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية والاجماع •

فمن القرآن الكريم ، قوله تعالى : «ومما اخرجنا لكم من الارض» •
قال القرطبي في تفسيره : تضمنت الآية ثلاثة اشياء تجب فيها الصدقة ، النبات والمعادن والركاز (٢) •

ومن السنة النبوية ما رواه مالك بن أنس عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبسال بن الحارث معادن القبيلة ، وهي في ناحية الفرع — قال فتلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم» (٣) •

وفي رواية اخرجها الحاكم في صحيحه «انه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبيلة الصدقة» • (٤)

اما الاجماع فقد حكاه الخطيب الشربيني • (٥)

(١) راجع الكاساني في البدائع ٢/٩٥١ •

(٢) انظر ٣/٣٢١ •

(٣) انظر كتاب الاموال ص ٣٣٨ (٤) انظر المصدر السابق •

(٥) انظر مغني المحتاج ١/٣٩٤ •

ماهية المعدن مناط البحث :

اختلف الفقهاء في صفة المعدن الذي يتعلق به الحكم من حيث وجوب الخمس او الزكاة كما سنرى ، وذلك على ثلاثة اقوال :
القول الاول : خص اصحاب هذا القول معدني الذهب والفضة بالحكم ، فلا شيء على المرء اذا وجد غير هذين العنصرين مدللين على رأيهم هذا بما يلي :

أ - قول النبي عليه الصلاة والسلام «لا زكاة في حجر» . (١)
ب - أما ما عدا هذين المعدنين من الحديد والرصاص والبلور ليست من اموال الزكاة ، فلا يجب فيها حق المعدن .
ج - ان العناصر المذكورة عبارة عن مال مفهوم بالذهب والفضة قد استفيد من الارض فأشبهه الطين الاحمر ، فكما لا زكاة في الطين ، كذلك الامر فسي الحديد والكحل وما اشبه ذلك .

هذه وجهة نظر المالكية (٢) والشافعية (٣) وبه قال الظاهرية ايضا . (٤)

القول الثاني : ذهب الحنابلة الى تعلق الحكم في كل ما يستخرج من الارض مما يخلق فيها من غيرها وله قيمة ، ولا فرق عندهم بين ان يكون المعدن الذي يتعلق به الحكم جاريا كالقار والنفط ، او غير جار كالحديد والكحل والياقوت ونحو ذلك ، وقد دللوا على رأيهم هذا بما يأتي :

(١) الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل وضمفه صاحب نصب

الرأية . انظر ٢/٣٨٢

(٢) انظر المدونة ١/٢٩٢ ، الخرشي على مختصر سيدي خليل . ٢/٢٠٧

(٣) المهذب للفيروز اباذي الشيرازي ١/١٦٢ وانظر كذلك مغني المحتاج ١/٣٩٤ .

(٤) انظر المحلى لابن حزم الظاهري ٥/٢٢٥ وقد ادعى ابن حزم الاجماع على هذا الرأي .

أ - عموم قوله تعالى : «ومما اخرجنا لكم من الارض» * (١) وغير
الذهب والفضة معادن تستخرج هي الاخرى من الارض ، فكما يتعلق
الحكم بالثمين ، كذلك الامر فيما سواهما من المعادن الاخرى .

ب - ان الحديد والنحاس وما شابههما من المعادن الاخرى ، هي في
الواقع أموال ، فلو كانت غنيمة لوجب فيها الخمس ، فكذلك لو اخرجت
من المعدن ، وجبت فيها الزكاة ، قياسا على الذهب والفضة .

وقد اجاب الحنابلة عما قاله الشافعية من ان مناجم غير الذهب والفضة
تعتبر بمثابة الطين ، فكما لازكاة او خمس في الطين كذلك الحال بالنسبة
لمعادن غير النقيدين .

اجابوا قائلين : بان الطين ليس بمعدن ، بل هو تراب والمعدن ما كان في
الارض من غير جنسها * (٢)

وقد نحي منحي الحنابلة فقهاء الامامية * (٣) والزيدية * (٤)
القول الثالث : قسم الحنفية المعادن الى صنفين ، مستجسد ومائع ،
والمستجسد منه نوعان ، نوع يذوب بالاذابة وينطبع بالحلية ، ونوع غير قابل
للاذابة ، والمائع مثل النفط والقار .

وها أنا اذكر رأيهم في كل معدن على حدة .

أ - المعدن القابل للانصهار ، مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد
 وغير ذلك ، فهذه المعادن فيها الخمس عندهم على تفصيل في الامر مع اشتراط
فريق منهم لبعض الشروط نذكرها فيما بعد .

ب - المعدن غير القابل للاذابة ، وذلك كالزربخ والجص والنورة

(١) آية ٢٦٧ سورة البقرة .

(٢) المغني ٣/٥٣ وانظر الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف
٣/١١٩ .

(٣) وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة ٦/٣٤٢ .

(٤) انظر البحر الزخار الجامع لمذهب علماء الامصار ٣/٢١٠ .

ونحوها مما هو من اجزاء الارض ، فلا شيء في مثل هذه العناصر لانها كالتراب ، ومثلها في الحكم عندهم الياقوت والفصوص ، فانها كذلك من جنس الاحجار ، الا انها احجار مضيئة ، فالواجد لمثل هذه المواد لا يلزم باخراج شيء منها ويعتبر الكل ملكا له .

ج - ما كان مائعا من المعادن كالقير والنفط ، مثله في الحكم مشتمل المعدن غير القابل للانصهار ، معللين ذلك بقولهم : « انه ماء وانه مما لا يقصد بالاستيلاء فلم يكن في يد الكفار حتى يكون من الغنائم » . فعلى هذا لالخمس فيه (١) .

د - اما الزئبق ، فللحنفية فيه رأيان ، احدهما وهو قول ابي حنيفة الاول والقول الاخير لابي يوسف ، انه لاشيء فيه ، لانه عنصر غير منطبع بنفسه فاشبه الماء .

اما القول الاخر فهو رأي ابي حنيفة الاخير وهو القول الاول لابن ابي يوسف وهو رأي محمد بن الحسن ايضا ، ويقضي بوجوب الخمس على واجده ، بدليل ان الزئبق مادة تنطبع مع غيرها وان كانت لا تنطبع بنفسها ، فهي تشبه الفضة من هذه الجهة ، حيث انها هي الاخرى لا تنطبع بنفسها ، لكن لما كانت تنطبع مع مادة اخرى كالنحاس والرصاص مثلا وجب الخمس فيها ، كذلك الحكم في الزئبق . (٢)

الرأي المختار :

والمختار عندي من الاراء هو رأي الحنابلة لما ذكرناه من أدلة ، ولان الصبرة بالقيمة وليس بالجنس ، فالمعادن المختلف فيها هي في الواقع ذات قيمة مالية وقد يعدل بعضها قيمة الذهب والفضة لاسيما في عصرنا الحاضر ، لهذا أرى وجوب الخمس في كل ما يستخرج من الارض من المعادن مما يخلق فيها

(١) انظر الكاساني في البدائع ٢/٩٥٦ .

(٢) المصدر السابق وانظر فتح القدير ١/٥٤١ .

من غيرها • (١)

حكم المعادن المستخرجة من البحر :

ذكرنا فيما مضى رأي الفقهاء في المعادن التي عثر عليها الواجد في البر
أما لو عثر رجل على مادة تستخرج من البحر ، وذلك كاللؤلؤ والمرجان
والعنبر ، فله حكم آخر تفصل القول فيه كما يلي :

أولا : ذهب فريق من العلماء الى القول : بأنه لا شيء في المستخرج
من البحر مستدلين بما روي عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم وبالقياس •

أ - فقد حكوا عن ابن عباس انه قال : « ليس في العنبر شيء » إنما هو
شيء القاه في البحر » • وحكي عن جابر مثل هذا القول ايضا •

ب ان هذه العناصر كانت تستخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وخلفائه فلم يأت فيها حكم عنه ولا عن أحد من الخلفاء •

ج - قاس اصحاب هذا الرأي ما يوجد من هذه المواد على ساحل
البحر على المباح المأخوذ من البر ، فقالوا : ان العنبر مادة يلتقيها البحر على
الارض في البر من غير تعب ، فهي تشبه المباحات المأخوذة من البر كالمسكن
والزنجبيل فكما لا شيء في الاخيرين ، كذلك الحكم في المأخوذ من
البحر •

د - ليس للكفار يد ثابتة على باطن البحار التي توجد فيها مثل هذه
العناصر ، فعليه لا يكون المستخرج منها مأخوذا من ايديهم على سبيل القهر
فلا يعتبر غنيمته ، لهذا لا يلزم من يعثر عليه باخراج شيء منه •

هذا ما ذهب اليه الحنابلة في رواية عنهم ، وحكى ذلك ابن قدامة عن
عمر بن عبدالعزيز وعطاء والثوري وابن ابي ليلى • (٢) وبه قال

(١) ان قولنا بوجوب الخمس في المعادن مطلقا لا يتمارض مع
ما سترجحه من ان المعادن المذابة كالنفط والقيرو غيرهما
يجب ان يكون ملكا للدولة •

(٢) الفتي ٣/٥٥ وانظر الانصاف ٣/١٢٢ •

المالكية • (١) وحكى الخطيب الشربيني مثل ذلك عن الشافعية ايضا • (٢) وهذه وجهه نظر أبي حنيفة ومحمد ، وعلى رايهما ان كل ما يستخرج من البحر لاشيء فيه ولو كان ذهباً او فضة • (٣) وقد مال الى هذا الراي ابو عبيد في كتابه الاموال • (٤)

ثانياً - في حين يرى البعض الاخر من العلماء ان المستخرج من البحر كالمعدن المستخرج من البر ، فعليه يجب فيه الخمس او الزكاة على خلاف بينهم كما سنبينه فيما بعد • دليلهم في هذا ما يأتي :

أ - فعل عمر رضي الله عنه حيث أخذ الخمس من العنبر ، وقد أجاب أحد عماله حين سأله عما يجب في اللؤلؤة ، بأن فيها الخمس •

ب - ان المستخرج من البحر يشبه الخارج من معدن البر ، من حيث ان المعنى يجمع الاثنين وهو كونهما مالا منتزعا من يد الكفر قهراً ، اذ الدنيا برها وبحرها كانت تقع تحت سيطرتهم فاتزعاها منهم ، فكان ذلك غنيمة فيجب فيه الخمس كمائر الغنائم •

هذا ما قاله ابو يوسف من الاحناف • (٥) ورواية عن الامام أحمد • (٦) وحكى ايضا عن عمر بن عبدالعزيز انه أخذ الخمس من العنبر ، وهو قول الحسن والزهري • (٧) والى هذا ذهب الامامية مستدلين بما روي عن الامام علي رضي الله عنه انه قال : فيما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت والزبرجد الخمس اذا بلغت قيمة المستخرج دينارا فاكثر • (٨)

(١) المدونة ١/٢٩٢ ، وانظر الخرشي ٢/٢١٢ •

(٢) مغني المحتاج ١/٣٩٤ •

(٣) البدائع ٢/٩٥٨ •

(٤) انظر ص ٣٤٦ وما بعدها •

(٥) انظر الكاساني في المرجع والموضع السابقين •

(٦) ابن قدامة في المغني ٣/٥٥ (٧) انظر المصدر السابق •

(٨) وسائل الشيعة ٦/٣٤٣ وانظر شرائع الاسلام ١١/١٨٠ •

وهذه وجهة نظر الزيدية ايضا ، وقد أجابوا عما لو قيل بأن هذه العناصر ليست مغيبية في معدن ، بأن معدنها هو الماء ، ولو سلمنا بأنه لا يعتبر معدنا ، فإن عموم الأدلة لم تستلزم ذلك . (١)

جواب الفريق الاول على ما استدلل به الفريق الثاني :
أجاب أبو عبيد في كتابه الاموال على ما استدلل به القائلون : بوجوب الخمس فيما يستخرج من البحر بما يأتي :

١ - ما روي عن عمر رضي الله عنه انه جعل فيما يستخرج من البحر شيئا ليس بثابت عنه ، والخبر مروى عن عبد العزيز بن محمد عن رجاء ابن روح عن رجل - قد سماه عبد العزيز - عن ابن عباس عن يعلى بن أمية قال : كتب الي عمر «أن خذ من حلي البحر والعنبر العشر» . (٢)

قال أبو عبيد بعد ذكره الخبر : بأن هذا الاسناد ضعيف وغير معروف ، ومع ضعفه فإنه قد أوجب العشر فيه ولا عهد لنا به ، اذ انه لم يجعل حكمه حكم الركاز فيأخذ منه الخمس ، ولم يجعله كالمعدن فيوجب فيه الزكاة على رأي أهل المدينة والعشر انما يجب فيما تنبت الارض من زروع وثمار ، ولا وجه للشبه بين ما يستخرج من البحر وما تخرجه الارض ، ولا عرف أحدا يقول بهذا .

٢ - ان قياس ما يستخرج من البحر على ما يوجد في البر ، قياس مع الفارق ، لاختلافهما في كثير من الصفات ، منها :

أ - ان الله تعالى حرم صيد البر على المحرم والزم قاتله الجزاء ، في حين أباح له صيد البحر ، فلا جناح عليه ولا كفارة . (٣)

(١) انظر البحر الرخا ٣/٢١٢ . ويقصدون بعموم الأدلة الآية الكريمة : «واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى» .

والحديث الشريف «العجاء جبار والبحر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس» .

(٢) انظر كتاب الاموال ص ٣٤٨ . (٣) المصدر السابق .

ب - حرم الله ميتة البر ، فان حيوانه لا يحل أكله الا بعد ذكاته ، بينما
أباحته الميتة ميتة البحر حيث قال صلى الله عليه وسلم : « هو الطهور ماؤه
الحل ميتته » . (١)

واردف أبو عبيد قائلاً : ان الاختلاف بين حكم البر والبحر ، يعني جعل
ما في البحر مباحاً أخذه على كل حال ، وكذلك سائر ما يخرج منه بمنزلة . (٢)
الرأي المختار :

بعد عرض رأي العلماء فيما يستخرج من البحر والمناقشة التي أثارها
صاحب كتاب الاموال حول أدلة الفريق الثاني ، يترجح لدي رأي الفريق
القائل : بوجوب الخمس في الخارج من البحر ، ولو قيل بضعف الرواية التي
وردت عن فعل عمر ، فالرواية الأخرى التي حكها الإمامية عن علي تؤكد
ذلك ، ولو فرضنا ضعفها هي الأخرى ، فان المعقول يقضي بوجوب الخمس
على من وجد شيئاً في البحر للأسباب التالية :

١ - ان المستخرج من البحر مال ، والقيمة المالية هي المعتبرة في مثل
هذه الأمور ، اذ ما الترق بين اللؤلؤ والذهب من حيث المالية ، ليس الاثنان
ذا قيمة مالية ، وربما تترجح قيمة بعض ما يستخرج من البحر على ما يستخرج
من معدن بري .

٢ - ان مقصود الشارع من الخمس أو الزكاة ، هو سد حاجة الفقراء
واغنائهم عن السؤال ، وكما يتحقق ذلك في المعادن والركاز وسائر الاموال
الأخرى ، يتحقق ايضاً فيما يستخرج من البحر بجامع المالية في كسب
مقدار الواجب اخراجه من المعدن وصفته :

وكما اختلف فقهاء المسلمين في صفة المعدن الذي يتعلق به الحكم ،

(١) أخرجه أصحاب السنن وابن أبي شيبة . انظر سبسب
السلام شرح بلوغ المرام لمحمد بن اسماعيل الصنعاني

اختلفوا ايضا في المقدار الذي يجب على الواجد اخراجه لمستحقه ، وفي صفة هذا الواجب من حيث انه خمس أو زكاة وذلك على النحو التالي :

اولا - ذهب فريق من العلماء الى القول : بأن ما يجب اخراجه من المعدن ، هو ربع العشر ، وصفته انه زكاة ، وقد استدل أصحاب هذا الرأي بادلة من المنقول والمعقول .

فمن المنقول : أ - عموم قوله تعالى : «يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الارض» * (١) وجه الاستدلال من الآية : ان الله أمرنا بالاتفاق ، والاتفاق المقصود به هنا الزكاة * (٢)

ب - مرواه ابو عبيد باسناده عن مالك بن أنس عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن غير واحد من علمائهم «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث معادن القبيلة - بلاد معروفة بأرض الحجاز - وهي في ناحية الفرع - قال : فتلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم» * (٣) وقد روي هذا الحديث من طريق اخر عن ربيعة بن الحارث بن بلال بن الحارث المزني أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منه زكاة المعادن القبيلة . وجه الاستدلال من الرواية : أن المأخوذ مما يستخرج من المعادن ، هو الزكاة ، وقد وردت اللفظة في الروايتين المذكورتين صراحة ، مما لا مجال للقول بخلاف ذلك * (٤)

ج - واستدلوا ايضا بما فعله عمر بن عبدالعزيز حيث كان يأخذ من

(١) آية ٢٦٧ سورة البقرة .

(٢) وقد استدل بذلك الخطيب الشربيني في مغني المحتاج ١/٣٩٤ .

(٣) انظر كتاب الاموال ص ٣٣٨ بحديث رقمه ٨٦٣ .

(٤) ابن قدامة في المغني ٣/٥٤ .

المعادن الزكاة ، وكان يكتب بذلك الى عماله في الامصار . (١)
د - ومن المعقول الذي استدل به هذا الفريق هو قولهم :
ان ما يخرج من المعدن حق يحرم التصديق به على ذوي فري الرجل ، فهو
بهذا يشبه الواجب فيما يملكه من الاثمان فكان زكاة ، والزكاة مقدارها ربع
العشر .

هذه وجهه نظر الحنابلة . (٢) والى هذا ذهب المالكية بشرط ان يكون
المستخرج قد نلت الواجد عملا لبيرا في الحصول عليه ولم يمن قطعه زهرة
من الذهب والنقصة ، فقد حكى عن مالك انه قال : «المعدن بمنزلة الزرع
يؤخذ منه الزكاة لما تؤخذ من الزرع حين يحصد» . (٣)
وبهذا قال الشافعية في رأي لهم . (٤) وحكى ابن قدامة مثل ذلك عن
عمر بن عبد العزيز . (٥)

ثانيا - قال الحنفية في المعادن التي يتلف بها الحكم والتي حصروها
بالقابلة للاذابة كما حكينا ذلك عنهم فيما مضى ، وجوب الخمس فسي
المستخرج ، وحكمه أنه فيء ، مع ذكرهم لبعض الشروط التي سذكروها فيما
بعد .

وقد دللوا على رأيهم بأدلة من الكتاب والسنة والقياس والمعقول .
١ - فمن الكتاب قوله تعالى : «واعلموا انما غنستم من شيء فان لسه
خمسه وللرسول ولذي القربى» . (٦)
وجه الاستدلال من الآية : أن الغنيمة تصدق على هذا الصنف من
المال ، فانه تبع لمكانه من الارض التي كانت تحت سيطرة الكفر ، وقد

(١) انظر كتاب الاموال ص ٣٣٩ .

(٢) انظر المفتي ٣/٥٤ . (٣) المدونة ١/٢٨٧ .

(٤) مفتي المحتاج ١/٣٩٤ وانظر المذهب ١/١٦٢ .

(٥) انظر المفتي في المرجع والموضع السابقين .

(٦) آية ٢١ سورة الانفال .

اتزرعه المسلمون منهم فأصبح غنيمة تبعا لارضه • (١)

٢ - واما السنة فقد استدلوا ببعض الاثار التي تلزم واجد المعدن باخراج خمسة ، ومن تلك الآثار

«ماروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه قال: وفي الركاز الخمس» • (٢)

وجه الاستدلال من الحديث : أن الشارع اوجب الخمس في الركاز وهو اسم للمعدن حقيقة ويطلق على الكنز مجازا كما حكينا ذلك عنهم فسي مقدمة البحث • (٣)

ب - واستدلوا ايضا بما روي عن ابن شهاب انه سئل عن الركاز والمعادن ، فقال : «يخرج من ذلك كله الخمس» • وهذا هو رأي الزهري حيث كان يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث الركاز «ان فيه الخمس» • (٤)

ج - ومن الاخبار التي استدلوا بها ماروي عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال : «المعدن جبار والقلب جبار وفي الركاز الخمس» • فسئل صلى الله عليه وسلم عن الركاز فأجابهم بأنه «هو المال الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلق السموات والارض» • (٥)

وجه الاستدلال بالخبر : ان لفظ الركاز في الحديث دل على انه اسم للمعدن حقيقة ، وقد اوجب الشارع فيه الخمس من غير فصل بين الذهب والفضة وغيرها ، وبهذا يستدل ان الواجب هو الخمس في الكل •

(١) فتح القدير ١/٥٣٧ •

(٢) الحديث مرفوع عن عبدالله بن عمرو راجع الاموال في الموضع السابق •

(٣) راجع تعريف المعدن لفظة •

(٤) راجع الاموال ص ٣٤١ •

(٥) وقد استدل بالرواية صاحب البدائع في ٢/٩٥٦ •

د - ومما استدلووا به أيضا ، ان الرسول عليه الصلاة والسلام قد سئل عن المال الذي يوجد في الخرب العادي فأجاب بأن فيه وفي لركاز الخمس * (١) وجه الاستدلال من الخبر ، ان الركاز معطوف على الكنز ، والاصح ان الشيء لا يعطف على نفسه ، فدل ان المراد بالركاز في الحديث ، المعدن ، وان الواجب فيه الخمس * .

٣ - وقد قاس الاحناف الخارج من المعدن على الكنز الجاهلي بجامع ثبوت معنى الغنيمة في الاثنين ، فان وصف الغنيمة قد ظهر أثره في المأخوذ بعينه قهرا وهو دفين الجاهلية من الكنوز ، فوجب ثبوت حكم ذلك الوصف في المعدن ايضا ، لتحقيقه فيه ، حيث ان المعدن عبارة عن مال كان تحت يصد الكفر فأخذ منهم قهرا ، وكون المعدن وجد في ضمن شيء بخلاف الكنز ، لا تأثير له في ثقي الحكم ، بل هو والكنز من حيث الحكم سواء * (٢)

٤ - ومن ادلتهم العقلية على هذه المسألة ، هو : ان المعادن كانت تحت يد غير مسلمة وقد أزيات تلك اليد عنها ، دون ان تثبت يد المسلمين على هذه المواضع ، لان المعادن توجد عادة في الجبال والمفاوز ، ولم يقصد المسلمون الاستيلاء على تلك الاماكن ، فبقي ما تحتها على حكم ملك الكفار ، والواجب لتلك المعادن قد استولى عليها عن طريق القهر بقوة نفسه ، فلهذا خصص ما استخرجه كما هو الحال في الكنز * (٣)

وبوجوب الخمس قال الشافعية في رأي لهم ، وذلك قياسا على الركاز وبجامع الخفاء في الارض * (٤) وهذا هو قول المالكية في المستخرج من الارض اذا كان قطعة نادرة من الذهب او الفضة ولم تكلف من يعثر عليها كبير عمل عند استخراجها ، ومثلها ايضا ما نيل من المعادن مما يتكلف فيه عمل او كان التكلف فيه يسيرا ، ففي القطعة المذكورة والمعدن المذكور ايضا

(١) انظر الاموال ص ٣٤٠ .

(٢) ، (٣) راجع فتح القدير ١/٥٣٨ .

(٤) راجع مغني المحتاج ١/٣٩٤ .

الخمس عندهم . (١)
والى هذا ذهب صاحب كتاب الاموال . (٢) وهذا هو رأي الامامية
مستدلين بما روي عن أبي عبدالله انه سئل عن المقدار الواجب اخراجه
من المعادن ، فاجاب بالخمس . (٣) وحكى صاحب البحر الزخار مثل هذا
عن الزيدية ايضا . (٤)

ثالثا - قال الشافعية في رأي ثالث لهم ، ان المعدن محل النزاع ان بذل
الواجد له جهدا في الحصول عليه ، بأن احتاج الى طعن او معالجة بالنار او
حفر ، لزمه ربع العشر في هذه الحالة ، والا بأن حصل عليه بلا تعب ، فالواجب
عليه اخراج الخمس ، كما هو الحال عند المالكية ، وقد عللوا ذلك بقولهم :
ان ما يجب اخراجه يزداد بقلّة النفقة وينقص بكثرتها كما هو الحال فـسـي
المعشرات . (٥)

ايرادات الفريق الاول على ما استدل به الفريق الثاني :
اجاب ابن قدامة على أدلة الفريق الثاني القائل : بوجوب الخمس فسي
المعدن بما يلي :

١ - قال عن الخبر الذي ورد فيه جواب الرسول عليه الصلاة والسلام
عما يوجد في الخرب العادي ، بأن الجواب قد ورد عن سؤال بخصوص
اللحمة والمعدن ليس بلقطة ولا يتناولها اسمها فلا يكون متناولا لمحل النزاع .
٢ - اما الروايات الاخرى التي استدل بها الاحناف ومن وافقهم فسي
الرأي فقد ضعفها ابن قدامة ، حيث قال عنها : وأحاديثهم الاخرى لا يصرف
صحتها ولا هي مذكورة في المسانيد كما انها متروكة الظاهر . (٦)

ايرادات اصحاب الرأي الثاني على ما استدل به الفريق الاول :
اجاب الفريق القائل بوجوب الخمس في المعدن على أدلة من يرى وجوب

-
- (١) راجع المدونة ١/٢٨٧ . (٢) انظر ص ٣٤١ .
(٣) انظر وسائل الشيعة ٦/٣٤٢ . (٤) انظر ٣/٢١٠ .
(٥) اي الاموال التي يجب فيها العشر راجع معنى المحتاج ١/٣٩٤ .
(٦) المغني ٢/٥٤ .

الزكاة بما يلي :

١ - أجاب الكاساني عن الرواية التي تذكر بأن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المعاذي القبلية وكان يأخذ منها الزكاة ، بأنه من المحتمل أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد علم حاجته فلم يأخذ منه الخمس ، وذلك أمر منوط بالامام ، فيحصل عليه عملا بالدليلين • (١)

٢ - أما بخصوص الرواية الأخرى من الحديث والتي سبق أن حكيناها عن صاحب كتاب الاموال ، قال عنها أبو عبيد نفسه : انها لا يعرف لها اسناد ومع هذا لانص فيها على ان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بذلك ، ولو ثبت ذلك عنه عليه الصلاة والسلام لكان حجة لا يجوز دفعها • (٢)

٣ - وبخصوص ما قاله الامام مالك من ان المعدن كالزرع يؤخذ منه الزكاة ، أجاب أبو عبيد عن هذا بقوله : ان حكم الزرع مخالف لحكمم الذهب والفضة في عدة امور منها :

أ - ان الزرع تجب فيه الزكاة مرة واحدة عند حصده ، ولا يجب شيء فيه بعد ذلك حتى لو بقي عند مالكه سنين ، بخلاف الذهب والفضة فلا زكاة فيهما حتى يحول عليهما الحول ، ثم لا تزال الزكاة جارية عليهما في كل عام ، فمن هنا يتبين اختلاف الحكم بينهما •

ب - ان الواجب على صاحب الزرع من الزكاة عشرة او نصف عشرة ، بينما يجب في النقدين من الزكاة ربع العشر ، فهذا اختلاف شديد التباين لا يصح التشبيه به مع ورود عدة آثار تؤكد وجوب الخمس في المعادن • (٣)
الرأي المختار :

لقد ظهر لنا من خلال اقوال الفقهاء رحمهم الله في الزام الواجد للمعدن الخمس او الزكاة ومناقشة كل فريق لما استدل به الفريق الآخر رجحان أدلة

(١) البدائع ٢/٩٥٦ •

(٢) أبو عبيد في الاموال ص ٣٤٢ •

(٣) المصدر السابق •

القائلين بالخمسة للأسباب التالية :

١ - قوة سند الروايات التي استدلووا بها كما جاء ذلك في كتاب الأموال .
٢ - حكم علي بن أبي طالب بوجوب الخمسة في الركاز ، وقد سمي المعدن ركازا في الاثر الذي حكيناه عنه في مقدمة البحث ، ومثل هذه الأمور لا يقولها الصحابي باجتهاد منه ، فلا بد وان يكون قد سمع ذلك عن النبي عليه الصلاة والسلام .

٣ - فتوى الزهري بذلك وهو يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث الركاز ، والراوي أعلم بتفسير روايته .

تفصيل الاحناف في الشروط التي يجب تحققها في المعدن :
قلنا بان الحنفية من جملة الفقهاء القائلين بوجوب الخمسة في المعدن التي تتعلق بها الحكم ، وقد ذكرنا في حينه بان لهم شروطا ينصون على وجوبها من أجل تحقق الحكم ، حيث انهم نظروا الى الشخص الواحد والمكان الذي تم العثور فيه على المعدن ، ففصلوا الامر قائلين : المعدن الذي يتعلق به الحكم ويعنون به القابل للاذابة ، اما ان يجده مسلم او حربي مستأمن (١) ، والمسلم اما ان يعثر عليه في ملكه او في أرض غير معمورة من مفازة او جبل ، وكل حالة من هذه الحالات لها حكمها الخاص بها عندهم .

١ - اذا كان المعدن مدار البحث قد عثر عليه مسلم في دار الاسلام وهي ليست مملوكة لاحد كان تكون مفازة او جبلا ، فعلى من يعثر عليه اخراج خمسة واربعة اخماسه له .

٢ - اما لو وجده حربي مستأمن ، فاما ان يكون الامام قد قاطعه على ذلك أم لا ، فان شرط له الامام ذلك مسبقا ، أي عند دخوله دار الاسلام فللامام ان يفي بشرطه ، اما لو لم يكن هناك اتفاق مسبق بينهما ، فالدولة في هذه الحالة تسترد منه كل ما عثر عليه من مواد معدنية .

٣ - اذا عثر الرجل على المعدن المذكور في ملكه الخاص وهو في دار

(١) الحربي المستأمن من دخل دار الاسلام بأمان .

الاسلام فلا يخلو من ان يكون الملك مشيدا عليه بناء أم لا .
أ - في حالة العثور عليه في دار او حانوت أو مأشبه ذلك ، فعلى رأي
ابي حنيفة لا يلزم الواجد بأخراج شيء مما عثر عليه قولا واحدا ، لانه
لامؤنة على الدار أصلا ، فلا يخمس الموجود فيه .

ب - في حالة العثور عليه في ارض بيضاء ، فهناك روايتان عن ابي
حنيفة ، فعلى رواية الاصل لا يلزم الرجل باتفاق شيء مما استخرجه ، كما هو
الحال لو عثر على المعدن المذكور في بناء ، وجه قوله كما ذكر الكاساني هي :
اولا - ان الارض لما انتقلت الى المالك قد انتقلت اليه بجميع اجزائها ،
والمعدن من تربة الارض فلا خمس فيما ملكه .

ثانيا - قاس ابو حنيفة مسألة المعدن هنا بالقيمة اذا باعها الامام من انسان
فقد سقط عنها حق سائر الناس لدخولها في ملك المشتري ببذل .
والرواية الثانية عن ابي حنيفة ، أوجب فيها الخمس في المعدن المذكور
وان عثر عليه في ارض بيضاء ، لان هناك فرقا بين العثور على المعدن
في ارض مشيدة وبين العثور عليه في ارض بيضاء ، من حيث ان الارض
البيضاء تجب فيها مؤنة الخراج ان كانت خراجية والعشر ان كانت عشيرية ،
بخلاف الدار والحانوت ، ومن هنا كان الفرق .
رأي الصاحبين فيما حكيناه عن ابي حنيفة :

قال أبو يوسف ومحمد بوجوب الخمس في المعدن سواء عثر عليه في
ارض بيضاء او مشيدة بشرط ان يكون المعدن المذكور مما يذاب بالاذابة (١)
حبثهم في هذا ما يأتي :

١ - الحديث الشريف ومقاده «في الركاخ الخمس» .
وجه الاستدلال من الخبر : أن المارح لم يفصل بين العثور على المعدن

(١) قلنا هذا ، لان الاتفاق حاصل بين فقهاء المذهب على
تعلق الحكم بالمعدن القابل للاذابة فقط كما رأينا ، وما هذه
فلا باستثناء الواقع فان فيه خلافا .

المذكور في أرض بيضاء أو مشيدة • والركاز أسم يطلق على المعدن حقيقة ، فيجب فيه الخمس في أي مكان عشر عليه صاحبه من دار الاسلام •

٢ - ان الامام عندما ملك الارض للمقابل قد ملكه اياها وقد تعلق بها الخمس ، بمعنى أن الخمس قد وجب فيما هو موجود بباطنها ، والخمس حق الفقراء فلا يملك ابطال حقهم • (١)

وبما ذكره الصحاحان هو المختار لما ذكره من تدليل •

٤ - اذا عشر المسلم على ركاز في دار حرب قد دخلها بأمان ، فان كان قد عشر عليه في دار مملوكة لشخص ، وجب رد الركاز لصاحب الدار ، وذلك تحريزا من الغدر ، فقد جاء في الحديث الشريف «في العهود وفاء لا غدر» •

٥ - أما لو عشر عليه في صحراء دار الحرب ولم تكن مملوكة لاحد ، فالركاز لمن عشر عليه ، لانه لم يكن واقعا تحت يده شخص معين ، فلا يعتبر غدرا منه ، ولا يجب الخمس على من عشر على شيء من الركاز في مثل هذه الحالة ، لسببين ، أحدهما ، أن الخمس يجب عندما يكون المستخرج من الارض في معنى الغنيمة ، وهذا لا ينطبق عليه وصف الغنيمة ، لانها عبارة عن المال الذي يكون بيد أهل الحرب ووقع في أيدي المسلمين بايجاف الخيل والركاب ، وهذا ليس كذلك •

والآخر ، ان المسلم الذي عشر على المعدن في دار الحرب ، يعتبر بمنزلة المتلصص اذا دخل الدار المذكورة فأخذ شيئا من مال الكفار وأحضره بدار الاسلام • (٢)

وقد أجاب الاحناف عن الفرق بين عشر الحربي على ركاز في أرض صحراء من دار الاسلام ، حيث يؤخذ منه كله ، في حين ان الرجل منا اذا عشر

(١) راجع البدائع ٢/٩٥٧ ، ابن عابدين في حاشية «المختار

على الدر المختار ٢/٣٢١ ، شرح العناية على الهداية

١/٥٣٩ ، فتح القدير ١/٥٣٨ •

(٢) شرح العناية على الهداية ١/٥٤١ •

على شيء في صحراء العدو ، يختص به جميعه ولا خمس فيه •
والفرق هو : ان دار الاسلام دار أحكام ، فاليد الحكيمية تعتبر فيها
قائمة على الموجود ، بخلاف دار الحرب اذ ليست كذلك ، فالمعتبر فيها
اليد الحقيقية والفرص عدمها • (١)

هل يشترط في المعدن ما يشترط في زكاة الاموال الاخرى ؟
سبق وان ذكرنا في فقرة سابقة بأن بعض العلماء قد اعتبر ما يجب اخراجه
من المعدن زكاة والبعض الاخر اعتبره خمسا ، فالفرق القائل بالخمس لم
يشترط في المادة المستخرجة من المعدن مقدارا معيناً ، بل أوجب الخمس
في قليله وكثيره ، والزم من يعثر على شيء من هذا القبيل باخراج خمسه في
الحال ، دون أن يشترط حولان الحول على تملكه المال ، وذلك للدلالة
السابقة التي حكيناها عنهم في حينه ، ورأيهم هذا يأتي بناء على حكمهم على
المعثور عليه بأنه كالنقيء والغنيمة •
هذا ما قاله الحنفية • والشافعية في رأي لهم • والامامية • والزيدية •
كما بينا ذلك في محله •

اما الفريق القائل : بأن الواجب اخراجه من المعدن زكاة وليس بخمس ،
فيأتي السؤال هنا على رأيهم ، هل يشترط تحقق شروط الزكاة في المال المستخرج ،
من حيث اكتمال النصاب وحولان الحول أم لا ؟
الجواب على هذا : ان مسألة بلوغ المال النصاب ، تكاد تكون محل
اتفاق بين اصحاب هذا الرأي ، باستثناء رواية عن الامام أحمد ذكرها
صاحب الانصاف ، ومفادها : وجوب الزكاة في قليل ما يستخرج من المعدن
وكثيره • (٢)

وقد استدلل هؤلاء الفقهاء رحمهم الله على وجوب بلوغ المستخرج
النصاب بما يأتي :

(١) انظر المصدر السابق •

(٢) انظر ١٢٢/٣ •

١ - عموم الاحاديث النبوية ، ومنها قوله عليه الصلاة والسلام :
« ليس فيما دون خمسة أواق من الورق صدقة » (١) . وقوله أيضا
« ليس فيما دون خمسة أوزق من الورق صدقة » (١) . وقوله أيضا
وجه الاستدلال من هذه الاخبار : أن الشارع قد وضع حدا أدنى للزكاة ،
وبما أن الخارج من المعادن زكاة ، كان لزاما تحقق النصاب فيه .
٢ - أن مقصود الشارع من الزكاة هي المواساة ومادون النصاب لا يحتمل
المواساة ، فلا يجب فيه الزكاة .

وبناء على هذا القول ، فالزكاة تجب فيما يستخرج من المعدن إذا بلغ
النصاب وقد استخرجه صاحبه دفعة واحدة .

أما لو أخرجه على دفعات ، فالامر فيه تفصيل :

أولا - المالكية ، والحكم عندهم كما يلي :

أ - إذا اتصل عرق المعدن سواء اتحد جنسه كأن يكون الكل ذهبا أو
اختلف بأن يضم المعدن الواحد جذورا من ذهب وفضة ، ضم بعضه السبي
بعض سواه اتصل العمل في اخراج المعدن المذكور أو انقطع اختيارا
أو اضطرارا ، فإذا أخرج من جذور المعدن المذكور مقدار نصاب وجبت زكاته ،
كما وجب زكاة ما يستخرج بعدئذ بنفس النظر عن كونه نصابا أم لا .

ب - إذا تعدد المعدن فلا يضم ماخرج من واحد منها لما أخرج من الآخر ،
ولو تم العشر على المادة المستخرجة في وقت واحد ، فإن بلغت المادة المذكورة
مقدار نصاب من معدن واحد ، زكي ، والا فلا .

ج - إذا تعددت الجذور في المعدن الواحد ، ففي هذه الحالة ، إما أن يكون
الشخص قد عثر على الجذر الثاني قبل انقطاع الاول ، أم لا ، فإن عثر

(١) روى الحديث جابر وأخرجه أحمد ومسلم . راجع لبطل
الأوطار للشوكاني ٤/١٩٦ .

(٢) في رواية أبي داود عن علي بن أبي طالب نص الحديث
« ليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يذهب لك عشرون
دينارا » . راجع الشوكاني في المصدر السابق .

عليه بعد انقطاع الجذر الاول ، فعندئذ ينظر الى كل جذر على حدة ، فبان
 حصل منه نصاب يزكى ثم يزكى ما يخرج من المعدن بعد ذلك ، سواء كسبان
 المستخرج قليلا ام كثيرا ، وسواء اتصل العمل او انقطع .
 اما لو بدأ العرق الثاني قبل انقطاع الجذر الاول ، فالمعتمد في المذهب
 المالكي ، ضم كل جذر الى الآخر سواء ترك الرجل العمل في الجذر الثاني
 حتى أتم الاول أو انتقل للثاني قبل اتمام الاول .
 د - اذا كان لدى رجل مال دون النصاب وحال عليه الحول ، ثم عثر
 على معدن فيه ذهب او فضة ، فهل يلزم واجده بضم ما استخرجه من المعدن
 الى ما يملكه من مال ثم يؤمر باخراج الزكاة في الحال ، أم لا ؟
 قولان للمالكية في المسألة ، أحدهما ، انه يلزم بالضم ، وهذا هو رأي
 القاضي عبدالوهاب واللمخي ، وهو المعتمد في المذهب .
 والقول الآخر لسحنون ، ويقضي بعدم ضم أحدهما للآخر ، قياسا على
 عدم ضم أحد المعدنين للآخر . (١)

ثانيا - الحنابلة : والحكم عندهم كما يلي :

أ - فيما يخص اتحاد جنس المستخرج وعنده ، قالوا :
 اذا اتحد جنس المادة كأن تكون ذهبا او فضة ، ضم بعض ما يستخرج
 الى بعضه الآخر ، سواء استخرج ذلك العنصر من معدن او معدنين ، وقصد
 قاسوا ذلك على الزرع من مكانين .
 اما لو اختلف العنصر المستخرج من المعدن بأن كان بعضه ذهبا وبعضه
 فضة مثلا ، فعن الحنابلة ثلاث روايات في المسألة : الرواية الاولى وتقضي :
 بأن لا يضم جنس من المعدن الى جنس آخر على الصحيح من المذهب ، ولو

(١) انظر الشرح الكبير للدردير / وحاشية الدسوقي على
 الشرح المذكور ١/٤٨٨ ، الخروشي على مسنده خلیل

كان العنصر المستخرج من معدن واحد .
الثانية : ومنادها ، ضم ما يستخرج من المعدن الواحد بعضه الى بعض
وان اختلف جنسه .

الثالثة : ويذهب فيها الحنابلة الى القول : بضم الاجناس بعضها السى
بعض اذا كانت عناصرها متقاربة كالقار والنفط ، والحديد والنحاس مثلا .
والذي يميل اليه صاحب الانصاف ، ان الاجناس ان كانت من غير
الذهب والفضة ، ضم بعضها الى بعض ، معللا ذلك بقوله : ان ما يجب انفاقه
يكون تقديره بالقيمة ، فهي تشبه العروض من هذه الجهة ، لذا يضم بعضها
الى بعض .

اما اذا كان المستخرج من المعدن الواحد ذهباً وفضة ، ففيه عنده الروايتان
الاوليتان دون ان يرجح احدهما على الاخرى . (١)

ب - اذا تخلل العمل فترة انقطاع بدون عذر ، فالامر في هذه الحالة
لا يخلو من ان يكون العنصر المستخرج من المعدن مقدار نصاب أم لا ، فان
بلغ نصاباً زكاه ، والا فلا ، فعلى هذا لو اخرج رجل من معدن خمسة مثاقيل
من الذهب ، ثم ترك العمل نتيجة اهمال منه ، ثم اخرج مرة ثانية خمسة عشر
مثقالاً ، فلا زكاة في الاثنين وان بلغ بمجموعهما نصاباً .

ج - ان ترك القائم بالعمل الحفر ليلاً او للاستراحة او لعذر من مسرور
او لاصلاح أداة الحفر او انقطاع اجرائه عن العمل او ما شبه ذلك ، فالعمل
باق على حكمه ، وفي هذه الحالة يضم ما خرج في الدفعتين او الثلاث بعضه الى
بعض في اكمال النصاب . (٢)

ثالثاً - الشافعية وقد قالوا :

أ - اذا اتحد المعدن وتتابع العمل ، ضم بعض ما يستخرج الى البعض
الاخر ، كما يضم المتلاحق من الثمار بعضه الى بعض ، ولا يشترط في الضم

(١) انظر ٣/١٢٢ . (٢) انظر المغني ٣/٥٤ .

استمرار تدفق العنصر المستخرج على القول الجديد للإمام الشافعي ، لأن
الغالب في المادة المستخرجة ان لا تحصل الا متفرقة ، وعلى القول القديم ، ان
طال زمن الانقطاع لم يضم ، كما هو الحال في انقطاع العمل •
والشافعية في رأيهم هذا يخالفون وجهة نظر كل من المالكية والحنابلة ،
فباشتراطهم اتحاد المعدن قد خالفوا الحنابلة ، وبقولهم بتتابع العمل ، خالفوا
المالكية ، حيث لم يشترطوا ذلك كما رأينا •

ب - اذا قطع العمل بعذر ، فانه يضم ما يخرج من المعدن الواحد بعضه
الى بعض ، أما لو ترك العمل بلا عذر فلا ضم •
والشافعية في رأيهم هذا يقتربون مع رأي الحنابلة ، كما حكينا ذلك
عنهم في الفقرتين ب ، ج •

وقد عللوا سبب الضم في الحالة الاولى ، بأن الواحد للمعدن ، عاكس
على العمل متى زال العذر ، بخلاف الحالة الثانية ، فانه اعتبر معرضا عن
العمل • (١)

معنى الضم او عدمه عند الشافعية

ان عدم الضم يعني عند الشافعية ، ان لا يضم ما يخرج من المعدن
اولا الى ما عثر عليه فيما بعد في اكمال النصاب ، بخلاف ما كان يجوز
من اموال اخرى فانها تضم الى ما عثر عليه من مواد معدنية سواء كانت ذهبا
أم فضة • فلو كان لدى رجل مائة درهم فضة مثلاً ثم نال من معدن مائة ،
فيتحتم على صاحب المال زكاة المعدن في الحال •

والمقصود بالضم عندهم في هذا المقام ، هو ضم ما يخرج أخيراً الى
ما استخرج اولاً ان كان باقياً من اجل اكمال النصاب ، كما يضم الى ما ملكه
من اموال سابقة كان قد تملكها عن طريق الارث والهبة او غيرها ، فان اكمل

(١) انظر تحفة المحتاج شرح المنهاج لابن حجر والمطبوع مع

حواشي الشرواني ٣/٢٨٥ •

النصاب زكى الثاني فقط ، فعلى هذا لو استخرج رجل من معدن خمسين درهما من الفضة ثم التقطع عن العمل من غير عذر ، ثم استخرج تمام النصاب لم يضم الخمسين لما بعدها فلا زكاة فيها ، ويضم المائة والخمسين لما قبلها فيزكيها في الحال ، لعدم اشتراط حولان الحول على المستخرج من المعدن كما سيأتي . ولو فرض أن المالك أخرج حق المعدن من غير المستخرج ، فإن حولان الحول من أجل زكاته في العام القادم يعتبر من حين اكمال النصاب . ولو كان ما استخرجه الرجل من المعدن أولا يبلغ النصاب ، ففي هذه الحالة يضم اليه ما استخرجه ثانيا قطعا . (١)

خلاصة الآراء واختيار الراجح منها :

- ١ - اتفق الفقهاء الذين بحثوا موضوع النصاب في المال المستخرج من المعدن على أن ما يستخرج دفعة واحدة منه يزكى إذا بلغ نصابا .
 - ٢ - إذا استخرجت المادة على شكل دفعات فهنا محل النزاع بين العلماء ، فمنهم من نظر إلى اتصال العرق وكون المستخرج من معدن واحد دون أن ينظر إلى اتحاد الجنس ، ومنهم من اعتبر الجنس فاعتمده في الحكم حيث قال : يضم ما يستخرج من معدن إلى معدن ثان إذا اتحد جنس المستخرج ، في حين نظر ثالث إلى اتحاد المكان وتتابع العمل فاعتمدهما في الحكم .
- والمتقدم عندي الرأي القائل : يضم ما يستخرج من المعدن بعضها إلى بعض سواء اتحدت المادة في الجنس أو اختلفت ، وسواء استخرج العنصر من معدن واحد أو أكثر ، لما في ذلك من مصلحة للفقير ، ولأن العناصر المقشور عليها كلها من الأموال التي تجب فيها الزكاة وهي في حوزة يد واحدة ، فكما يضم المزكي عروض التجارة بعضها إلى بعض في الزكاة ، كذلك الحال فيما يستخرج من المعدن .

(١) المصدر السابق ونظر الخطيب الشربيني في مضي المحتاج

موقف العلماء من اشتراط حولان الحول على المال المستخرج من المعدن :
بعد ان بينا رأي الفقهاء بخصوص اكمال النصاب في الخارج من المعدن
سواء استخرج المال دفعة واحدة او على دفعات ، تبين رأيهم الان فيما اذا كان
حولان الحول يعتبر شرطا لوجوب زكاة العنصر المستخرج من المعدن ام لا ؟
للفقهاء رأيان في المسألة :

١ - الرأي عند اسحق وابن المنذر بأنه لا شيء في المعدن حتى يحول
عليه الحول . (١) وبهذا قال الشافعية في قول لهم * (٢) وهو رأي الظاهرية
أيضا . (٣) وقد استدلل هؤلاء العلماء بما يلي :
أ - ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : « لا زكاة في
مال حتى يحول عليه الحول » .

وجه الاستدلال من الحديث : ان حولان الحول شرط لوجوب الزكاة
في المال ، وبما ان العنصر المستخرج من المعدن هو مال ايضا ، لذا ينبغي
تحقق شرط الحول فيه .

ب - ان النصيب المأخوذ من المعدن زكاة بدليل انه مال تتكرر فيه الزكاة
فاعتبر فيه الحول كمائر الزكوات .

٢ - ذهب المالكية (٤) والشافعية في القول الاصح عندهم (٥) والمطابلة ٢٩٢

الى عدم اعتبار الحول في الخارج من المعدن ، حجبتهم في ذلك ما يأتي :
أ - انه مال قد استفادته المستخرج من الارض فلا يعتبر في وجوب حقه
حول كما هو الامر في الزرع والثمار والركاز .

ب - ان اشتراط حولان الحول على الاموال الاخرى كان لاجل تكميل

(١) المغني ٣/٥٥ . (٢) المهدب ١/١٦٢ .

(٣) المطلي ٦/١٠٨ . (٤) المدونة ١/٢٨٧ .

(٥) الشنبراني في المصدر السابق وانظر تحفة المحتاج

٣/٢٨٣ .

(٦) ابن قدامة في المصدر السابق .

النماء ، وما استخرج من المعدن يتكامل نماءه دفعة واحدة فلا يشترط فيسه
حولان الحول كالزروع .

وقد أجاب أصحاب هذا الرأي على الخبر الذي استدل به الفريق
الاول من العلماء بأنه خبر عام وقد خص منه الزرع والشجر ، فكذلك يخص
المعدن قياسا عليه . وهذا ماأختاره .

نصيب الزكاة من المعدن بعد تصفيته :

قال الفقهاء الذين اعتبروا المدفوع من المعدن زكاة ، بأنه لايجوز اخراج
النصيب المقدر منه الا بعد سبكه وتصفيته ، قياسا على عشر الحبوب ، ولو ان
المالك دفع حصة الزكاة قبل تصفية العنصر المستخرج ، وجب رده أن كان
باقيا ورد مثله او قيمته في حالة تلفه ، والقول في قدر المقبوض قول الأخصس
لكونه غارما ، ولو قام بتصفيته فظهر بأن المصنف يبلغ مقدار الزكاة أجزا ،
وان زاد رد الزيادة للمالك ، الا اذا سمح له بأخذها . وفي حالة نقصان المقبوض
عن مقدار الزكاة ، يلزم صاحب المال بجبر النقصان .

وبالنسبة للنفقة التي أتفقها القابض على تصفية ما قبضه من المعدن ، تكون
من ماله ولا يحق له الرجوع بها على المالك ، كما أن الاخير لا يحتسب ما أتفق
من مال على استخراج المادة او تصفيته ، الا اذا استدان على ذلك فالتسه
يحتسب به كما هو الشأن في الزرع هذا ما ذكره الحنابلة ، (١) والمالكية . (٢)
وهذه وجهة نظر الشافعية أيضا ، وضافوا قائلين : بأنه لو تلف بعض المستخرج
في يده ماله قبل تصفيته والتسكن منه ومن التصديق بالمال ، سقطت زكاته
لأزكاة الباقي ، وان نقص عن النصاب ، فلا زكاة فيه ، لانه بمثابة تلف بعض
المال قبل التسكن من أدائه . ولو قام اثنان باستخراج المال من المعدن ، وكان
المستخرج مقدار نصاب ، زكياه للخلطة . (٣)

(١) المغني ٣/٥٥ ، والنظر كشاف القناع عن متن الاقناع

للبهوتي ٢/٢٢٥ ، الانصاف ٣/١٢١ .

(٢) الخرشي ١/٢٠٨ .

(٣) مغني المحتاج ١/٣٩٥ ، المهذب ١/١٩٢ .

وقت تعلق وجوب الزكاة :

إذا كان اخراج مقدار الزكاة من المعدن لا يصحح قبل تصفية المادة المستخرجة وإزالة ما تعلق بها من شوائب ، فهل أن وجوب الزكاة يتعلق بمجرد اخراج العنصر المذكور أو بعد تنقيته ؟

في الجواب على هذه المسألة عند الفقهاء قولان :

أحدهما ، أن الوجوب يتعلق بمجرد اخراج المال من المعدن ، اعتبارا بالثمرة فإن وجوب الزكاة فيها بصلاحيها ، إلا أن اخراج النصيب المفروض من المعدن يتوقف على تصفيته وإزالة ما به من شوائب . هذا هو رأي الهاجي من المالكية (١) .

وبه قال الحنابلة . (٢) والشافعية أيضا . (٣)

القول الثاني : وهو رأي لبعض شيوخ المالكية ، ومفاده : أن الوجوب يتعلق بعد تنقية المال المستخرج من التراب لأقبله . (٤)
ثمرة خلاف الرأيين :

وبناء على اختلاف القولين ، لو اتفق صاحب المال شيئا من المال المستخرج قبل التصفية أو تلف بعد إمكان الأداء ، اعتبر من الزكاة على الرأي الأول وعلى الرأي الثاني لا يعتبر .

ومن ثمرة الخلاف أيضا ، لو أخرج الرجل المال من المعدن ولم يصفه وبقي تحت حمزته أعواما من دون تصفية ، فإذا صفاه فيما بعد ، فعلى القول الأخير يزكيه مرة واحدة ، بينما على القول الأول يزكيه لكل عام . (٥)
والقول الأول هو المختار ، لأن واجد المعدن أصبح مالكا للمال بمجرد دخوله في ملكه ، فخشيته من ماملته في التنقية وتقصيره في إعطاء حق الآخرين ،

(١) انظر الخرشني ٢/٢٠٩ .

(٢) انظر كشاف القناع ٢/٢٢٤ ، الانصاف ٣/١٢١ .

(٣) المسلب ١/١٦٢ . (٤) الخرشني في المراجع والموضع السابقين .

(٥) حاشية الدررقي على الشرح الكبير ١/٤٨٨ والظفر

الشرح المذكور بنفس الموضع .

نقول : يتعلق الرجوب بمجرد العثور على المال .

ملكية المعدن :

يستوجب هذا الموضوع الكلام عن صفة الأرض التي يقع فيها المعدن وعن الطريقة التي يتم بها العثور عليه ، ثم الكلام عن الضوابط التي يحق للإمام بموجبها إقطاع المعدن لجهة معينة ، واليك تفصيل ذلك .
تقسيم الأرض بالنسبة لموقع المعدن فيها :

الأرض التي يقع فيها المعدن لا تخلو من كونها أرضاً واقعة تحت سيطرة الدولة أو ملكاً لشخص معين ، ولكل واحدة منهما أحكام تخصها .
الأرض التي تخضع لسيطرة الدولة سواء كانت ملكاً لها أم ناطقة عليها وتشمل مايلي :

أ - جميع الجبال والصحاري التي لم يمتلكها شخص معين أو جماعة معينون وكانت جزءاً من دار الإسلام .

ب - أرض كان يقطنها الكفار فاجلوا عنها بدون قتال ، وخرج بقولنا «كفار» الأرض التي سكنها مسلمون ثم اجلوا عنها ، فهؤلاء لا يسقط ملكتهم عن أراضيهم باجلائهم .

ج - أرض مملوكة لغير معينين ، وهي التي فتحها المسلمون عنوة وتعتبر أرض وقف ، فالمشهور أنها للإمام وقيل للجيش ثم لورثتهم من بعدهم .
حكم ما يستخرج من معادن الأرضين الثلاث :

فرق فقهاء المسلمين بين تملك ما يستخرج من تلك المعادن من مواد وبين الاستحواذ على نفس المعدن .

فبالنسبة لما يستخرج من مواد معدنية في الأراضي الثلاث المذكورة سابقاً ، اختلف الفقهاء في جواز تملك تلك المواد من دون إذن الإمام أو عدمه وذلك على رأيين :

الأول : للمالكية وذكروا فيه ، بأنه لا يصح لمن يعثر على شيء من هذه المواد في معادنها التصرف فيه دون إذن الإمام ، بحجة : أن المعادن قسماً يعثر

عليها شرار الناس ، فلم لم نجعل حكمها للإمام لادى الأمر الى الفتن والهرج
باستثناء عيون الماء والأبار فانه يحق لمن عثر على الماء فيهما ان يروي منه
العامه وهو أحق بالماء من غيره . (١)

الثالث : وهو رأي الشافعية (٢) والحنبلية (٣)
والحنابلة (٣) وقد أجازوا فيه لمن يعثر على شيء من هذه المعادن في الارضين
الثلاث المذكورة أن يملك ما يستخرج من مواد معدنية ، ولا فرق عند هؤلاء
العلماء بين أن يكون المعدن المذكور ظاهرا ، وهو الذي يوصل الى مالیه بدون
كلفة ، أو باطنا وهو الذي لا يستخرج مالیه إلا بالعمل والنقطة .

وقد استدلل أصحاب هذا القول : بقوله صلى الله عليه وسلم : « من سبق
الى مال لم يسبق اليه مسلم فهو له » . (٥)

الى أي مدى يستطيع واجد المعدن التصرف فيه ؟

لقد تفرع عن القول بصحة تملك المرء لما استعجزذ عليه من معادن فسي
الارضى مدار البحث سؤال ، وهو لو اراد السابق للمعدن أن يطيل المكوث
عنده زيادة في الاستفادة منه ، فهل يحق له ذلك أم لا ؟

الجواب على هذا : ان هناك قولين للعلماء في المسألة .

أحدهما ويقضي بأنه يحق لمن عثر على معدن أن يطيل المكوث عنده
للاستفادة منه وذلك كأن يكون المعدن المعثور عليه ماء أو نبطا أو ملحاً أو
ما أشبه ذلك ، لان الواجد للمعدن المذكور قد سبق غيره اليه ، هذا هو
رأي للشافعية . (٦) ورواية عن الحنابلة (٧) .

والثاني : انه يمنع اذا أطل المقام عنده والافذ منه ، لانه يصير

(١) المدونة ٦/١٩٩ . (٢) المذهب ١/٤٢٥ .

(٣) الزيلعي في الكره ٦/٣ . (٤) المغني ٥/٤٢٥ .

(٥) اخراج الحديث أبو داود من حديث أسمر بن مضر .

راجع الروضة الندية شرح الدر البهية للعلامة أبي الطيب

صديق الحسيني ٢/١٣١ .

(٦) الشيرازي في المصدر السابق . (٧) ابن قدامة في المصدر السابق .

كالمشملك له ، وذلك غير جائز .

وبناء على هذا الرأي لو اخذ الرجل قدر حاجته من المعدن المذكور و اراد الإقامة فيه بحيث يمنع غيره ، منع من ذلك ، لانه في عمله هذا يضيق على الناس مالا تقع فيه ، فاشبهه ماله ووقف في مشرعة الماء من دون حاجته . وهذا ماذهب اليه المالكية . (١) والرأي الثاني لكل من الشافعية . (٢) والحنابلة . (٣)

الرأي المختار :

والذي اختاره بخصوص جواز انتفاع الشخص بما يستخرجه من المعدن في أرض تحت تصرف الدولة ، هو رأي المالكية ، لأن القول بجواز استحواذه على تلك المواد ، امر يدعو للتصرف باموال الغير وذلك غير جائز ، اذ الدولة لها شخصية معنوية وهي تمثل الأمة ، فلا يعتبر مايجسده المرء في ملكها مالا سائبا ، بل يعتبر مملوكا لجهة معينة .

وبالنسبة للمصدر الذي يستطيع الفرد المكوث عند المعدن الظاهر للاستفادة منه ، فإني أؤيد وجهة نظر الفريق القائل : بمنعه اذا زاد المكوث على قدر حاجته لئلا يلحق الغير ضرر من جراء ذلك .

ماحكم الاستحواذ على أصل المعدن ؟

لو أراد واحد المعدن في أرض من الاراضي المارة بالذكر ان يستحوذ على أصل المعدن فيها ويستأثر به دون غيره ، فهل يحق له ذلك او لا ؟

اختلف الفقهاء في ذلك الى فريقين :

الفريق الاول : يذهب الى عدم شرعية الانتفاع بالمستخرج من المعدن قبل موافقة الامام ، وهذا هو رأي المالكية ، فهم لم يبيحوا الانتفاع بما يخرج من المعدن ، فمن البديهي اذن ان لايجوزوا الاستحواذ على ذات المعدن . أما الفريق الثاني — وهم الذين أجازوا لمن سبقت يده الى معدن ان ينتفع

(١) انظر المدونة ٦/١٩٦ . (٢) الشيرازي في المصدر السابق .

(٣) ابن قدامة في المصدر السابق .

به - فقد اجازوا لمن يستخرج المعدن ان يستحوذ على أصله ، الا انهم قسموا
المعادن الى ظاهرة وباطنة ، واختلفوا في كيفية تملكها على الوجه الاتي :

١ - المعادن الظاهرة : وهي التي يستخرج ما فيها دون حاجة الى نفقة ،
لانها ظاهرة في وجه الارض وليست بباطنة ، وهي كذلك مما يتأهبها الناس
وينتفعون بها ، وتشمل عندهم ، معادن الملح والماء والكبريت والقيز والنقط
والكحل والياقوت ومقاطع الطين وماشابه ذلك ، وحكم هذه المعادن ان
لا تملك بالاحياء ولا يجوز اقطاعها لاحد من الناس ولا الاستئثار بها من دون
المسلمين ، حجتهم في هذا ما يلي :

أ - استدلوا بما روي من استرداد النبي صلى الله عليه وسلم معدن
الملح من ابيص بن جمال بعد ان قطعه اياه ، فلما قيل له : انه بمنزلة الماء
العد ، رده منه عليه الصلاة والسلام . (١)

ب - ان هذه المعادن تعتبر من المصالح العامة للمسلمين ، فهي من قبيل
مشايخ الماء والطرقات ، فاحياؤها او اقطاعها غير جائز .

ج - ان في اقطاع هذه المعادن او تملكها من قبل شخص معين ، يؤدي
الى الحاق الضرر بالمسلمين والتضييق عليهم .

وهذا ما ذهب اليه الحنابلة . (٢) والشافعية . (٣) والاحناف ايضا ،
وذلك بناء على قولهم : بعدم جواز اقطاع مثل هذه المعادن من قبل
الامام ، فاذا لم يصح تملكها مع اقطاع الامام ، فلان لا تملك بالاحياء عندهم
من باب اولي . (٤)

٢ - المعادن الباطنة : وهي التي لا يستخرج ما فيها الا بعد عمل واشفاق
مال ، والغالب فيها انها في جوف الارض ، وذلك كمعادن الذهب والفضة

(١) أخرجه الحديث ابو داود والترمذي .

(٢) ابن قدامة في المفتي ٥/٤٢٢ . (٣) المهذب ١/٤١٦ والنظر

مفتي المحتاج ٢/٣٧٢ .

(٤) ابن هالدين في حاشية رد المحتار ٩/٤٣٣ .

والحديد والنحاس والرصاص والبلور وهذه المعادن اما ان يعثر عليها الشخص بدون جهد ، وذلك بأن تكون ظاهرة في وجه الارض واما ان يكون الحصول عليها قد تم نتيجة حفر الواجد واستخراجه المعدن منها ، ولكل حالة من هاتين الحالتين حكم عند الفقهاء .

الحالة الاولى : اذا وجد المعدن في ظاهر الارض : وحكم هذه المعادن عند الحنابلة انها تملك بالاحياء ، قياسا على ماذكروه في المعادن الظاهرة . (١) وهذا على ما يبدو لي هو رأي الشافعية أيضا بناء على ما قالوه في المعادن الظاهرة . (٢)

اما الاحناف فالظاهر من اقوالهم انهم لا يمانعون من احياء مثل هذه المعادن وان وجدت في ظاهر الارض ، لانهم خصصوا المعادن التي لا يجوز تملكها بالمعادن التي لا غني لعامة المسلمين عنها ، كمعدن الملح والقار والنفط وما ذهب اليه الحنابلة والشافعية هو المختار ، بناء على ماذكروه من اعتبار هذه المعادن كالمعادن الظاهرة .

الحالة الثانية : اذا وجد المعدن في باطن الارض :

والعلماء في ملكية هذه المعادن لجهة معينة رأيان :

احدهما ، ان هذه المعادن لا تملك وتبقى في حوزة الدولة .

وجه هذا الرأي : ان الاحياء الذي يتم به تملك الارض ، هو العمارة التي بواسطتها يستطيع المحيا الانتفاع دون ان يحتاج الى تكرار ، اما في المعدن ، فالعمل في قعره حفر وليس بتعمير ، وتخريبه يحتاج الى تكرار عند كل انتفاع .

وأجاب اصحاب هذا الرأي عما لو قيل ، بأن البئر هي الاخرى ينتفع بها بعد الحفر من غير تعمير فيها وسع هذا فانبا تملك بالحفر ويملك كذلك حريمها .

أجابوا عن هذا الايراد : بأن البئر اصبحت مهيئة للانتفاع بحفرها

(١) ابن قدامة في المغني ٥/٤٢٢ . (٢) النظر المهدب ١/٤٢٥ .

الاول ، فهي لا تحتاج الى تجديد حفر ولا صيانة ، بخلاف المعادن فانها تحتاج عند كل التفاع الى عمل جديد وتعمير ، ومن هنا كان الفرق . هذا ما قاله الحنابلة . (١) وهو القول الصحيح عند الشافعية ايضا . (٢)

الرأي الآخر : وذكر فيه اصحابه جواز ان تملك تلك المعادن بالاحياء ، وقد استدل اصحاب هذا الرأي بما يأتي :

أ - ان المعدن الباطن موات لا ينتفع به الا بعد العمل والتفاح المال عليه ، فيملك بالاحياء كالارض .

ب - انه باستفراجه من الارض اصبح مهيئا للتفاح به من غير حاجة الى تكرار ذلك العمل فهو يشبه الارض اذا قام المرء باحيائها بالماء او احاطتها بسور ، فكما تملك الارض بالاحياء كذلك الامر في المعدن الباطن .

هذا هو القول الثاني للحنابلة . (٣) والشافعية . (٤) وهذا على ما يبدو لي هو رأي الحنفية ايضا ، حيث خصوا بعدم الاحياء او الاقطاع المصادن الظاهرة التي لاغنى لعامة المسلمين عنها ، والمعادن محل النزاع ليست داخلية ضمن المعادن الظاهرة .

الرأي المختار :

والمختار لدي هو رأي اصحاب الاتجاه الاول الذي يقضي ببقاء ملكية المصادن تحت ضرورة الامام لما ذكره من دليل ولأن المصادن مما لاغنى للدولة عنها لاسيما في عصرنا الحاضر ، لذلك ينبغي ان تؤخذ حاجة الدولة لمثل هذه الموارد بعين الاعتبار ، الا اذا ارتأى الامام اقطاعها لشخص معين او مؤسسة معينة فان ذلك له حكم اخر كما سيأتي .

المعدن في الارض المصالح عليها :

وهي ارض الكفر التي تم الاتفاق بين اهلها وامام المسلمين على البقاء

(١) المنقضي ٤٢٢/٥ . (٢) المهذب ١/٤٢٥ .

(٣) ابن قدامة في المصدر السابق .

(٤) الشيرازي في المصدر السابق .

فيها مقابل ما يدفعونه من جزية وخراج .

والحكم فيما يوجد في هذه الارض من معادن انه ملك لاهلها المتصالحين مع الامام ولورثتهم من بعدهم ، بمعنى انه لا يحق للدولة التدخل فيما يستخرجونه من ارضهم ، هذا ما صرح به فقهاء الحنفية . (١) والحنابلة . (٢) والمالكية . (٣) وينبغي ان يكون قول الفقهاء الاخرين مثل هذا ايضا ، لان صلح الامام بمثابة شرطه على نفسه ، والمؤمنون عند شروطهم .

ولو دخل المصالح في الاسلام ، فهل يرجع حكم المعادن الموجود قسي أرضه الى الامام أم لا ؟

الجواب هنا على رأي المالكية لانهم هم الذين أثاروا هذا التساؤل ، ولهم في المسألة قولان :

أحدهما ، وهو مذهب المدونة ، ويقضي باعادة المعادن للامام متى ما أسلم مالك الارض المصالح عليها . (٤) والاخر ، وهو رأي سحنون ، وقد ذهب فيه الى القول : ببقاء المعادن تحت تصرف مالكه الاول . (٥)

المعادن في الارض المملوكة لشخص معين :

اذا وجد معادن في ارض هي ملك لشخص معين ، سواء كان قد تملكها عن طريق الاحياء او عن أي طريق اخر مشروع ، فالفقهاء فيما يوجد فيها من معادن ثلاثة أقوال :

الاول : ان المعادن تبع للارض ، معنى هذا ان ملكيتها تصبح للمالك ولا يحق للدولة التصرف بشيء منها . هذا ما ذهب اليه الشافعية ، ولا فرق عندهم بين ان تكون المعادن جامدة او مائعة الا عند ابي اسحق فانه قد استثنى

(١) البدائع ٢/٩٥٥ .

(٢) المغني ٥/٤١٩ .

(٣) المدونة ١/٢٩٠ . (٤) المصدر السابق .

(٥) انظر الخرشي ٢/٢٠٨ .

الماء وما ينبع فيها مثل القار والنفط حيث اعتبره ملكا لعامة المسلمين • (١)
وهذا هو رأي الاحناف ايضا حيث اعتبروا المعادن الجامدة والمائعة تبعا للملكية
الارض • (٢) والى هذا ذهب بعض أئمة المالكية • (٣) وبهذا قال الحنابلة
فيما لو كانت المعادن محل النزاع جامدة سواء كانت ظاهرة او باطنة ، محللين
ذلك بقولهم : ان المالك قد ملك الارض بجميع اجزائها وطبقاتها ، والمعادن
منها • (٤)

وبالنسبة للمعادن الجارية كالقار والنفط فعن الحنابلة روايتان : أظهرهما
انها لا تملك وان ظهرت في ارض مملوكة لشخص معين ، مستدلين بما يأتي :
أ - حديث «الناس شركاء في ثلاث في الماء والكلأ والنار» •
ب - ان هذه المعادن ليست من أجزاء الارض ، فلا تملك بملك الارض •
والرواية الثانية عنهم تقضي بتبعية المعدن للارض ، لانه قد خرج من ارض
مملوكة فأشبهه الزرع والمعادن الجامدة • (٥) وفي مذهب الظاهرية ما يؤيد
صحة تملك مالك الارض لما يظهر فيها من معادن • (٦) وبهذا قال الامامية
في رأي لهم • (٧)

الثاني : ان ملكية تلك المعادن تعود للدولة وان ظهرت في ارض مملوكة
هذا ما قاله مالك دون ان يفرق بين ان تكون تلك المعادن جامدة او مائعة • (٨)
وهذا هو رأي البعض من الامامية ايضا • (٩)
القول الثالث : وهو للمالكية ايضا ، وقد فرقوا فيه بين معدن واخر :

(١) انظر المذهب ١/٤٢٤ وكذا مغني المحتاج ٢/٣٧٣ •

(٢) الكاساني في البدائع ٢/٩٥٥ وما بعدهما •

(٣) انظر الخرشبي ٢/٢٠٨ •

(٤) ابن قدامة في المغني ٥/٤٢٣ • (٥) المصدر السابق •

(٦) المحلى ٦/١١ •

(٧) انظر الطوسي في المبسوط نقلا عن احياء الاراضي ص ٢٥٥

(٨) انظر الخرشبي ٢/٢٠٨ : المدونة ٤/١٥٦ •

(٩) احياء الاراضي الموات ص ٢٥٦ •

فقد قالوا : بأن المعدن اذا كان من ذهب او فضة ، فحكمه يرجع الى الامام ، وان كان من نوع اخر ، فملكه يعود الى مالك الارض تبعا لملكية ارضه . (١)
الرأي الراجح :

والذي أرجحه من الآراء هو الرأي الثاني للملكية والذي يقتضي بعائدية جميع المعادن الى الدولة وان ظهرت في ارض مملوكة لما قلناه من ان هذه المعادن تعتبر من موارد الدولة الضرورية والتي لاغنى لها عنها، فمصلحتها اولى بالتقديم من مصلحة الفرد .

احقية الانسان بالمعدن بمجرد حفره له :

من الامور التي اثارها الفقهاء الذين اجازوا تملك المعادن الباطنة وذلك عن طريق احيائها وكانت مدار بحث عندهم ، هي : لو ان انسانا شرع في حفر معدن ولم يصل الى النيل منه كان احق به من الغير ، اذ هو يعتبر بمثابة المتحجر . (٢) للارض الشارع في الاحياء . فاذا وصل في حفره الى العنصر ذاته ، كان احق بالاخذ منه مادام مقيما على الاخذ منه ، أما بالنسبة لتبليكه لأصل المعدن او عدم تملكه له فقد فصلنا القول فيه فيما سبق .

حكم مالك حفر رجل معدنا بجوار معدن رجل اخر : لو اراد رجل أن يحفر بجوار معدن مملوك لشخص ما ، وكانت الارض الذي يجري فيها الحفر أرض موات ، فلا يحق لصاحب المعدن منع ذلك الرجل من الحفر ، ولو فرض ان عرق المعدن كان متصلا من مكان لآخر ، فوصل الرجل الثاني في حفره الى العرق ذاته ، جاز له ان يستخرج ما عثر عليه من عنصر ، وليس من حق المستفيد الاول منعه من ذلك ، سواء قلنا بتملك المعدن لمن عثر عليه او لم نقل بذلك ، لانه في حالة تملك المعدن فان الحافر يملك مكان الحفر ، وليس له حق تملك العرق الذي في الارض .
ولو كانت الارض الذي ظهر فيها المعدن ملكا لشخص وأخذ العرق

(١) النظر الخروفي في المراجع والوضع السابقين : (٢) المضي ٤٢٣/٥ .

يتدفق من باطن المعدن ، فقام رجل بالحفر في ارض مجاورة للأرض المملوكة ، وكان العرق مستندا من ارض الرجل الاول الى ارض الرجل الثاني ، جاز للاخير ايضا ان يستولي على ما يخرج من مواد معدنية من ذلك العرق داخل ارضه ، لان صاحب المعدن الاول ليس له ان يتسلط بجميع العرق حتى الذي في باطن الارض ، انما له حق تملك ما هو من اجزاء ارضه ، وليس لاحد ان يستولي على العرق الذي تمتد جذوره الى داخل الارض الباطنة ، كما لا يملك أحد أجزائها الظاهرة ، بل يقتصر في تملكه على ما يخرج داخل ارضه فقط .
هذا ما صرح به فقهاء الحنابلة (١) وينبغي ان يكون رأي الفقهاء الآخرين مثل ذلك ، لما ذكروه من تعليل .

ما الحكم لو عمل رجل في معدن الغير بدون اذنه ؟

لو ان رجلا تملك معدنا بطريق الاحياء او الاقطاع او اي طريق اخر مشروع ، فأراد رجل أجنبي ان يعمل في ذلك المعدن من دون اذن صاحبه ففي هذه الحالة لا شيء للعامل ، وما يستخرجه من مواد معدنية تعود للمالك المعدن ، لأن العامل هنا بمثابة الغاصب ، كما انه لا يستحق اجرة مقابل ما قام به من عمل لما قلنا ، ومثله كمثل من حصده زرع الغير من دون اذنه .
حكم مالو اتفق معه على العمل :

قلنا بان من يعمل في معدن الغير من دون اذن المالك ، يعتبر بمثابة الغاصب ولا يستحق على عمله شيئا ، اما لو اراد ان يتفق المالك سواء كان الامام ونائبه او من اقطع له المعدن مع جهة اخرى على القيام بالحفر واستخراج ما فيه ، فيحتمل الاتفاق اوجهها ثلاثة :

الوجه الاول : لو اراد الاتفاق ان يتضمن استيلاء العامل على ما يستخرجه من عناصر معدنية دون ان يدفع مقابل ذلك شيئا لمالك المعدن ، بأن يقول له : احصل في هذا المعدن ولك ما يخرج منه ، فلفقهاء رأوا في المسألة .

(١) ابن قدامة في المصدر السابق .

أحدهما ، يرى صحة الاتفاق في مثل هذه الحالة ، ولا شيء لصاحب المعدن ، لانه قد اباح للغير تملك ما يعثر عليه من مواد وذلك جائز . هذه هي وجهة نظر الحنابلة . (١)

وبه قال المالكية ايضا ، و اضافوا : بأنه لو تعدد العامل المتفق معه على استخراج المواد المعدنية ، فان اصاب كل واحد نصاب وهو من اصل الزكاة ، زكى ، والا فلا . (٢)

والاخر للشافعية ، وقد ذهبوا فيه الى بطلان الاتفاق اذا ابرم بهذه الصيغة ، لانه بمثابة هبة للمجهول ، وهي لا تجوز ، وذكروا بأنه لو قام العامل بالعمل فعلا ، فما يعثر عليه من مواد يرجع لصاحب المعدن ، وليس له أجره عمله فقط . (٣)

الوجه الثاني : اذا كان الاتفاق قد تم على اساس ان يأخذ العامل جميع ما يستخرجه من مواد مقابل مقدار من المال يدفعه الى مالك المعدن ، فالراجح عند المالكية هو صحة مثل هذا العقد ، لان المالك قد اسقط حقه فيما يستخرج من المعدن باختياره ، الا انه ينبغي ان تتحقق في العقد الشروط التالية :

أ - ان يكون العمل مضبوطا بزمن او عمل خاص كحفر قامة او قامتين نھيا للجھالة في الاجرة .

ب - ان يكون المال المدفوع من قبل العامل غير نقد فيما لو كان المعدن عين ذهب او فضة ، ويبطل الاتفاق مع وجودهما ، لوجود النسبة صورة . (٤)
اما لو كانت عناصر المعدن من غير الذهب والفضة ، كالنحاس والحديد ،

(١) النظر المضي ٥/٤٢٤ .

(٢) انظر الخرشي ٢/٢٠٩ .

(٣) النظر مضي المحتاج ٢/٢٧٣ .

(٤) وربما النسبة يتحقق فيما لو كان العوضان من الاموال الربوية وتأخر التقايض .

فيجوز دفعه بأجرة من النقد ومن العرض على حد سواء ، بشرط ان يكون المدفوع من غير جنس المعدن ، كأن يكون المعدن من رصاص والمدفوع فضة او ذهباً او قطعة قماش وما أشبه ذلك ، اما لو كان من جنسه ، فلا يصح للمزابنة صورة * (١)

وذهب الحنابلة الى القول : ببطالان الاتفاق اذا أبرم بهذه الصيغة ، بحجة ان هذه الصورة بيع لمجهول وهو غير جائز ، كما ان هذا الاتفاق لا يمكن ان يكون صورة من صور المضاربة ، لأنها عبارة عن رأس مال من جهة وعمل من جهة ثانية .

ومن شروطها ايضا ارجاع رأس المال الى صاحبه ، وهنا لم يتحقق مثل هذا الشرط ، كما انها تنعقد على جزء من النماء لادراهم معلومة * (٢) وبعدم جواز الاتفاق بهذه الصورة قال الشافعية ايضا * (٣)

الوجه الثالث : اذا أبرم العقد على أساس المشاركة فيما يستخرج من المعدن ، كأن يقول صاحب المعدن للاجير في هذا المعدن على ان مارزق الله من نيل بيننا نصفان ، فنفذ الاجير العمل ، فللفقهاء في مثل هذه الصيغة قولان : أحدهما : جواز الاتفاق وما يستخرج من مواد يكون بين المالك والاجير مناصفة ، دليل الجواز هو :

أ - ان المعادن اعيان تسمى بالعمل ، فجاز العمل فيها ببعض ما يستخرج منها كما هو شأن المضاربة بائتمان .

ب - قياس هذا الاتفاق على اتفاق مماثل له ، حيث انه يشبه قسول صاحب الزرع للعامل : احصد هذا الزرع بنصفه او ثلثه ، فكما يجوز الاتفاق الاخير كذلك الحال في مسألة المعدن .

(١) المزابنة هي : بيع معلوم بمجهول من جنسه .

٣١ / ابن قدامة في المغني ٥/٤٢٤ .

٣١ / الخطيب الشربيني في مغني المحتاج ٢/٢٧٣ .

ج - بما ان المعادن لا يصح بيعها ، فلا مانع من المعاملة عليها بجزء ما يستخرج منها كالمساقاة .

هذا هو رأي الامام مالك . (١) ووجه عند الحنابلة ايضا . (٢) أما الرأي الآخر فهو لا يصح من المالكية ورأي عند الحنابلة ، ويذهب فيه اصحاب هذا الرأي الى عدم جواز الاتفاق بمثل الصورة محل النزاع بدليل :

أ - ان ما يحصل من المعدن مجهول ، والجهالة نوع من الغرر ، فلا يصح العقد المتضمن لها .

ب - كما انه لا يمكن اعتبار العقد اجارة لجهالة العوض والعسل ، ولا جعالة لجهالة العوض ، ولا مضاربة لعدم تحقق شروطها في هذا العقد كما ذكرنا مسبقا .

واجاب اصحاب هذا الرأي عن الفرق بين صورة العقد هذه وبين حصاد الزرع بجزء منه ، بأن الزرع معلوم بالمشاهدة وما علم جميعه علم جزؤه ، بخلاف المسألة المتكلم فيها .

وبفساد الاتفاق المذكور قال الشافعية ايضا ، وللعامل اذا قام بالعمل أجرة نصف ما أخرجه من مواد معدنية . (٣) الرأي المختار :

والمختار لدي من الاراء هو الرأي الاول الذي يقتضي بصحة الاتفاق على جزء ما يستخرج من المعدن ، وذلك لوجه الأدلة التي استدلت بها هذا الفريق من العلماء من جهة ، ولان المصلحة تقتضي صحة مثل هذا الاتفاق من جهة أخرى . لأنه من المحتمل ان يعجز مالك المعدن سواء كان شخصا او مؤسسة عامة عن استخراج موارده ، فيستعين الشخص او الجهة بذوي

(١) الخرشي ٢/٢٠٩ .

(٢) ابن قدامة في المصدر السابق .

(٣) الخطيب الشربيني في المصدر السابق .

الخبرة والكفاءة لاستثمار ذلك المورد على جزء منه .
أما دعوى الجهالة التي استدل بها المبطلون لمثل هذا الاتفاق ، فيجيب
عنها ، بأن الجهالة ستنتفي عند استخراج المادة من المعدن ومثل هذه الجهالة
لا تقضي الى المنازعة ايضاً .

الضوابط التي يحق للامام بموجبها اقطاع المعدن لجهة معينة :
ذكرنا فيما سبق رأي الفقهاء بخصوص جواز تملك المعدن لجهة معينة
او عدم جواز ذلك ، واعتبار كل ما يظهر من معادن ملكاً للدولة على تفصيل
في الموضوع كما رأينا ، وفي هذه الفقرة نتكلم عن فكرة اقطاع المعادن عند
فقهاء المسلمين والاقطاع يعني ان يسمح الامام لفرد معين من الناس او
لؤسسة معينة بالانتفاع بمعدن من المعادن المعثور عليها في أرض من الاراضي
التي تكلمنا عنها فيما مضى ، والانتفاع قد يكون محدداً بمدة مؤقتة وقد يمتد
طيلة حياة المقطاع له ، وقد اجاز معظم الفقهاء فكرة الاقطاع هذه والاطوفاً
بالامام او نائبه فقط ، الا انهم اختلفوا في نوعية المعدن الذي يجوز اقطاعه
وفي بعض ضوابط الاقطاع ، وها أنا أعرض آراءهم حول الموضوع بشسبي
من التفصيل فاقول :

اولاً - الرأي عند المالكية هو كما يلي :

أ - يحق للامام او نائبه ان يقطع المعدن لمن شاء أن يعمل فيه لنفسه مدة
معينة او طيلة حياة الشخص الذي أقطع له المعدن .

ب - ويجوز له كذلك ان يقطع المعدن لفرد او مؤسسة مقابل شيء من
المال او بدون مقابل ، واذا أقطعه لمن ذكرنا مقابل عين ، فان ملكية العيسن
تعود لبيت المال ، ولا يأخذ الامام منها شيئاً الا بقدر حاجته

ج - ان اقطاع المعدن يقتصر على الانتفاع فقط ، بمعنى انه لا يجوز لمن
أقطعه له الامام ان يتصرف فيه تصرفاً اخر بان يبيعه او يوصي به لاحد من بعد
موته ، كما ان ورثته لا يرثه ، لان ما لا يملك لا يورث .

د - اذا اراد الامام ان يقيم في المعدن من يعمل فيه لبيت المال بأجرة فلا زكاة فيه ، لانه ليس ملكا لفرد معين حتى نحكم بزكاته . (١)

ومن هنا يتضح لنا بأن المالكية قد توسعوا في اعطاء الامام الحق في الاقطاع اكثر من غيرهم كما سنرى ، اذ لم يقيده باقطاع نوع معين من المعادن ، وبهذا ظهر ايضا انه لا مستند للاستاذ محمود المظفر عندما عد فقهاء المالكية من جملة من يقولون بعدم جواز اقطاع المعادن الظاهرة فهم منعوا احياءها من قبل الفرد فقط ، اما اقطاعها فقد اجازوه للامام كما رأينا . (٢)

وقد أجاز كذلك بعض الامامية : اقطاع المعادن الظاهرة اذا لم يلحق المسلمين ضرر من جراء ذلك ، باعتبار انها من الاثقال لأمن المنافع المشتركة . (٣)
ثانيا - ذهب اكثر فقهاء المسلمين الى القول : بعدم جواز اقطاع المعادن الظاهرة وهي التي سبق أن قلنا ، بأنها ما كانت في وجه الارض وليست بباطنها ، وهي مما يحتاج اليها الناس باستمرار ، ومثلوا لها بمعادن الملح والماء والقيروالنفط وغيرها ، مستدلين بنفس الأدلة التي حكيناها عنهم عند كلامنا عن حكم الاستحواذ على أصل المعدن . وهذه هي وجهة نظر الاحناف (٤) والحنابلة . (٥) والشافعية . (٦) وهو رأي البعض من فقهاء الامامية . (٧) وبه قالت الزيدية أيضا . (٨)

ثالثا - اختلف اصحاب القول الاخير بالنسبة للمعادن الباطنة هل هي

(١) المدونة ٤/١٥٦ ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

١/٤٨٧ ، الفخرشي ٢/٢٠٨ .

(٢) ذكر الاستاذ ذلك في كتابه احياء الاراضي الموات ص ٢٥١ .

(٣) نقلا عن احياء الاراضي الموات ص ٢٥٢ .

(٤) ابن عابدين في رد المحتار ٦/٤٣٣ .

(٥) المغني ٥/٤٢٨ . (٦) المهذب ١/٤٢٦ ، منتهي المحتاج

٢/٣٧٢ .

(٧) الطوسي في المبسوط نقلا عن احياء الاراضي ص ٢٥١ .

(٨) البحر الرخاير ٥/٧٦ .

رأين : أحدهما ، يرى جواز اقطاعها من قبل الامام ، دليل هذا الرأي هو :
أ - ان النبي صلى الله عليه وسلم اقطع لبلال ابن السباعي معادن القبيلة
جلسيها وغوريها . (١)

ب - ان الانتفاع بالمعدن الباطن يحتاج الى مؤن لاستخراج ما فيه من
عناصر ، فجواز اقطاعه كموات الارض .

هذا هو الصحيح من مذاهب الحنابلة . (٢) ورأي عند الشافعية . (٣)
وهي وجهة نظر الحنفية . (٤) وبه قال بعض فقهاء الامامية . (٥) وحكي
صاحب البحر الزخار مثل ذلك عن الزيدية ايضا . (٦) والرأي الآخر ، وهو
ما ذهب اليه بعض فقهاء الشافعية (٧) والامامية (٨) ورواية عن الحنابلة . (٩) ،
ويقضي هذا الرأي ، بعدم جواز اقطاع المعادن الباطنة ، لانها لا تملك بالاحياء ،
وقياسا على المعادن الظاهرة .

أينا في اقطاع المعادن :

والمعتمد عندي من الاراء هو رأي المالكية الذي يقضي بتحويل الدولة
صلاحية اقطاع اي معدن من المعادن سواء الظاهرة منها او الباطنة اذا كان
في ذلك مصلحة للمسلمين ، كأن تعجز الدولة عن استخراج مادة ذلك المعدن

(١) جلسيها : نسبة الى المجلس بفتح الجيم وسكون اللام وهو الغليظ
من الارض . وغوريها نسبة الى الفور بفتح الفين وسكون
الواو . وهو ما انخفض من الارض او ملان ورخو منها .
والمعنى انه اقطعه جميع ارض القبيلة غليظها رخوها
والقبيلية : اسم لمكان في المدينة المنورة .

(٢) ابن قدامة في المغني ٥/٥٢٣ .

(٣) المهذب ١/٤٢٦ . (٤) انظر رد المحتار ٦/٤٣٤ .

(٥) مفتاح الكرامة ٧/٤٥ (٦) انظر ٥/٧٦ .

(٧) الشيرازي في المرجع السابق ص ٤٢٧ ، الخطيب الشربيني
في المصدر السابق .

(٨) العامل في المرجع السابق ص ٣٠ .

(٩) ابن قدامة في المصدر السابق .

اما لسعة رقعتها او لحاجتها الى المال في بعض الاحيان ممسا يضطرها الى الاستعانة ببعض المؤسسات لاستثمار مواردها الطبيعية ، مقابل جزء مسمن المستخرج .

اما ما استدل به القائلون بعدم جواز اقطاع المعادن الظاهرة مسن أدلة ، فاقول : بخصوص حديث ابيض ابن جمال واقطاعه معدن الملح ، ان هناك فرقا بين اقطاع أصل المعدن ، بمعنى الاستحواذ عليه كليا كما هو الامر في احياء ارض الموات ، وبين الاقطاع المقصود به هنا ، وهو التخلية بين المعدن وبين المنتفع لفترة معينة غاية ما تمتد اليه طيلة حياة الشخص ، فالحالة الاولى هي الممنوعة ، اما الثانية فلا أرى فيها بأسا ، ومن المحتمل ان يكون فعل النبي صلى الله عليه وسلم مع الصحابي المذكور كان من قبيل الحالة الاولى ، فلما تبين له عليه الصلاة والسلام ضررها على المسلمين ، عدل عنها .

اما ما استدلوا به من حاجة المسلمين الى مثل هذه المعادن وقد يلحقهم ضرر من جراء اقطاعها لشخص معين ، فاقول : ان الامام هو الذي يقدر حاجة المسلمين ، اذ المفروض فيه ان لا يقوم بمثل هذا العمل الا اذا كان في ذلك مصلحة لهم .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المبحث الثاني

المعادن في القانون

تمهيد : بعد ان بينا رأي فقهاء المسلمين في المعادن ، نود ان نبين موقف القانون منها ، وقد اعتمدنا على القوانين العراقية سواء كان منها مايتعلق بالنفط ومشتقاته او مايتعلق منها بالموارد المعدنية الاخرى . والسبب الذي دعانا للاقتصار على هذه القوانين دون غيرها من قوانين الاقطار العربية الاخرى ، هو سهولة الحصول عليها وتداولها بين ايدينا خلال اعداد هذا البحث من جهة ، ولوجود توافق بين بعض ماورد في تلك القوانين وبين ما ذكره فقهاؤنا من قبل من جهة اخرى .

كيفية استثمار النفط في العراق :

كان النفط في العراق مطمحاً لآمال المستعمرين وموضع تنافس شديد بين الشركات العالمية الكبرى ، وبالرغم من التنافس القائم بين تلك الشركات وتباين مصالحها ، الا انها كانت متضامنة فيما بينها لاحتكار هذه المادة الحيوية دون غيرها ولاستغلال تلك المادة بأسوء الشروط وأبخس الاثمان دون الالتفات الى مصلحة الشعب في العراق ، مما ادى الى تأخير استثمار هذا المورد الحيوي من الموارد الطبيعية وحرمان أبناء البلد الاصليين من الفوائد العادلة المرجوة من هذا المعدن في الوقت الذي كان فيه هؤلاء الابناء بأمرس الحاجة الى الموارد المالية لاعمار بلدتهم وانتشال أبناء جلدتهم من الفقر والعوز . ويمكننا القول بأن عملية استثمار النفط في العراق منذ العثور عليه واستخراجه من بطون الارض ، قد تمت بثلاثة طرق .

الاولى - طريقة الامتياز : وتمثل هذه الطريقة بدء عملية استخراج النفط في القطر ، حيث كان الاتفاق يتم بين الحكومة وشركات النفط الاجنبية على قيام تلك الشركات بالتعري والتنقيب عن النفط ، ومن ثم استثماره استثماراً يخدم مصالحها بالدرجة الاولى ، في حين ان الدولة لم تحصل الا على نسبة

ضئيلة من تلك الموارد تعتبر ضرورية لها على الشركة القائمة بالاستثمار .
وتساهل الحكومات المباداة مع الشركات ، جاء نتيجة خضوعها للنفوذ
البريطاني الاستعماري آنذاك ، مما يتعذر على تلك الحكومات المطالبة بشروط
تخدم مصلحة البلد وتحفظ له حقوقه في الانتفاع من موارده الطبيعية
وتشمل عملية استخراج النفط بهذه الطريقة الفسرة الممتدة
من سنة ١٩٢٥ وهي بدء شركات النفط بأعمالها في العراق ولغاية قيام ثسورة
١٤ تموز في سنة ١٩٥٨ .

وقيام حكومات العهد السابق باتفاقيات مجحفة كهذه ، أمر غير مقبول
في الاسلام ، لان ايقاع الضرر بالامة من خلال تبديد ثروتها الطبيعية ، أمر
غير جائز ، كما ان اقطاع مثل هذا المعدن الحيوي الى مؤسسة استعمارية ،
أمر يتعارض مع ماقرره فقهاء المسلمين كما رأينا ، حيث اشترطوا وجود
مصلحة في ابرام أي اتفاق مع جهة غير مسلمة على استثمار أي معدن من معادن
الامة ، ولا مصلحة للامة في الاتفاقيات المبرمة بين الحكومات المباداة وشركات
النفط الاحتكارية .

الثانية - طريقة المقاولات وتتم عملية استخراج النفط بهذه الطريقة
وفق اتفاق بين شركة النفط الوطنية وبين الشركات الأجنبية ، يراعى فيه مصلحة
البلد ، تقوم بموجبه تلك الشركات بعملية الاستثمار هذه وفق نسبة معينة من
الارباح تحصل عليه الجهة المنفذة للاتفاق . ففي الفقرة الثانية من المادة الثالثة
من قانون شركة النفط الوطنية المرقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٧ ، خولت الحكومة
الشركة المذكورة بموجبها ، استثمار النفط عن طريق الاشتراك مع الغير اذا كان
في ذلك مصلحة . (١)

(١) ونص الفقرة كما يلي : « ٢ - ولشركة النفط الوطنية
العراقية ان تستثمر اي منطقة من المناطق المخصصة لها
عن طريق الاشتراك مع الغير اذا وجدت ذلك أفضل
لتحقيق اغراضها . وفي هذه الحالة لا يتم التعاقد على ذلك الا بقانون » .

نموذج من عقد المقاوله المبرم بين شركة النفط الوطنية وبين مؤسسة «ايراب» .

رغبة من شركة النفط الوطنية العراقية في التعاون مع مقاولين كفولين لضمان تمويل وتنفيذ العمليات النفطية في جزء من الاراضي العراقية اليابسة والمغمورة ، ولما كانت مؤسسة الاستكشافات والنشاطات البترولية والتسبي يرمز اليها بـ «ايراب» تتوفر فيه صفة الكفاءة هذه ، فقد ابرم اتفاق ييسر الشركة والمؤسسة المذكورة ، تتعهد بموجبه مؤسسة ايراب بالقيام بالعمليات النفطية والتي حددتها الاتفاقية بموجب المادة الثالثة من العقد والتي نصت على مايلي : الفقرة (١) «تشمل العمليات النفطية المرخص بها ضمن نطاق برامج العمل المنصوص عليها في هذا العقد مايلي :

أ - التنقيب عن النفط بالطرق الجيولوجية والجيوفيزيائية والطرق الاخرى بما فيها الحفر من أجل التحقق من الاحوال الجيولوجية والحفر من أجل التحقق من وجود النفط وسائر الاعمال المرتبطة عادة بعمليات التنقيب والتقييم والتطوير والانتاج .

ب - ايصال النفط المنتج بموجب هذا العقد من الحقول الى المصفاي ومرافق التوزيع ووسائل النقل الاخرى او ايصاله الى شاطئ البحر وكذلك تخزين النفط المنتج من المنطقة ونقله بأية وسيلة بما في ذلك شحنه في البواخر وكافة الاعمال المرتبطة عادة بعمليات التخزين والنقل» .

وماورد في الفقرتين السابقتين والفقرات الاخرى من المادة الثالثة التي وضحت العمليات المرخص بها لمؤسسة «ايراب» يعتبر امرا منسجما مع ماذكره فقهاء المسلمين ، حيث اجازوا للدولة ابرام اي اتفاق تراه ضروريا في اخراج اية مادة معدنية من باطن الارض ، لافرق بين ان تكون الجهة المكلفة بالعسل مسلمة او غير مسلمة بشرط ان تراعى مصلحة الامة .

وبخصوص تحديد العمل بسدة معينة كما جاء في المادة الرابعة من الاتفاقية

المذكورة ، (١) أمر هو الآخر ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية أيضا ، فقد
خول فقهاء المسلمين الامام او نائبه كما رأينا حق أبرام اي اتفاق يراه ضروريا
لاستخراج الموارد المعدنية شريطة ان لا يلتزم مع تلك الجهة بأمر لا يتفق مع
قواعد الشريعة او يلحق الاذى بمصلحة الامة ، سواء كان الاتفاق أبديا ام
مؤقتا بمدة محدودة .

الثالثة - طريقة الاستثمار المباشر : ويعني حصر عملية انتاج النفط بشركة
النفط الوطنية ، وهي عبارة عن مؤسسة تابعة للدولة ، تم تأسيسها بموجب
القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٧ المعدل ، والذي حل محل القانون رقم ١١ لسنة

(١) ونص المادة الرابعة كما يلي :

الفقرة (١) «تحتسب مدة هذا العقد على النحو التالي :
- ست سنوات من تاريخ نفاذ هذا العقد لعمليات التنقيب
- عشرون سنة من تاريخ بداية الانتاج التجاري كما هو
مضروب في المادة (١) لعمليات الاستثمار .
الفقرة (٢) «من أجل تنفيذ العمليات النفطية المبينة فسي
هذا العقد تنقسم المدة المذكورة في الفقرة (١) من هـ -
المادة .

أ - الى ثلاث فترات على النحو التالي : أ - فترة التنقيب
تبدأ من تاريخ النفاذ وتنتهي بالنسبة لكل منطقة استثمار
بتاريخ تكوينها كما هو مبين في الفقرة (١) من المادة (١٧) .
ب - بالنسبة لجميع المناطق المخصصة بتاريخ اليوم الاخير
من السنة السادسة .

ب - فترة التقييم : تبدأ بالنسبة لكل منطقة استثمار
حال تكوين تلك المنطقة وتنتهي عند بداية فترة الاستثمار
على النحو المبين في المادة (١٥) .

ج - فترة الاستثمار تبدأ بالنسبة لكل منطقة استثمار
حال انتهاء فترة التقييم على انه من المفهوم ان فترات
الاستثمار لجميع تلك المناطق ستنتهي في نفس الوقت عند
نهاية السنة العشرين من تاريخ الانتاج التجاري المشار
اليه في المادة (١) .

١٩٦٤ ، فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٢٣ على مايلي : « ١ - تؤسس الشركة بموجب هذا القانون وتتمتع بشخصية معنوية وبأهلية كاملة لتحقيق أغراضها .

٢ - يكون مركز الشركة في بغداد ولها ان تفتح فروعها او وكالات داخل العراق او خارجه .

٣ - تزاوّل الشركة والشركات المملوكة لها نشاطها بضمان الحكومة .
٤ - تعتبر اموال الشركة والشركات المملوكة لها من اموال الدولة . »
كما بيئت المادة الثالثة من القانون المذكور أغراض الشركة ، فنصت على مايلي : « ١ - اغراض الشركة : العمل داخل العراق وخارجه في الصناعة النفطية في مراحلها المختلفة بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط والمواد الهيدروكاربونية الطبيعية والتاج ونقل وتصفية وتخزين وتوزيع وصنع المواد المذكورة او منتجاتها او مستخرجاتها او اجهزتها او الكيمياويات النفطية والصناعات المتعلقة بها والاتجار بهذه المواد كافة . ولها القيام بجميع الاعمال المؤدية لتحقيق اغراضها .

٢ - للشركة في حدود اغراضها التي تنشيء بفردتها شركات برأسمال مملوك لها كلياً وفقاً لنظام اساسي تصدره لهذا الغرض .

٣ - للشركة تحقيقاً لاغراضها ان تقوم بتأسيس شركات مع غيرها أو ان تساهم في شركات قائمة او تشتري أي شركة او مؤسسة وتلحقها بها
٤ - للشركة ان تتعاون مع شركات او هيئات او مؤسسات تقوم باعمال لها علاقة باغراضها .

٥ - أ - للشركة ان تستوفي مقابل مبيعاتها في الخارج سلماً على اختلافها لاغراضها وان تقوم بما يلزم لاعداد السلع الاتاجية للاتاج .

ب - اذا كانت السلع المذكورة للجهات الحكومية الاخرى فيتم استيرادها واعدادها للاتاج بالاتفاق مع الجهات المشار اليها .

٦ - ان ممارسة الشركة للاعمال المبينة في الفقرات السابقة لا يمنع

المؤسسات الحكومية الحالية من القيام بأغراضها المنصوص عليها في قوانينها الخاصة» .

وفي الفقرة الاولى من المادة الرابعة نص المقتن على تخصيص مناطق الاستثمار ، فذكر بأنه « ١ - تستثمر الشركة المناطق المخصصة لها وفقا لاحكام قانون تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ » .
وبالرجوع الى الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون ٩٧ ، يتبين لنا بأن المقتن العراقي قد حصر استثمار النفط والمواد الهيدروكربونية في جميع الاراضي العراقية بما في ذلك المياه الاقليمية وجرفها القاري بشركة النفط الوطنية . (١)

الا ان حصر استثمار النفط بالشركة المذكورة لا يعني عدم جواز دخول الشركة في عقود مع شركات اخرى ، تسهل لها عملية الاستثمار هذه ، فقد لاحظنا في الفقرتين ٣ ، ٤ من المادة الثالثة من نفس القانون ، ان المقتن قد خول الشركة ذلك ، وظلت الشركة تستخدم حقها هذا ، وقد أبرمت بعض العقود مع شركات اخرى مثل عقد «ايراب» كما رأينا ، حتى صدور المادة الثالثة عشرة من الباب الثاني من الدستور المؤقت ، والذي حصر المقتن بموجبها استثمار الثروات الطبيعية ووسائل الانتاج بالسلطة المركزية في الجمهورية

(١) ونص الفقرة كما يلي : « ١ - تخصص وتمنح لشركة النفط الوطنية العراقية حصرا بموجب احكام هذا القانون حقوق استثمار النفط والمواد الهيدروكربونية في جميع الاراضي العراقية بما في ذلك المياه الاقليمية وجرفها القاري والمصالح العراقية في منطقة الحياض . ولشركة النفط الوطنية العراقية ان تمارس فيها جميع العمليات المنصوص عليها في قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته » .

العراقية ، وان السلطة المذكورة تستثمر تلك الثروات استثمارا مباشرا . (١)
نموذج مما ذكره المقتن العراقي في غير النفط من المعادن الاخرى :
بعد عرضنا لنماذج تطبيقية لما ذكرناه عن فقهاء المسلمين فيما ورد في
القوانين العراقية بخصوص النفط ومشتقاته ، نذكر الان ماورد في تلك
القوانين بخصوص المعادن الاخرى بما فيها الخقالع ، لتكون بمثابة النماذج
العملية لآراء اولئك الفقهاء في المعادن .

المجم في القانون : ورد تعريف المناجم ضمن فقرات المادة الاولى من
قانون المعادن والمقالع الحجرية رقم «٦٦» لسنة ١٩٦٧ فعرّفها المقتن بقوله :
«هي المكامن الطبيعية المحتوية على المواد المعدنية المذكورة في المادة الثانية
من هذا القانون» .

وبالرجوع الى المادة الثانية التي احالنا المقتن اليها ، نرى انه قد عدد
المعادن وصنفها الى مايلي :

١ - العناصر المشعة مثل اليورانيوم والراديوم والثوريوم وخاماتها .
٢ - المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة والبلاتين وخاماتها والاحجار
الكريمة كالالماس والياقوت .

٣ - الفلزات مثل الحديد والنيحاس والالمنيوم وخاماتها .

٤ - اللافلزات مثل النترات والفوسفات والكلوريدات والاملاح القلوية
والكبريت والاسهيت والكرافيت والفحم بأنواعه» .

كما ان المقتن اعطى وصفا كاملا للمقالع الحجرية والتي تعتبر بحد ذاتها
ايضا مكامن طبيعية تحتوي على مواد اولية يستفاد منها في صناعة المواد

(١) ونص المادة كالاتي : « الثروات الطبيعية ووسائل الانتاج
الاساسية ملك الشعب . وتستثمرها السلطة المركزية في
الجمهورية العراقية استثمارا مباشرا وفقا لمقتضيات
الخطط العامة للاقتصاد الوطني » .

الانشائية وفي تحضير الاصباغ والزجاج واوكسيد الحديد والاسمدة . (١)
حصر استخراج المواد المعدنية بالمؤسسة العامة للمعادن :
قضت الحكومة العراقية حق التحري والتنقيب عن المواد المعدنية
بالمؤسسة العامة للمعادن التي هي احدى مؤسسات الدولة ، معنى هسدا ان
الدولة هي التي تتولى عملية التحري هذه .
وقد حددت اغراض المؤسسة هذه في المادة الثالثة من القانون رقم «٥٦»
لسنة ١٩٧٥ بما يلي :

« ١ - اجراء المسوحات الجيولوجية والمعدنية والجيوفيزيائية
والهيدروولوجية والجيوكيميائية للعراق واعداد الخرائط لذلك وتقديس
الاستشارات والمعلومات المتعلقة بها لدوائر ومؤسسات الدولة الرسمية وشبه
الرسمية والجهات الاهلية .

٢ - التحري والتنقيب داخل العراق عن المعادن واستثمارها بما في ذلك
استخراجها وتنقيتها وتصنيعها وتخزينها ونقلها وتسويقها والاتجار بها ، ولها
القيام بجميع الاعمال المؤدية لتحقيق اغراضها ، ولا يدخل ضمن اختصاص وعمل
المؤسسة ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون تأسيس شركة
النفط الوطنية العراقية رقم «١٢٣» لسنة ١٩٦٧ المعدل . (٢)

(١) لقد ورد تعريف المقالع في الفقرة الاولى من المادة (١) من

القانون رقم لسنة ١٩٨١ والتي نصت على مايلي :

« يقصد بالمقالع المكامن الطبيعية التي تحتوي على الرخام
والجبس والحصى والاحجار الكلسية او الرملية والصوان
والطين والرمل والأتربة وسواها من المواد التي تستعمل
لاغراض الصناعة والبناء سواء كانت على سطح الارض او
في باطنها او في المياه الاقليمية او تحتها » .

(٢) وقد نصت الفقرة المذكورة على اغراض شركة النفط

الوطنية والتي حددتها بالعمل داخل العراق وخارجه في

الصناعة النفطية في مراحلها المختلفة بما في ذلك التحري

والتنقيب عن النفط والمواد الهيدروكربونية الطبيعية .

وقد قصد المقتن في هذه الفقرة استبعاد اعمال شركة

النفط الوطنية عن مؤسسة المعادن خوفا من الازدواجية في العمل .

٣ - اتباع الاساليب الحديثة والطرق العلمية في استثمار المعادن بما يكفل صيانة الثروة المعدنية وحسن استغلالها ، وتهيئة الكادر الفني اللازم عن طريق الدراسة والتدريب داخل العراق وخارجه للاشراف على تنفيذ مشاريعها ورقابة الاستثمار المعدني واصدار الانظمة والتعليمات اللازمة ، والاسترشاد بقوانين وانظمة الدول المتقدمة في هذا المضمار .

٤ - الاسهام في أي غرض من اغراضها خارج العراق ، وخاصة في الدول العربية بموجب الاتفاقيات الدولية . (١)

كما ان المقتن في الفقرة (١) من المادة الرابعة من القانون المذكور قد اعتبر جميع الاراضي العراقية بما في ذلك مياه العراق الاقليمية وجرفه القاري مجالا لاستثمار المؤسسة والقيام باغراضها .

وفي الفقرة (٢) خولت الدولة المؤسسة استثمار المعادن استثمارا مباشرا او عن طريق الالتزام ، ومنعتها من الاستثمار بطريق الامتياز او مافي حكمه . (٢)

وفي المادة الخامسة من القانون المذكور ايضا ، خولت الدولة المؤسسة انشاء شركة بمفردها او بالتعاون مع الغير لغرض القيام بمسا ينال بها من

(١) وقد جاءت المادة المذكورة اعلاه عوضا عن المادة الثالثة من

القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٩ .

(٢) ونص المادة الرابعة كما يلي : « ١ - يكون العراق بجميع

اراضيه وبحدوده الدولية بما في ذلك مياهه الاقليمية التي

تحددها القوانين العراقية وجرفه القاري مجالا لاستثمار

المؤسسة والقيام باغراضها . ٢ - للمؤسسة استثمار

المعادن في العراق استثمارا مباشرا او عن طريق الالتزام ،

ولا يجوز ذلك بطريق الامتياز او مافي حكمه » .

مهام (١) .

وماسنه المقتن من مواد قانونية سواء في تعريفه للمناجم والمقالع او في حصره حق استخراج المواد المعدنية بمؤسسة المعادن ، أمر يسعجهم مع رأي فقهاء المسلمين حيث أجازوا للدولة كما رأينا حق السيطرة على الموارد المعدنية في كافة رقعتها بما في ذلك الارض المملوكة لاشخاص معينين ، فقد سبق وان حكينا عن مالك انه قال : بعائدية ملكية المعادن الى الدولة وان ظهرت في ارض مملوكة ، كما انه لم يفرق بين معدن وآخر .

وبخصوص استثمار المعدن من قبل الدولة مباشرة او عن طريق الاشتراك مع الغير ، أمر هو الآخر قد اجازة فقهاء المسلمين لها ، اذ من حقها ان تستخرج مواردها المعدنية بنفسها او بالاستعانة مع جهات اخرى لقاء جزء من العنصر المستخرج .

وما ذكرناه في المناجم يرد مثله في المقالع ايضا .

جواز اقطاع المعادن في القانون :

اجاز المقتن العراقي لرئيس مؤسسة المعادن او من يخوله بعد موافقة وزارة الدفاع ان يسمح لاي فرد او جهة باستخراج المواد المعدنية من المنجم

(١) ونص المادة الخامسة كما يلي : «للمؤسسة في حدود افراضها .

١ - ان تؤسس بمفردها شركة او شركات براسمال مملوك لها كلياً .

٢ - ان تقوم بتأسيس شركات مع غيرها او تساهم في شركات قائمة او تشتري اي شركة او مؤسسة وتلحقها بها .

٣ - ان تستوفي مقابل المعلومات والاستثمارات التي تزودها للجهات الاهلية والاجنبية اجرا يحدده المجلس » .
والمادة المذكورة جاءت عوضاً عن المادة الرابعة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ ، وهي وان اختلفت في الصياغة عنها الا ان غرض الاثنين واحد .

او المقلع وذلك بمقتضى الفقرة (١) من المادة الثالثة من قانون المعادن والمقالع الحجرية رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٧ التي نصت على مايلي : « ١ - تمنح الاجازة بالمواد المذكورة في المادتين الاولى والثانية من قبل الرئيس او من يخوله بعد موافقة وزارة الدفاع » .

كما ان المقتن قد نص في المادة العاشرة من القانون المذكور على جواز منح الاجازة لاية جهة كانت سواء من داخل القطر او خارجه، وعلى الجهة التي تروم العمل على استخراج المواد المعدنية ان تقدم نسخة من نظامها واسماء اعضاء هيئة ادارتها ، بشرط ان يقتصر استعمال الاجازة على الاعمال المتعاقد عليها مسبقا ، ولا تتجاوز مدة العمل المتفق عليها * (١)

وفي المادة الحادية عشرة من القانون المذكور حظر المقتن نقل الاجازة الممنوحة الى شخص او جهة من نقلها الى شخص اخر او جهة اخرى
الا بقانون * (٢)

(١) نص المادة العاشرة كما يلي : ١ - على الشركة التي تطلب اجازة وفق هذا القانون ان تقدم الى شركة المصادن الوطنية العراقية نسخة من نظامها واسماء اعضاء هيئة ادارتها .

٢ - يجوز منح الاجازة لشركة اجنبية متعاقدة مع دائرة رسمية او شبه رسمية على القيام باعمال المشاريع العمومية في العراق على ان يقتصر استعمال الاجازة على الاعمال المتعاقد عليها حصرا والا تتجاوز مدتها مدة المفاوضة المعقودة بينها وبين الدائرة الحكومية ذاتها مضافا اليها مدة التمديد او التأخير الاضطراري لتلك المفاوضة .

٣ - على الشركة الاجنبية ان تبين لها ممثلا مقيما في العراق وان تخبر الموظف المختص باسمه ومحل اقامته وكسل تغيير يجري في ذلك وتعتبر جميع التبليغات الادارية التي ترسل الى ممثل الشركة قانونية .

٤ - لا تسري احكام هذا القانون على الشركات والاشخاص الذين منحوا اجازات بموجب قوانين خاصة .

(٢) ونص المادة الحادية عشرة كما يلي : لا تنقل الاجازة الممنوحة بقانون الى شخص اخر الا بقانون .

تعدد استغلال المنجم او المقلع بمدة معينة :

حدد المقتن العراقي في المادة الثانية عشرة من القانون رقم «٦٦» لسنة ١٩٦٧ مدة الاجازة الممنوحة للقيام باستثمار المواد المعدنية بمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد وفق الضوابط التالية : «أ - اذا كان استخراج المادة يحتاج الى تأسيسات ثابتة تستلزم استثمار مبالغ كبيرة لا تقل عن خمسين الف دينار . ب - ان يكون استثمار المادة ذا فائدة للاقتصاد الوطني او المصلحة العامة . ج - ان يكون المشروع عائدا الى شركة مساهمة تساهم فيه الحكومة ولا يقتصر نشاطها على استغلال المقلع او المناجم بل يشمل الصناعات الملحقة به الى حين وصولها الى المستهلك .

د - ان يستوفي عن المقلع او المناجم التي تستغل للمشروع بدل ايجار بنسبة يتفق عليها لا تقل عن عشرين بالمائة من مجموع ارباحه الصافية على ان يعفى المشروع من هذا البدل في السنتين الاولى والثانية من تاريخ تحقق الارباح» .

وفي الفقرة الثانية من المادة آتية الذكر اجاز المقتن لرئيس المؤسسة في غير الحالات المذكورة اعلاه ان يمنح الاجازة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات قابلة للتجديد مع مراعاة ما جاء في المادة السابعة . (١) كما انه اشترط على صاحب العمل تقديم طلب تمديد الاجازة قبل انتهاءها بمدة لا تقل عن شهرين ، وفي حالة انتهاء المدة المقررة للاجازة وعند عدم طلب التمديد ، تعتبر الاجازة ملغاة .

(١) وفي المادة السابعة حظر القانون منح اجازة مقلع او منجم في مواقع معينة ، منها المنطقة التي تشتمل على مكسان مقدس او مقبرة عامة او التي تحتوي على موقع تاريخي وكذا الغابات الا بعد موافقة وزارة الزراعة او الارض الداخلة ضمن حدود البلدية الا بموافقة المجلس البلدي او الارض التي يحتفظ بها لخط حديدي او موقع مسجد او مواقع المصانع الحكومية ... الخ .

حجب الاجازة عن اشخاص معينين :

أجاز المقتن العراقي في المادة التاسعة من قانون تنظيم استثمار المقلع رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ لرئيس مؤسسة المعادن الغاء الاجازة او فسخ عقد الاستثمار في الحالات الآتية :

« أ - اذا أخل صاحب الاجازة او المتعاقد بشروط الاجازة او العقد او يلتزم بالقانون او التعليمات الصادرة بموجبه . ب - اذا لم يباشر المجاز او المتعاقد باستعمال اجازته او انقطع عن ذلك بدون سبب مشروع مدة (٣) أشهر . ج - اذا ثبت ان المجاز او المتعاقد قام بتهريب كمية من مواد المقلع دون دفع الضرائب والعوائد المفروضة عليها . د - اذا طلب المجاز او المتعاقد تحريرا الغاء الاجازة او العقد . هـ - اذا لم يقدم المجاز او المتعاقد المعلومات المطلوبة شهريا عن الكميات المستثمرة من قبله . و - اذا استثمار المجاز او المتعاقد المقلع بشكل مضر بالمصلحة العامة . ز - اذا تحقق النفع العام في تحويل المقلع من الاستثمار غير المباشر الى الاستثمار المباشر .

كما ان المقتن العراقي في الفقرتين « ١ ، ٢ » من المادة الرابعة عشرة من القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٧ منع اعطاء اجازة استثمار المنجم او المقلع للأشخاص المدينين ببديل ايجار من اجازة سابقة ، او كان الشخص قد تجاوز باستثمار المقلع قبل نفاذ هذا القانون مالم يسدد رسوم المقلع المتراكمة عليه وفق تعليمات رئيس المؤسسة . (١)

(١) ونص الفقرتين « ١ ، ٢ » من المادة الرابعة عشرة كما يلي :
١ - لا تمنح اجازة لمن كان مدينا ببديل ايجار عن اجازة سابقة مالم يكن قد سدد الدين او الاقساط المستحقة عليه
٢ - لا تمنح اجازة لمن تجاوز باستثمار مقلع قبل نفاذ هذا القانون مالم يسدد رسوم المقلع المتراكمة عليه حسب التعليمات التي يصدرها الرئيس وتعتبر الاجازة نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ الاستثمار .

تحديد المعدن المتفق على استثماره :

حددت المادة الخامسة من القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٧ حدود المنجم او المقلع المتفق على استثماره ، فنصت على مايلي : «تنحصر حقوق صاحب الاجازة في استثمار المواد التي ايجز له استثمارها ضمن الحدود العمودية لمنطقة الاستثمار الى عمق غير محدود بالنسبة للمناجم والى مستوى المياه الجوفية بالنسبة للمقالع ، ولا تمتد هذه الحدود الى عروق الاحجار او المعادن او شعبها او طبقاتها الكائنة خارج تلك الحدود» .

وما حكيناه عن المقتن العراقي سواء في اقطاع المعدن والاتفاق على استثماره مع جهة من داخل القطر او خارجه امر يتماشى مع وجهة نظر الفقه الاسلامي . كما أن ضوابط منع الاجازة امر تنظيمي يتفق مع وجهة نظر هذا الفقه ايضا ، لأن من حق الدولة ان تسن الانظمة والتعليمات التي تراها مناسبة لاستغلال مواردها الطبيعية على ان لا تتعارض تلك القوانين مع قواعد الشريعة الاسلامية ، وما حكيناه عن المقتن العراقي في الفقرات السابقة سواء كان في موضوع النفط او المعادن والمقالع ، يتفق مع وجهة نظر الشريعة كما يبدو لنا .

وكذا يتفق مع وجهة نظرها ايضا ما نقلناه عن المقتن بخصوص تحديد الاجازة بمدة معينة او حجبتها عن اشخاص عرفوا بالمطالة واللدد .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
المبحث الاول
الركاز في الشريعة

الركاز لغة :

جاء في مختار الصحاح ، يقال : ركز الرمح بمعنى غرزه في الارض ، والركاز يطلق على ما دفنه الجاهليون من مال ، كأنه قد ركز في الارض ، ويقال ايضا : اركز الرجل ، بمعنى وجد الركاز ، ومنه الركز وهو الصوت الخفي (١) ، قال الله تعالى : « او تسمع لهم ركزا » (٢) وقال ابن عابدين : ان الركاز مأخوذ من الركز ، أي الاثبات ، وانما قيل مأخوذ منه لامشتق ، لان اسماء الاعيان جامدة . (٣)

الا ان ابن قدامة اعتبر لفظ الركاز لفظا مشتقا عندما قال :

«واشتقاقه من ركز يركز مثل غرز يغرز اذا خفي» . (٤)

الركاز في الاصلاح :

عرف المالكية الركاز بقولهم : مادفنه الجاهليون من مال .

واختلفوا فيمن يطلق عليه اسم الجاهلية ، ففي التوضيح ، أن اللفظة تعني ماعدا الاسلام ، سواء كان لهم كتاب أم لا ، وذكر صاحب كتاب الولاء أن الجاهلية تعني أهل الفترة الذين لا كتاب لهم ، واما من كان عنده كتاب قبل الاسلام فلا يقال لهم جاهلية .

والحاصل : أن من كان قبل الاسلام ان لم يكونوا هم أهل كتاب فيعتبرون من الجاهلية باتفاق التوضيح وابي الحسن صاحب كتاب الولاء ، وان كان لهم كتاب كاليهود والنصارى فهم جاهليون ايضا على رأي صاحب التوضيح فقط ، وعلى كل حال يعتبر دفن الاثنين ركازا .

وعرفه بعض المالكية بقولهم : «هو دفن كافر غير ذمي» .

(١) انظر باب ركز ص ٢٥٤ . (٢) سورة مريم آية ٩٨ .

(٣) الدر المختار ٣١٨ / ٢ . (٤) المغني ٣/٤٨

وقد رجحه الدسوقي على التعاريف الاخرى لانطباقه على مال كل كافر غير ذمي كتاييا كان او غيره ، سواء كان قبل الاسلام او بعده (١) .
وبما يقرب من هذا التعريف عرفه الحنابلة . (٢) والظاهرية ايضا . (٣)
وبمثل هذا عرفه الشافعية كذلك ، وقد بينوا المراد بالجاهلية هم الذين عاشوا قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد اشترطوا لاعتبار مادفنه الجاهليون ركازا ، أن لا يعلم بأن مالكة قد بلغت الدعوة فلو علمنا بأنسه ممن بلغته الدعوة الا انه لم يستجب لها ، ووجدنا في بناء ذلك الشخص او بله الذي أنشأ كنزا ، فلا يعتبر ركازا في مثل هذه الحالة ، بل هو فيء . (٤)
وهل يوصف الركاز بأنه جاهلي بسبب كونه مضروبا بأضرب الجاهلية أو بسبب دفنه ؟ لفقهاء الشافعية قولان في المسألة ، أحدهما انه بسبب ضربه يقال له جاهلي ، والاخر ، بسبب دفنه يوصف بأنه جاهلي .

وقد رجح بعضهم القول الاخير ، بحجة ان الحكم منوط بالدفن ، فلا يلزم من كونه على ضرب الجاهلية أن يكون من دفينهم ، اذ من المحتمل أن يعثر مسلم على كنز جاهلي فيأخذه ثم يدفنه .

وقد أجاب أصحاب الرأي الاول عن هذا التعليل ، بأن الاصل والظاهر عدم أخذ المسلم للكنز ثم دفنه ثانيا ، ولو اردنا ان نأخذ ذلك بعين الاعتبار ، لم يكن لنا ركاز بالكلية ، وقد رجح السبكي الرأي القائل : بأنه لا يشترط لاعتبار الكنز من الجاهليين ، العلم بكونه من دفينهم فانه لا سبيل اليه ، وانما يكتفى بعلامة تدل عليه من ضرب او غيره . وقد مال الخطيب الشربيني لهذا الرأي أيضا . (٥)

أما الاحناف فقد عرفوا الركاز بقولهم : هو المال المركوز تحت الارض من معدن خلقي او كنز مدفون دفنه الكفار . (٦)

(١) انظر حاشية الدسوقي ١/٤٨٩ ، الخرشي ٢/٢١ .

(٢) ابن قدامة في المصدر السابق . (٣) المحلى ٦/١٠٩ .

(٤) مغني المحتاج ٢/٣٩٦ .

(٥) انظر المصدر السابق . (٦) الدر المختار ٢/٣١٨ .

وقد تضمن التعريف لنوعي الركاز ، المعدن والكنز على حد سواء ،
وتعريفهم للركاز يأتي من نظرتهم الى كون اللفظة تطلق على الاثنين على حد
سواء كما حكينا ذلك عنهم في تعريفهم للمعدن ، فالأثنان عندهما لفظان
مترادفان .

اما تعريفهم للكنز بمعزل عن المعدن فهو «المال الذي دفنه بنو آدم في
الارض» . (١) ويقرب من هذا التعريف تعريف الامامية . (٢)
والزيدية . (٣)

والمختار لدي من التعاريف ، تعريف الجمهور فيما يخص الركاز ، وذلك
لرجحان دليلهم على دليل الحنفية كما ذكرنا ذلك في محله .
دليل مشروعيته :

الاصل في صدقة الركاز ما رواه ابو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه قال : «العجماء جبار وفي الركاز الخمس» . متفق عليه .
وهو أيضا مجع عليه فقد قال ابن المنذر : «لأنعلم أحدا خالف هذا
الحديث الا الحسن ، فانه فرق بين ما يوجد في أرض الحرب وأرض العرب»
حيث الزم واجده في أرض الحرب الخمس وفي أرض العرب الزكاة . (٤)
صفة الركاز الذي يتعلق به الحكم :

لقد وضع الفقهاء شروطا معينة للمال المدفون الذي يعتبر ركازا فيتعلق
به الحكم وهو وجوب الخمس كما قلنا ، وذلك كما يلي :

أولا - ان يكون الركاز من دفن الجاهلية ، والمعتبر فيه أن يظهر عليه
علامة من علاماتهم كأسم ملك من ملوكهم أو صورهم أو صورة لصايب أو
صنم أو ما أشبه ذلك ، فان ظهرت بالكنز علامة من علامات الاسلام أو كان
يحمل اسم النبي عليه الصلاة والسلام أو أحد من خلفاء المسلمين أو أحد

(١) انبائ ٢/٩٥١ . (٢) شرائع الاسلام ١/١٧٩ .

(٣) البحر الزخار ٣/٢١٠ . (٤) المغني ٣/٤٨ .

ولا تهم أو آية من القرآن الكريم أو نحو ذلك ، فيعتبر المال المعثور عليه
للقطة في مثل هذه الحالة . (١) لأنه ملك مسلم لم تتحقق من زواله عنه . (٢)
حكم مالم يظهر على بعض الكنز علامة الاسلام وعلى البعض الآخر علامة الكفر:
ذكرنا قبل قليل حكم الكنز اذا ظهرت فيه جميعه علامة الجاهلية او علامة
الاسلام ، أما لو ظهر على قسم منه علامة الاسلام وعلى القسم الآخر علامة
الكفر ، فالحكم فيه كما يلي :

١ - ذهب فريق من العلماء الى اعتباره للقطة في مثل هذه الحالة ،
معللين ذلك ، بأن الظاهر يشعر بانتقال الكنز المذكور الى رجل مسلم ، وليس
لنا دليل على زواله عن ملك المسلمين ، فأشبه ما اذا كان على جميعه علامة
المسلمين ، هذا ما صرح به فقهاء الحنابلة . (٣) وهو الظاهر من كلام الاحناف
ايضا ، لانهم قالوا : ان الكنز اذا خلا من علامة من العلامات ، ففي زماننا
يكون حكمه حكم اللقطة ، بحجة ان عهد الاسلام قد طال ، فالظاهر أنسه
لا يعتبر من مال الكفر بل من مال المسلمين الذي لم يعرف مالكة فيعطى له حكم
اللقطة . (٤)

فمن باب أولى اذا ظهر في بعضه علامة من علامات الاسلام يكون حكمه
عندهم كحكم أي مال مسلم آخر .

وهذا كما يبدو لي هو رأي الشافعية ايضا ، وذلك بناء على قولهم ، بأن

(١) واللقطة حكمها ان ينادى عليها في ابواب المساجد والاسواق

الى ان تطين عدم العثور على طالب لها فعندئذ يحق الملتقط

ان يصرفها الى نفسه ان كان فقيرا والا فالى فقير اخر

بشرط الضمان .. انظر حاشية رد المحتار ٢/٣٢٢ .

(٢) انظر ابن قدامة في المغني ٣/٤٨ ، البدائع ٢/٩٥٢ ،

المدونة ١/٢٩٠ ، مغني المحتاج ١١/٣٩٦ ، الشرح الكبير

١/٤٨٩ ، اللعة الدمشقية ٢/٦٨ ، الشرائع ١/١٨٠ .

(٣) المغني ٣/٤٩ ، الانصاف ٣/١٣ .

(٤) الكاساني في البدائع ٢/٩٥٢ .

الكنز اذا لم يعلم من أي الضريين هو ، أو كان من قبيل ما يضرب في الجاهلية والاسلام فهو لقطة • (١)

٢ - ذهب المالكية الى اعتباره ركازا في مثل هذه الحالة ، فقد ذكر الدسوقي بأن الكنز اذا لم توجد عليه علامة أصلا أو كانت عليه فأنمحي أثرها بحيث لا تعرف أهي علامة الاسلام أم الكفر ، أو عليه العلامتان ، فيعتبر في هذه الاحوال من دفن الجاهلية ، لأن الغالب في الدفن أن يكون دفن جاهلي • (٢) ورأي المالكية هذا هو المختار لدي لما ذكروه من تعليل .
ثانيا موضعه :

ان حكم الركاز مدار البحث يختلف عند فقهاء المسلمين باختلاف الارض التي يعثر عليه فيها ، وذلك على النحو التالي :

١ - اذا عثر على الكنز في بطن الارض الموات أو التي لا يعرف مالكيها وذلك كالابنية القديمة والتلول وجدران الجاهلية وقبورهم وكان من دفنهم نتيجة ظهور علامتهم عليه ، فذلك فيه الخمس باتفاق وجهات نظر فقهاء المسلمين • (٣)

ومثله في الحكم ايضا ما اذا وجد الكنز المذكور في وجه الارض التي هي مدار الكلام فيها أو في طريق غير مسلوكة أو قرية خراب بدليل مارواه عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال :

«سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة ، فقال : ما كان فسي طريق مأتي أو في قرية عامرة فعرفها سنة ، فإن جاء صاحبها والا فلك ، وما لم يكن في طريق مأتي ولا في قرية عامرة ففيه وفي الركاز الخمس » • (٤)

(١) مغني المحتاج ١/٣٩٦ وانظر المذهب ١/١٦٣ .

(٢) انظر الطائسية على الشرح الكبير ١/٤٩٠ .

(٣) المغني ٣/٤٩ ، البدائع ٢/٩٥٢ ، الام ٢/٣٧ ، المذهب ١/١٦٢ ، المدونة

١/٢٩٠ ، الشرائع ١/١٨٠ ، البحر الرخار ٣/٢١١ .

(٤) أخرجه النسائي .

وجه الاستدلال من الحديث : أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد اعتبر ما يوجد من مال في طريق مسلوكة أو في قرية عامرة بأنه لقطه ، وما يوجد في غير هذا المكان ، فهو ركاز فيه الخمس .

هذه وجهة نظر كل من الحنابلة . (١) والمالكية . (٢) والحنفية . (٣) وبه قالت الامامية . (٤) والزيدية أيضا . (٥)

أما الشافعية فلهم تفصيل في الامر حيث قالوا : ان الركاز الذي يعثر عليه في ظاهر الارض ان كان ظهوره نتيجة تأثير السيل ، فهو ركاز ، وان كان ظاهرا فلقطة ، ولو شك في ذلك ، فحكمه حكم مالو شك في أنه ضرب الجاهلية أو الاسلام . (٦)

وما ذهب اليه اصحاب الرأي الاول هو المرجح عندي للآثر الذي استدلوا به في هذا المقام .

٢ - اذا عثر على شيء من الركاز المذكور في ملكه الخاص ، فلا يخلو الامر من ان يكون هو المالك الاصلي ام لا ، فان كان مالكتها الاصلي وقد ملكها عن طريق الاحياء او كان قد اختطها الامام له ، فما يعثر عليه من ركاز فيها يكون للمالك ، ولو ان الارض قد خرجت من يده بسبب من الاسباب ، فعثر المالك الجديد على شيء من الركاز ، ففي هذه الحالة اذا ادعاه المالك الاول كان له باتفاق الفقهاء . (٧) باستثناء رواية عن الامام أحمد نقلها صاحب الانصاف عنه ، وقد ذهب فيها الى القول : بأن واجد الكنز اذا ادعاه يكون

(١) المغني ٣/٤٩ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٤٩٠ .

(٣) البدائع ٢/٩٥٢ وانظر الهداية المطبوعة مع فتح القدير

١/٥٤٠ .

(٤) الشرائع ١/١٨٠ . (٥) البحر الزخار ٣/٢١١ .

(٦) مغني المحتاج ١/٣٩٦ ، وانظر الام ٢/٣٧ .

(٧) انظر ابن عابدين في الدر المختار ٢/٣٢٣ ، المهذب ١/١٦٣ ،

ابن قدامة في المصدر السابق ، الخرشي ١/٢١١ .

لـه . (١)

اما اذا لم يدعه مالك الارض الاول ، فللفقهاء في عائدة ملكه في مثل هذه الحالة قولان .

القول الاول : ويقضي بعائدته لملكه الذي عثر عليه ، دليل هذا الرأي هو :

أ - انه مال كافر قد ظهر في عهد الاسلام ، فكان لمن ظهر عليه كالغنائم .
ب - ان الركاز غير مملوك بملك الارض ، لانه مودع فيها ، وانما يملك عند العثور عليه ، وفي مسألتنا هذه قد عثر عليه واجده في ملكه ، فوجب أن يملكه .

ج - ان هذا المال لم يكن داخلا في غضون قسة الامام للغنائم اذ لا علم للغنائم به ، فبقي مباحا مثل الحشيش والحطب فيكون لمن سبقت يده اليه .
د - ان استحقاق المال يكون بتمام حيازته ، وفي مسألتنا هذه ان صاحب الارض الاول لم يحز ما في باطنها ، فلا يستحق ما عثر عليه فيها فيما بعد وانما يختص به من وجده .

هذا ما ذهب اليه الحنابلة في رواية عنهم . (٢) وبمثل هذا قال ابو يوسف من الحنفية . (٣) وهذه وجهة نظر ابن القاسم من المالكية كما حكاه عنها الشيخ العدوي . (٤) وبه قالت الزيدية ايضا . (٥)

الرأي الثاني : وقد ذهب فيه اصحابه الى القول : بعائدة الكنز فسي المسألة المتكلم فيها الى البائع ان اعترف به ولا يستحق المشتري منه شيئا ، وان لم يعترف البائع به ، فللبائع قبله والا فلن قبله ، وهكذا الى اول مالك ، وأن كانت الدار قد انتقلت عن طريق الارث ، اعتبر الكنز ميراثا ، يقسم بين

(١) انظر ٣/١٢٧ .

(٢) المغني ٣/٤٩ .

(٣) الكاساني في المصدر السابق ، العناية على الهداية . ١/٥٤ .

(٤) انظر ٢/٢١١ .

(٥) انظر البحر الزخار ٣/٢١٢ .

الورثة ، فان اتفق الورثة على نفي الكنز المذكور عن مورثهم ، فهو لاول مالك ،
فان لم يعرف مالكة الاول ، فهو بمثابة المال الضائع الذي لا يعرف مالكة .
دليل هذا الرأي هو :

أ - ان الدار المبيعة كانت في قبضة يد بائعها بكل ما فيها ، فعلى هذا
ما يستخرج منها فيما بعد يكون ملكا لصاحبها الاول .

ب - ان البائع أحق بما في باطن ارضه لسبق يده اليه ، وهي يد
الخصوص ، فيملك بها ما في الباطن ، ثم اذا ملكه لم يصير مباحا فلا يدخل في
بيع الارض ، فلا يملكه المشتري عندئذ .

ج - قاس اصحاب هذا الرأي مسألة الكنز هنا على ما لو باع رجل
سمكة كان قد اصطادها وفي بطنها درة ، فالصائد يملك السمكة وما في بطنها
« لسبق يد الخصوصية الى السمكة حال اياحتها » ثم لا يملكها المشتري فيما بعد
لاكتفاء الاباحة .

هذا ما ذهب اليه ابو حنيفة وتلميذه محمد بن الحسن . (١) وبسه قال
مالك ايضا . (٢) وهذه هي الرواية الثانية عن الحنابلة . (٣) وهذا هو
مذهب الشافعي ، فقد انكر ان يكون الركاز لو اجدته ان كانت الدار قد
انتقلت اليه بطريق الشراء او الارث ، وانما تعود ملكيته لمالك الدار قبله ،
وان كان ميتا فلورثته ، وان انكر الورثة ان يكون الدار لابيهم ، كان للذي
ملكه قبل ابيهم وفي حال موته يكون لورثته ، فان انكر ان يكون ذلك له
او انكر ورثته ذلك في حال موته ، كان للذي ملك الدار قبله ابدا وهكذا (٤)
وبمثل هذا الرأي قالت الامامية ايضا . (٥)

(١) انظر فتح القدير ١/٥٤٠ .

(٢) انظر حاشية المدوي ١/٢١١ .

(٣) ابن قدامة في المصدر السابق .

(٤) الام ٢/٣٧ ، وانظر المهذب ١/١٦٢ .

(٥) اللمعة الدمشقية ٢/٦٨ .

جواب ابي حنيفة ومحمد عن ايرادات ابي يوسف :
لقد اجاب ابو حنيفة ومحمد عما لو قيل بأن يد المخطئ له من قبل الامام
وان كانت سابقة في حيازة الارض الا انها يد حكمية ، ومثلها لا يملك كما هو
الحال بالنسبة للغائبين .

فقد قالوا عن هذا الايراد : بأن اليد الحكمية لا يثبت بها الملك اذا كانت
يد عموم كما في الغائبين ، أما اذا كانت يد خصوص فيملك بها مافي الباطن
وان كان ذلك الشيء داخل جوف ظاهر كمن اصطاد سمكة في بطنها درة فان
الصائد يملك الدرة .

وقد عززا قولهما هذا بتصرف الغازي في مال الغيبة ، فان تصرفه فيها
ينفذ بعد القسمة لاقبلها ، وما ذلك الا بسبب عموم اليد وخصوصها .
واجابا كذلك عما لو قيل بأننا سلمنا ان المخطئ له قد ملك الارض ، الا
انه قد باعها ، وبهذا يكون الكنز قد خرج عن ملكه كما لو كان فيها معدن .
فالجواب عن مثل هذا الايراد هو : ان الكنز لم يخرج عن ملكه ببيع
الارض لكونه مودعا فيها كما في مسألة السمكة ، فلا تخرج الدرة عن ملكه
ببيعه السمكة ، بخلاف المعدن فانه من اجزاء الارض فينتقل الى المشتري . (١)

الرأي المختار :

من خلال ذكرنا لادلة الفريقين المختلفين في عائدة الكنز فيما لو عثر عليه
رجل في ملكه الذي انتقل اليه من يد أخرى ، يترجح لنا رأي الفريق الاول
الذي يقضي بعائدة الكنز الى من يعثر عليه في حالة عدم مطالبة المالك الاول
به ، وذلك لرجحان ادلتهم ، ولان الركاز كما يقول ابن قدامة ليس جسرا
من الارض ، وانما هو شيء غيرها قد اودع فيها ، فهو كالحشيش والحطب
فوق الارض ، فكما يملك المشتري الدار مافيها من المباحات ، كذلك الامر
هنا ، كما انه يشبه الصيد اذا عثر عليه شخص فوق ارض الغير فيأخذه لكونه
احق به ، وكذلك مسألة الكنز هنا . (٢)

(١) انظر العناية على الهداية . ١/٥٤ . (٢) المضي ٣/٤٩ .

٣ - حكم مالهو عشر على الركاز في ملك الغير من ديار الاسلام :
لو عشر رجل على شيء من الركاز في ملك شخص ، سواء كان ذلك
الشخص مسلماً او ذمياً ولم يكن الواجد أجيراً على شيء لصاحب الدار ،
فان ادعاه المالك ، فالقول قوله ، ولا يحق للشخص الواجد للكنز منازعته فيه ،
لان الكنز مازال بحوزة صاحب الدار التي هي الاخرى تحت يده .
أما لو لم يدعه المالك ، فهل يتملكه من عشر عليه ام لا ؟
الجواب على هذا : أن للفقهاء رأيين في المسألة .

الاول : ويقضي بعائده الى مالك الدار ، لافرق بين ان يكون من عشر
على الكنز متبرعاً بالحضر عند العشر عليه او كان أجيراً لصاحب الدار ليحضر في
داره فاصاب كنزاً ، وقد استدلل اصحاب هذا الرأي بالادلة التي حكيناها عنهم فيمالو
عشر شخص على كنز في داره التي انتقل اليها ، ولم يكن صاحبها الاول قد ادعاه .
وهذا هو قول ابي حنيفة ومحمد بن الحسن . (١) ورواية عن الحنابلة . (٢)
وبهذا قال الشافعية ايضا ، وذكروا بانه لو نفي مالك الدار عائدة الكنز له ،
وكانت الدار قد ورثها عن مورث ، يقال له في مثل هذه الحالة : ان ادعيت
الكنز للذي ورثت منه الدار ، فهو بينك وبين ورثته ، وان توقفت عن دمواله
فيه او انكرت عائديته لمورثك ، كان للباقي من ورثة مالك الدار اذا ادعوا
الميراث ، يتقاسمونه بينهم بقدر انصباؤهم ، ولو انكر الورثة ملكية مورثهم
للكنز ، كان لمن ملك الدار قبل أبيهم ، وفي حالة موته يكون لورثته ، فبان
كان المالك المذكور حياً وانكر عائدية الكنز له او ورثته في حال موته ، فعندئذ
يصبح للذي ملك الدار قبله وهكذا .

واضاف الشافعي قائلاً : بأن الركاز في المسألة محل النزاع لو عشر عليه
رجل أجنبي في دار لم يسكنها المالك الاصلي ، ففي هذه الحالة يملك الركاز
ساكن الدار ، ولا يحق للمالك المطالبة به ، اذ هو يشبه المتاع الذي فسد في
الدار ولم يكن متصلاً ببنائها . (٣)

(١) انظر العناية على الهداية . ١/٥٤٠ . (٢) المني ٣/٤٩ . (٣) الام ٢/٣٧ .

الثاني : وهو رأي لفريق من الفقهاء وقد ذهبوا فيه الى القول : بسان
الكنز لمن عثر عليه . هذا ما حكاه ابن قدامة عن أحمد في قول له ، وحكاه
أيضا عن محمد الكحال والحسن بن صالح وابي ثور . (١) وبه قال ابو يوسف
ايضا . (٢)

دليلهم في هذا : ان الكنز لا يملك بملك الدار ، وهو من بعض ما استدلوا
به في مسألة عثور المشتري على كنز في الدار المشتراة .

الرأي المرجح :

والذي أراه أن هناك فرقا بين المسألتين ، ففي المسألة الاولى يكون الكنز
لمن وجده في داره التي انتقلت اليه بطريق ما لان هناك ما يبرر هذا القول ، من
أن العثور على الكنز قد عززه وقواه ملك الواجد للأرض التي عثر على الكنز
فيها ، فاذا لم يدعه البائع فهو أولى به من غيره ، الا أن الامر في هذه المسألة
يختلف عما قلناه ، فالواجد للكنز هنا قد وجده في ملك الغير وهو اجنبي
عنه ، فأرى انه لا يجوز له أخذه ، وعلى هذا يكون رأي الفريق الاول هو
المختار في هذه المسألة .

حكم مالو عثر الاجير على كنز في دار المستأجر :

ذكرنا قبل قليل رأي الفقهاء فيما لو عثر شخص على شيء من الركاس
في ملك رجل اخر ، ولم يكن الواجد اجيرا لعمل داخل تلك الدار . أما لو
أجره المالك على القيام بعمل مداخل ملكه وعثر على دفين جاهلي ، ففي هذه
الحالة اما ان يستأجره صاحب الدار ليحفر له طلبا للكنز مضمور تحت الأرض
او لشيء ثان ، فان استأجره لغرض استخراج الكنز فوجده فلا شئسي
للاجير منه ، ويكون كله للمستأجر ، بدليل : أن العامل قد استؤجر
لهذا الغرض ، فأشبهه مالو استأجره رجل ليحش او يصطاد له ، فما يحصل
عليه من ذلك ، يستأثر به المستأجر وحده . هذه وجهة نظر الحنابلة . (٣) وهو

(١) المغني ٣/٤٩ (٢) انظر المرقيناني في المصدر السابق . (٣) المغني ٢/٥٠ .

كما يبدو لي رأي الشافعية أيضا ، وذلك بناء على ما قاله الشافعي : من أن الركاز اذا وجد في أرض رجل أو داره ، فادعاه صاحب الدار فهو له بلا يمين . (١) والظاهر أن هذا هو رأي الأحناف والمالكية أيضا ، لأن الكنز قد وجد في أرض مملوكة من جهة ، ولأن الأجير لم يعثر عليه مسن تلقاء نفسه ، بل استؤجر لهذا الغرض ، فوجوده معروف لدى المالك وليس بمجهول .

حكم مالهو استأجر المالك الأجير للقيام بعمل ما :

أما لو استأجره على الحفر في الدار من دون تخصيص عمل معين ، فعثر الأجير على شيء من الركاز ، فالرأي عند الحنابلة ، أن ملكيته تعود في مثل هذه الحالة للواجد ، وحكى ابن قدامة مثل هذا الرأي عن الأوزاعي أيضا . (٢) وهذا كما يبدو لي هو رأي أبي يوسف ، بناء على قوله : بأن الكنز لمن يعثر عليه .

بينما الظاهر من أقوال الفقهاء الآخرين ، أن ملكية الكنز تعود للمسي مالك الدار ، سواء كان من عثر عليه أجيروا على عمل يقوم به داخل الدار أم لا . وهذا ما أرجحه لأن مالك الأرض قد ملكها بما فيها وهي مازالت بحوزته ، والأجير يعتبر اجنبيا فلا يحق له أخذ شيء مما يعثر عليه .

حكم مالهو وجد الركاز في دار مستأجرة :

لو اكترى رجل دارا من آخر ، فعثر المكتري على ركاز في باطن أرض الدار المستأجرة ، فلمن تعود ملكية الكنز في مثل هذه الحالة ؟ للعلماء قولان في المسألة :

أحدهما : يقضي بعائدية الكنز لمن عثر عليه ، والآخر ينحو اتجاه مسا آخر حيث يحكم بعائديته لمالك الدار الأصلي ، وخلافهم هنا متفرع عن مسا

(١) الام ٢/٣٧ وانظر مغني المحتاج ١/٣٩٧ .

(٢) ابن قدامة في المصدر السابق .

حكيانه عنهم في مسألة العثور على الكنز في الدار المنتقل اليها .

وان تنازع المالك مع المستأجر ، بأن قال كل واحد منهما هذا لي وأنا دفنته ، فالرأي عند الشافعية ، هو أن يصدق ذو اليد وهو المكتري في مثل هذه الحالة مع يمينه ، كما لو تنازعا في أمتعة الدار ، هذا فيما لو امكن تصديق صاحب اليد ولو على بعد ، فان لم يمكن تصديقه ، لكون مثل ذلك لا يمكن دفنه في مثل هذه المدة التي قضاها المكتري في السدار ، لم يصدق المكتري حينئذ . وأضافوا ، بأنه لو وقع النزاع فيما بين الاثنين بعد عودة الدار الى المكري ، بأن قال دفنته بعد عودة الملك لي ، صدق يمينه ان امكن ذلك . وان قال دفنته قبل خروجه من يدي ، صدق المكتري على الاصح ، بحجة ان المالك قد سلم للمكثري حصول الكنز اثناء وجود الدار في يده ، فيسده تتسخ اليد السابقة ، ومثل ذلك في الحكم مستعير الدار وكذا مشتريها . (١)

وقد ذهب الحنابلة في رواية عنهم الى ما ذهب اليه الشافعية حيث اعتبروا قول صاحب اليد فيما لو تنازع المؤجر والمستأجر ، بحجة ان الركاك مودع في الارض وليس منها ، لذا يكون القول قول من يده عليها ، كما لو تنازع اثنان على قطعة قماش فادعى كل واحد ملكيتها ، فالقول لمن كالت بحوزته . (٢) وهذا هو رأي ابي يوسف بناء على قوله : بأن الركاك لمن يعثر عليه .

اما الرواية الثانية للحنابلة فتتخص على ان القول في المسألة ، هو قول صاحب الدار «لان الدفن تابع للارض» (٣) . وهذا على ما يبدو لي هو رأي المالكية وابي حنيفة ومحمد بن الحسن ، بناء على ما حكيناه عنهم من ان

(١) مغني المحتاج ١/٣٩٧ .

(٢) انظر المغني ٣/٥٠ .

(٣) انظر المصدر السابق .

الكنز تبع الارض ، بمعنى انه لصاحب الدار ، فلا يحق للمكتري ولا للمستعير الاستحواذ عليه .

الرأي المختار :

وماذهب اليه الشافعية والحنابلة في احد الوجهين لهم ، هو المختار ، لان كلا من المؤجر والمستأجر يدعي دفن الركاز ، وفي هذه الحالة يصار الى من يؤيده الظاهر ، والظاهر ان واضع اليد هو المالك للركاز ، بخلاف ما تقدم من اختلاف الاجير على عمل وصاحب الدار ، فسان الاجير اذا عثر على شيء من الدفين ، يحكم بعائديته لملك الدار ، لان الاجير لم يدع ملكية الكنز كي ننظر في دعواه ، بخلاف المسألة المتكلم فيها ، فان المكتري والمكتري كلا منهما يدعي دفن الكنز ، ومن هنا كان الفرق .

٤ - حكم مالو عثر على شيء من الركاز في أرض الحرب :

بيننا فيما مضى حكم الركاز اذا عثر عليه في دار اسلامية ، سواء كانت في ارض قلاة او مملوكة لشخص معين ، وفيما يلي نوضح وجهة نظر الفقهاء في الركاز اذا تم العثور عليه في دار الحرب . (١)

فنقول : ان الواجد للكنز في دار الحرب لا يخلو من ان يجده في ارض مملوكة لشخص معين ام لا ، وكل حالة من هاتين الحالتين لها حكمها الخاص بها .

حكم ما اذا عثر على الكنز في ارض مملوكة :

اذا كان الكنز مدار الكلام فيه قد عثر عليه رجل مسلم في دار مملوكة

لشخص معين من ارض الحرب ، فالرأي عند الحنفية هو :

ان كان الرجل قد دخل الدار بأمان ، فانه يلزم برد ما عثر عليه الى مالك

(١) ارض الحرب : هي الدار التي لا سلطان للمسلمين عليها .

وعرفها المرجوم الخلاف بقوله : «هي الدار التي لا تجري

فيها احكام الاسلام ولا يامن من فيها بأمان المسلمين» .

السياسة الشرعية ص ٦٩ نقلاً عن احكام الدمين

والمستأمنين في دار الاسلام للاستاذ عبدالكريم زيدان ص ١٩

الأرض ، بحجة انه قد دخل بأمان ، فلا يحل له اخذ شيء من اموالهم بغير رضاهم ، لأن عمله هنا ينطوي على الغدر والخيانة في الأمانة ، فإن لم يرده الى مالك الأرض ، صار ملكاً له الا انه لا يطيب له «لتمكن خبث الخيانة فيه» فطريقه التصديق به .

أما لو دخل أرض العدو بدون أمان فإنه يحل له اخذ ما يعثر عليه كما انه لالخمس على الكنز في مثل هذه الحالة .

دليل جواز الاستحواذ عليه كما ذكره الكاساني هو : أن من يدخل دار العدو بدون أمان ، يحل له اخذ ما ظفر به من اموالهم من غير رضاهم .
أما دليل عدم وجوب الخمس ، فهو ان الكنز في هذه الحالة غير مأخوذ على سبيل القهر والغلبة فلا يعتبر غنيمة ، فعليه لالخمس فيه . (١)

وفي مذهب المالكية ما يؤيد القول : بعائدية الكنز الى صاحب الدار فيما لو عثر عليه رجل مسلم في دار أرض صالح الإمام عليها أهلها ، وهناك رأي لبعض أئمتهم ، فرقوا فيه بين عثور المصالح نفسه على الركاز داخل داره وبين عثور غيره عليه ، ففي حالة عثور المالك نفسه على الركاز المذكور يختص به وحده ، وإن وجده غيره فهو لجميع المصالحين . الا ان الرأي الاول هو المفتى به عندهم .

هذا حكم الركاز اذا وجد في دار رجل صالح ، فان كانت واقعة في أرض الصلح الا ان صاحبها من غير المصالحين ، كأن يكون اشتراها من صلحي أو وهبه اياها ، فاذا وجد بها شيء من الركاز ، فإن ملكيته على رأي الإمام مالك لأهل الصلح ، ولا يحل للواجد الاستحواذ عليه . في حين يرى ابن القاسم جواز تملك رب الدار ما يعثر عليه من دفين وإن لم يكن من المصالحين . (٢)

أما لو وجد الركاز المذكور في أرض فتحت عنوة ، فكذلك الحكم

(١) البدائع ٢/٩٥٤ ، وانظر العناية على الهداية ١/٥٤١ .

(٢) حاشية الدسوقي ١/٢٩١ .

عند المالكية ، يكون لمن افتتحها من جماعة المسلمين ، ولا يحق لمن عثر عليه الاستحواذ عليه وحده ، حجتهم في هذا :

أ - فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث رد السفطين * (١) اللذين وجدا ضمن كنز وزير كسرى بعدما فتحت البلاد الى الجيش الذي قسمهم بفتحها .

ب - ان الذي يوجد في داخل ارض العدو بمنزلة ما يوجد في خارجها ، لهذا يكون لجميع من تولى فتح تلك الارض * (٢)
اما الشافعية فكذلك فرقوا بين ما يوجد في ارض الصلح وبين ما يشر عليه في دار مملوكة واقعة في ارض العدو أي دار الحرب * فالرأي عندهم بالنسبة لارض الحرب ، ان الكنز الذي يعثر عليه في ارض عامرة يملكها رجل من العدو يعتبر غنيمة لكل الفاتحين ، ومثله في الحكم كل ما يؤخذ من بيت العدو * (٣)

وبخصوص بلاد الصلح ، فما يعثر عليه في دار المصالح ، يعود لصاحب الدار ، وما يوجد في موات صلحية ، فان كان الامام قد صالح أهلها عليها ، فما يوجد فيها من ركاز ، يعود الى المصالحين ايضا وان لم يكن الامام قد صالحهم على اراضيهم ، فالحكم فيها كالحكم فيما يوجد في موات دار الاسلام .

في حين اعتبر الحنابلة الركاز المذكور غنيمة لجماعة المسلمين اذا كانت الجماعة قد أعانت واجده في الحصول عليه ، ولم يفرقوا بين العشر عليه في

(١) السفت : هي السلة التي تصنع لحفظ الاشياء وخاصة الثمينة منها .

(٢) انظر المدونة ١/٢٩١ .

(٣) الام ٢/٣٨ .

دار مملوكة من ارض الحرب او الموات • (١) وبهذا قالت الزيدية ايضا • (٢)
رأينا في المسألة :

ان تقسيم الفقهاء لارض العدو الى ارض فتحت صلحا او عنوة ، كسان ينطبق على الطرف الذي يعيشون فيه ، أما اليوم فإن الدار التي تسكنها الاغلبية المسلمة وتتخذ الدولة الاسلام دينها لها ، فتعتبر دار اسلام بغض النظر عن كونها فتحت عنوة او صلحا ، لذا لا ارى اثرا ملموسا لما أثاره الفقهاء في مسألة الركاز الحاصل في ارض فتحت عنوة او صلحا ، اللهم الا بالنسبة لارض الحرب ، فهناك مازالت دار للعدو يمكن ان ينطبق عليها ما ذكره الفقهاء من احكام تخص مسائل الركاز • والله أعلم •

حكم ما اذا عثر على الركاز في ارض موات من دار الحرب :
لو ان الكنز الذي يدور الكلام حوله قد عثر عليه مسلم في ارض موات من دار الحرب ، فالحكم يختلف عما لو عثر عليه في ارض مملوكة ، حيث اتفق الفقهاء على القول : باختصاصه به وحده دون ان يشاركه معه غيره ، الا انهم اختلفوا في الزامه بالخمس او عدمه على رأيين :

١ - ذهب اصحاب الرأي الاول الى عدم الزامه بالخمس ، بدليل :
أ - ان الدفين المعثور عليه مال أخذه لاعلى سبيل القهر والغلبة ، لفقدان سيطرة المسلمين على ذلك الموضع ، فلا يعتبر من قبيل الغنيمة ، فعليه لخمس فيه •

ب - ان الكنز المذكور مباح قد استولى عليه واجده بنفسه فيختص به دون ان يشاركه فيه الآخرون كما لو استولى على اي مباح اخر •
هذا ما قاله الاحناف ولا فرق عندهم بين دخول المسلم الى ارض الحرب بأمان او بغير أمان ، لان حكم الامان يظهر في الشيء المملوك لا المباح • (٣)

(١) ابن قدامة في المغني ٣/٥٠ •

(٢) انظر البحر الرخاء ٣/٢١٢ •

(٣) الكاساني في البدائع ٢/٩٥٤ •

٢ - في حين الزم الشافعية واجد الكنز في الارض المذكورة التصديق بخمسة . (١) وهذه وجهة نظر المالكية ايضا . (٢) وبهذا قال الحنابلة فيما اذا كان الواجد للكنز قد استحوذ عليه بنفسه دون ان يعينه احد من جماعة المسلمين ، ذكر ذلك ابن قدامة حيث قال : بأن من وجد في ارض الحرب شيئا من الركاز وقدر عليه بنفسه ، اختص به من وجده ، وحكمه حكم ماله وجد في موات اسلامية . (٣) وبما انهم قالوا بالخص في الركاز اذا عثر عليه في الموات الاخيرة ، كذلك الحكم في موات دار الحرب . وهذه وجهة نظر الامامية ايضا . (٤) الرأي المختار :

وما ذهب اليه اصحاب الرأي الثاني هو المختار ، لانه ركاز مشمول بالحديث النبوي الشريف (٥) ، لا فرق بين ان يوجد في دار الاسلام او الحرب ، كما ان المقصود من اخراج الخمس هو رعاية مصلحة اهله ، وذلك لما حصل فيما يوجد في موات الحرب كما هو الحال في موات دار الاسلام .

نوع الركاز الذي يتعلق به الحكم :

ان ما عنيه بنوعية الركاز هي من حيث كونه ذهباً او فضة حديد او رصاصاً وما أشبه ذلك ، وكما اختلف فقهاء المسلمين في صفة المعدن الذي يتعلق به الحكم ، كذلك اختلفوا في الركاز على قولين :

١ - ذهب اصحاب القول الاول الى تعاق الحكم بكل ما كان مالا على اختلاف انواعه ، وهذا هو رأي الحنابلة . (٦) والاحناف . (٧) وأحد قولين

(١) الام ٢/٣٨ ، مغني المحتاج ١/٢٩٦ .

(٢) انظر الشرح الكبير ١/٤٩١ .

(٣) انظر المغني ٣/٥٠ .

(٤) راجع للجنة الدمشقية ٢/٢٦٨ .

(٥) وهو قوله عليه الصلاة والسلام وفي الركاز الخمس .

(٦) انظر المغني ٣/٥٠ . (٧) انظر فتاوى القدير ١/٥٣٩ .

لمالك • (١) والشافعي (٢) وبه قالت الامامية • (٣) والزيدية • (٤)
دليل اصحاب هذا القول هو :

أ - عموم قوله صلى الله عليه وسلم : «وفي الركاز الخمس» والركاز يطلق على كل مطمور تحت الارض •

ب - انه مال قد عثر عليه من مال الكفار فأشبهه الغنيمة ، فوجب فيه الخمس وان اختلفت انواعه •

٢ - ذهب مالك في قوله الذي رجع عنه والشافعي في رأيه الاخر السى تعلق حكم الركاز بالذهب والفضة فقط ، وماعداهما فلا يشملهما الحكم • وقد دلل الشافعية على رأيهم هذا بقولهم :

«انه مال مستفاد من الارض فاخص بما تجب فيه الزكاة قدرا ونوعا»
وبما ان الزكاة تجب في النقدين ولا تجب فيما عداهما اذا لم تكن عروضاً من عروض التجارة ، لذا لا يعتبر غيرهما من الركاز • (٥)
الرأي المرجح :

وما ذهب اليه اصحاب الرأي الاول هو المرجح لدي لما ذكره من تدليل ولما قلناه في المعادن من ان العبرة بالقيمة المالية ، وبما ان تلك الاعيان لها قيمة مالية قد يعادل بعضها قيمة الذهب والفضة ، لذا ارى اعتبارها من الركاز كما ان الاخذ بهذا الرأي فيه مصلحة الفقراء ايضا •

هل للركاز نصاب معين ؟

١ - ذهب اكثر الفقهاء الى القول : بأنه لا يشترط فيما يعثر عليه مسن الركاز نصاب معين ، بل يجب الخمس في قليله وكثيره ، مستدلين بما يأتى :

-
- (١) انظر المدونة ١/٢٩٢ • (٢) الام ٢/٣٨ •
(٣) انظر الشرائع ١/١٧٩ • (٤) البحر الرخا ٣/٢١٢ •
(٥) انظر مغني المحتاج ١/٣٩٦ •

أ - عموم الحديث الشريف «وفي الركاز الخمس» فانه لم يحدد فيسه نصاب معين .

ب - انه مال يجب تخميسه فلا يعتبر له وجوب النصاب كالغنيمة .
ج - انه مال كافر قد وضعت عليه اليد في الاسلام فأشبهه الغنيمة من هذه الجهة ايضا .

هذا ما ذهب اليه الحنابلة . (١) والحنفية . (٢) والشافعية في قول لهم . (٣) وبه قال مالك . (٤) وحكى صاحب البحر الزخار مثل ذلك عن الزيدية ايضا . (٥)

٢ - ذهب الشافعية في القول الاخر لهم الى وجوب بلوغ الركاز النصاب، ولو بضم بعضه الى بعض او بضمه الى مال اخر من غيره ، مدللين على رأيهم هذا بقولهم : ان الخمس هو عبارة عن حق الغير في هذا المال المستخرج من الارض ، فيعتبر فيه النصاب كالمعدن والزرع . (٦) وكذا اشترط الامامية بلوغ الكنز مقدار عشرين دينارا من اجل تعلق الحكم به ، وهو وجوب الخمس عندئذ . (٧)

جواب ابن قدامة عما استدل به الشافعية :

اجاب صاحب المغني عن دليل الشافعية الاخير بما يأتي :

أ - ان المعدن والزرع من الاموال التي لا يحصل عليها الا بالجهد وبذل النفقة ، فاعتبر فيهما النصاب تخفيفا على المالك ، وهذا بخلاف الركاز فان اخراجه لا يحتاج الى عمل وثيقة .

ب - ان الواجب في المعدن والزرع المواساة ، فاعتبر النصاب

(١) انظر المغني ٣/٥١ .

(٢) البدائع ٢/١٥٥ . (٣) انظر الشرييني في المصدر السابق .

(٤) انظر المدونة ١/٢٩١ .

(٥) انظر البحر الزخار ٣/٢١٠ .

(٦) انظر مغني المحتاج ١/٣٩٥ . (٧) الشرائع ١/١٧٩ .

فيهما «ليبلغ حداً يحتمل المواساة منه» وهذا غير موجود في الركاز • (١)
الرأي الراجح :

بعد عرض رأي الفريقين في اشتراط النصاب أو عدمه في الركاز ،
وبعد مناقشة الفريق الاول لما استدل به الشافعية لترجح لنا رأي اصحاب
القول الاول لما أجابوا به على دليل الآخرين من جهة ، ولوجاهة ادلتهم من
جهة اخرى •

صفة الواجب اخراجه من الركاز :

سبق وان قلنا عن ابن المنذر اجماع العلماء على وجوب الخمس فيما
يعشر عليه من الركاز ، الا انهم اختلفوا في صفة هذا الواجب من حيث السه
زكاة او يعتبر بمثابة الفبيء كما هو الشأن في الغنيمة •

١ - ذهب جمهورهم الى اعتبار الخمس الواجب اخراجه بمثابة الفبيء ،
مستدلين بنفس الأدلة التي ذكروها في مسألة النصاب •

وهذا هو رأي كل من الحنفية • (٢) والمالكية فيما لو أخرج الركاز
المتكلم فيه من دون كلفة ، أما لو اتفق الواجد على استخراج كلفة ، فلهم رأي
اخر فيه كما سنرى بعد قليل • (٣) وهو القول الاصح عند الحنابلة • (٤)
واليه ذهب الشافعية في رأي لهم • (٥) وبه قالت الظاهرية • (٦)
والامامية • (٧) والزيدية • (٨) •

٢ - ذهب الشافعية في المشهور من مذهبهم والحنابلة في رأي لهم الى

اعتبار المقدار الواجب اخراجه من الركاز زكاة ، وهو خمس المستخرج ايضاً •

٣ - وعند المالكية اذا كان صاحب الركاز قد بذل جهداً أو ألقى مالا

كثيراً في سبيل العثور عليه ، فعليه اخراج ربع عشر المال ، ويعتبر زكاة فسي

(١) ابن قدامة في المصدر السابق • (٢) البدائع ٢/٩٥٢ •

(٣) انظر المدونه ١/٢٩٠ • (٤) الانصاف ٣/١٢٤ •

(٥) مغني المحتاج ١/٣٩٥ • (٦) انظر المحلى ٦/١٠٩ •

(٧) الشرائع ١/١٨١ • (٨) البحر الرخار ٣/٢٩٥ •

مثل هذه الحالة • (١)

رأينا في المسألة :

اولا - بالنسبة لصفة الواجب اخراجه من الكنز ، أرى انه كالغنيمة ، فهو من قبيل الفبيء وليس من قبيل الزكاة لما ذكره اصحاب هذا الرأي من تدليل •

ثانيا : - اني لا اتفق مع المالكية في رأيهم الاخير الذي ذهبوا فيه الى وجوب دفع ربع عشر المستخرج فيما لو بذل صاحب الكنز جهدا او مالا من أجل العثور عليه ، لأن النص لم يفصل •

من الذي يجب عليه الخمس ؟

لقد تفرع عن خلاف العلماء من اعتبار المقدار المفروض في الركاز فينا او زكاة ، خلاف اخر ، وهو فيما اذا كان هناك شروط ينبغي تحققها فيمن عشر على الركاز أم لا ؟ بمعنى هل يشترط فيه ما يشترط في المزكي من شروط ؟ الجواب على هذا : ان للعلماء قولين في المسألة •

القول الاول : وهو رأي الجمهور الذين اعتبروا الركاز كالغنيمة ، وقد ذهبوا فيه الى وجوب الخمس على كل من يجد شيئا من هذا الدفين ، سواء كان مسلما ام ذميا حرا او عبدا ، صغيرا ام كبيرا ، بمعنى انه لا يشترط فيه شروط المزكي ، وفي حالة كون واجده عبدا ، فإن الباقي بعد الخمس لسيده ، وان كان مكاتباً ملكه ، وعليه اخراج خمسة ، لأن من المعلوم ان المكاتب يملك كسبه •

اما لو كان الواجد للكنز صبيا او مجنونا ، فهو لهما ، وينوب وليهما عنهما في اخراج الخمس • هذه وجهة نظر الشوري والاوزاعي من فقهاء

السلف • (٢) والمالكية • (٣) والاحناف • (٤) وهو الرأي الاصح

(١) الشرح الكبير ١/٤٩٠ وانظر حاشية الدسوقي بنفس الموضع •

(٢) ابن قدامة في المغني ٣/٥٢ • (٣) الشرح الكبير ١/٤٩٠ •

(٤) البدائع ٢/٩٥٢ •

عند الحنابلة • (١) ورأي عند الشافعية • (٢) وبه قالت الامامية • (٣)
والزيدية • (٤)

دليل الجمهور هو :

أ - ان الحديث بعنونه يدل على وجوب الخمس فيما يوجد من
الركاز ، كما انه يدل بمفهومه على ان باقيه لواجده من غير تخصيص بفرد دون
اخر •

ب - ان مال الركاز يعتبر بمنزلة الغنيمة بدليل وجوب الخمس فيه ،
والعبد والصبي والذمي من أهل الغنيمة •

ج - ان المستخرج مال مكتسب ، فمكتسبه اجدر بملكيته فيما لو كان
حرا ، اما لو كان عبدا فلسيده وذلك كالاكتشاف والاصطياد •

ثانيا - اشترط الشافعية في المشهور من مذهبهم توفر شروط المزكي فيمن
يعثر على شيء من الركاز ، دليلهم هنا هو عين دليلهم الذي ذكروه في اعتبار
ما يجب اخراجه من الركاز زكاة وليس فيئا • (٥)

والى هذا ذهب الحنابلة في القول غير الاصح عندهم • (٦)
وبما أننا رجحنا الرأي القائل : بأن المعثور عليه من الدفين ، يعتبر كالغنيمة
والخمس المفروض اخراجه يعتبر بمثابة الفئ ، لذا نختار رأي الفريق الاول
من العلماء الذين ذهبوا الى عدم اشتراط شروط المزكي فيمن يعثر على شيء
من هذا المال •

حكم ما اذا عثر حربي على شيء من الركاز :

ذكرنا قبل قليل رأي الفقهاء فيمن يجب عليه اخراج خمس الركاز ،
وهذا يدل بمفهومه على ان الباقي من الخمس يختص به واجده كما قلنا ،

(١) ابن قدامة في المصدر السابق •

(٢) مغني المحتاج ١/٣٩٥ • (٣) الشرائع في المصدر السابق •

(٤) البحر الزخار في المرجع السابق •

(٥) الشرييني في المصدر السابق • (٦) ابن قدامة في المصدر السابق •

لا فرق بين أن يكون مسلماً أو ذمياً ، هذا ما قاله فقهاء المسلمين ، فقد حكى ابن المنذر اجماعهم على ذلك حيث قال : « اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن على الذمي في الركاز يجده الخمس » . (١)

الا أن صاحب الايضاف قد نقل رأياً لابن حامد من فقهاء الحنابلة ذكر فيه ، أن الذمي إذا عثر على شيء من الركاز ، يؤخذ كله منه لبيت المال ولا يستحق منه شيئاً . (٢) كما أن الحنفية قد نصوا في كتبهم على أن الحربي إذا وجد شيئاً من الركاز أخذ منه دون أن يترك له شيء ، كما أنه لاحظ له في الغنيمة وإن قاتل بأذن الامام . (٣)

رأينا فيما أثاره المرداوي والاحناف :

اولاً - بخصوص ما ذكره بعض فقهاء الحنابلة في الذمي ، فإني أؤيد وجهة نظر الفقهاء الآخرين الذين أجازوا للذمي تملك الباقي من الركاز بعد تخميسه ، لأن الذمي رجل مستأمن يسكن في دار الاسلام ، فلا يخوف على المال من تهريبه للحربي الذي يتقوى به علينا .

ثانياً - أما الحربي ، فالخوف منه قائم ، لأن المال الذي يعثر عليه يتقوى به على المسلمين ، لذا فإني أؤيد وجهة نظر الحنفية ، بأخذ ما يعثر عليه من الركاز وإيداعه في بيت المال .

هل يشترط حولان الحول في الكنز المستخرج على رأي القائلين : بأنه زكاة؟ يسرد على رأي الشافعية سؤال ، وهو إذا اعتبرتم الخمس المستخرج من الركاز زكاة وليس شيئاً ، فهل يشترط لوجوب اخراج الخمس مضي حول على العثور على المال .

أجابوا عن ذلك : بأنه لا يشترط حولان الحول على المال المستخرج ، بل يجب التصديق بالخمس حال العثور على الركاز (٤)

(١) ابن قدامة في المصدر السابق . (٢) انظر ٣/١٢٤ .

(٣) شرح العناية على الهداية ١/٥٣٨ .

(٤) انظر مغني المحتاج ١/٣٩٥ .

الجهة التي يصرف لها الخمس :

اختلف الفقهاء في الجهة التي تستحق خمس الركا ، وذلك على ثلاثة أقوال :

١ - ذهب فريق من الفقهاء الى القول : بأن مصرف الخمس هو مصرف الزكاة ، بمعنى انه يصرف لأهل الصدقات .

احتج اصحاب هذا الرأي بما يلي :

أ - ماروي ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه «أمر صاحب الكنز ان يتصدق به على المساكين» . (١)

ب - انه مال استفاده واجده من الارض فاشبه المعدن والزرع .

هذه وجهة نظر الحنابلة في رواية عنهم . (٢) وهو القول المشهور عند الشافعية . (٣)

٢ - في حين يرى فقهاء اخرون ان مصرف الخمس مصرف الفيء ، فينفق في مصالح المسلمين كما انه يحل للاغنياء وغيرهم ،

هذا هو رأي المالكية . (٤) والحنفية . (٥) وبسبب قال الحنابلة في الرواية الثانية لهم واعتبرها ابن قدامة اصح وأقرب على مذهب احمد من الرواية الاخرى . (٦) وهو رأي للشافعية ايضا . (٧)

دليل اصحاب هذا الرأي :

-
- (١) ونص الرواية هي من عبدالله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه يقال له ابن حممة قال : «سقطت على جرة من دبر قديم بالكوفة عند جبانة بشر فيها اربعة الاف درهم فذهبت بها الى علي رضي الله عنه فقال اقسامها خمسة اقسام فقسمتها فاخذ علي منها خمسا واعطاني اربعة اخماس فلما ادبرت دعاني فقال في جيرانك فقرا ومساكين ، قلت نعم قال فخذها ، فاقسمها بينهم» . راجع المفني ٣/٥١ .
- (٢) ابن قدامة في المصدر السابق . (٣) الشريفي في المصدر السابق .
- (٤) انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٤٨٩ .
- (٥) المدائح ٢/٩٥٨ . وانظر الدر المختار ٢/٣٢٤ .
- (٦) المفني ٣/٥١ . (٧) مفني المحتاج ١/٣٩٥ .

أ - مارواه ابو عبيد عن هشيم عن مجالد عن الشعبي « ان رجلا وجد الف دينار مدفونة خارجا من المدينة ، فأتى بها عمر بن الخطاب فأخذ منها الخمس مائتي دينار ودفع الى الرجل بقيتها ، وجعل عمر يقسم المائتين بين من حضره من المسلمين الى ان فضل منها فضاة فقال عمر أين صاحب الدنانير فقام اليه فقال له عمر : خذ هذه الدنانير فهي لك » (١)

ب - ان الخمس كما يجب على المسلم يجب على الذمي ايضا ، بينهما لا تجب الزكاة عليه .

ج - ان الركاز عبارة عن مال مخموس زالت عنه يد الكافر ، فهو اشبه بخمس الغنيمة ، وكما يصرف خمسها في المصالح العامة وغيرها دون النظر الى اشتراط كون المصروف له من أهل الصدقات ، كذلك الحكم في خمس الركاز .

٣ - قال الامامية في الرأي المشهور عنهم : ان الخمس المأخوذ من الركاز وغيره يقسم ستة اقسام ، ثلاثة للنبي صلى الله عليه وسلم وهي سهم الله وسهم رسوله وسهم ذي القربى وهو الامام ، وبعده للامام الذي يقوم مقامه ، وما كان نصيبا للنبي عليه الصلاة والسلام او الامام ، ينتقل الى وارثه من بعده ، اما الاسهم الثلاثة الباقية ، فتوزع بين الايتام والمساكين وابناء السبيل (٢) وبمثل ذلك قالت الزيدية ايضا . (٣)

وذهب الامامية في رأي لهم الى تقسيم الخمس الى خمسة اقسام ، مسقطين بذلك سهم الله عز وجل اذ له ملك السموات والارض ، وجا ذكره في الاية الكريمة تشريفا وتكريما . (٤)

الرأي المرجح :

والذي ارجحه هو رأي الفريق الثاني الذي يقضي باعتبار مصرف الركاز مصرف النقيض ، لوجه ادلتهم من جهة ، ولما قلناه مسبقا من انه الى النقيض

(١) انظر كتاب الاموال ص ٣٤٢ . (٢) الشرائع ١/١٨١ .

(٣) انظر البحر الزخار ٣/٣٢٤ .

(٤) راجع الشرائع في المرجع والموضع السابقين .

اقرب منه الى الزكاة .

الى اي مدى يتصرف الامام في خمس الركاز ؟

ذكرنا فيما سبق بأن من عشر على شيء من دفين الجاهلية يؤخذ منه خمسة ويستأثر بالباقي منه باستثناء الحربي عند الاحناف والذمي على رأي بعض فقهاء الحنابلة حيث قالوا بأخذ جميع ما عشر عليه هذان الصنفان من الناس ووضعه في بيت المال .

وهنا تتساءل هل يحق لرئيس الدولة ان يتصرف تصرفا اخر غير السني ذكرناه ؟

لقد تكفل صاحب الاموال عن الجواب على هذه المسألة حيث أورد أخبارا عن بعض الصحابة تدل على انهم تصرفوا في الركاز على خلاف ما حكيناه عن الائمة الاربعة ، وها أنا أورد تلك الاخبار وما ذكره ابو عبيد من توجيه لها .

١ - الخبر الذي رواه هشيم عن مجالد عن الشعبي والذي ذكرناه في الجزئية السابقة ، ويقضي بأن عمر قد اعطى ما تبقى من خمس الركاز السني واجده .

٢ - روى سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي «أن عاليا أتى برجل وجد في خربة الفا وخمسائة درهم بالسواد ، فقال علي : لا قضين فيها قضاء بينا ان كنت وجدتها في قرية خربة تحمل خراجها قرية عامرة فهي لهم ، وان كانت لا تحمل فلك اربعة اخماس ولنا خمس وسأطيه لك جميعا» .

٣ - روى حسان بن عبدالله عن السري بن يحيى عن قتادة قال :

«لما فتحت السوس وعليهم ابو موسى الاشعري وجدوا دانيال في ابرن واذا الى جنبه مال موضوع وكتاب فيه : من شاء أتى فاستقرض منه السى أجل ، فان اتى به الى ذلك الاجل والا برص ، قال : فالتزمه ابو موسى وقبله ، وقال : دانيال ورب الكعبة ، ثم كتب في شأنه السى عمر ، فكتب اليه عمر

ان كفنه وحنطه وصل عليه ثم ادفنه كما دفنت الانبياء صلوات الله عليهم
وانظر ماله فأجعله في بيت مال المسلمين ، قال : فكفنه في قباطي بيض وصلى
عليه ودفنه» .

٤ - عن ابي عوانه عن سماك بن حرب عن جرير بن رباح عن ابيه : انهم
اصابوا قبرا بالمدائن فيه رجل عليه ثياب منسوجة بالذهب ووجدوا فيه مالا ،
فأتوا به عمار بن ياسر ، فكتب فيه الى عمر بن الخطاب ، فكتب : «ان أعطهم
اياهم ولا تنزعه منهم» .

قال صاحب كتاب الاموال بعد ذكره لهذه الاثار ، انه قد اتضح لنا ان
هناك ثلاثة احكام عن عمر مختلفة في الركاز .

أحدها : انه أخذ من الكنز الخمس وأعطى الباقي منه الى من عثر عليه .

الثاني : انه لم يعط من وجده شيئا منه ، بل وضعه جميعه في بيت المال .

الثالث : انه قد اعطاه كله لمن عثر عليه ولم يأخذ منه شيئا .

وقد عقب ابو عبيد على هذه الاحكام بقوله : «ولكل حكم من هذا
عندي وجه سوى وجه الآخر» ، ثم بدأ بتوجيه تلك الاخبار ، فذكر بان اخذ
عمر لخمس الركاز ، هو عمل بالاصل «الذي هو السنة في الركاز» والذي
يقضي بأخذ خمسة واعطاء الباقي منه لواجده ، وهذا ما عليه الناس .

اما المال الذي وجد مع دانيال ووضعه جميعه في بيت المال دون ان يعطي
الواجد منه شيئا ، فلانه لم يكن ركازا ، لان الركاز كما هو معلوم «ما كان
مستورا مجهولا حتى يظهر عليه واجده» فيستحقه بعد اخذ الخمس منه ،
والمال الذي عثر عليه مع دانيال كان معروفا ومعلوما عند الناس ، وقد تداولوه
فيما بينهم بالاستقراض كما جاء في الحديث ، فمن الذي يعتبر واجدا له كي
يستحقه ؟ اذ الكل قد عرفه وصاروا فيه بمنزلة واحدة ، فاصبح بيت المال في
مثل هذه الحالة اولى به ليكون عاما لهم .

واما ما حكى عن عمر بأنه لم يخمس الركاز وقد سلمه باكملة لاصحابه ،
فما فعله هنا هو قيام الامام بممارسة حقه «لان حكم الخمس الى الامام يضعه

حيث يرى» اذ هو يشبه خمس الغنيمة ، فرأى عمر ان يرده على الذين وجدوه ، وذلك لبعض الاسباب التي قد يستحق بها الناس النفل من الخماس «امسا لغناء منهم كان على المسلمين واما لنكايه في عدوهم ، فرآهم عمر مستحقين لذلك» ولو شاء ان يأخذ منهم ويصرفه في غيرهم لفعل ، الا انه رآهم موضعاً للخمس فأمر بصرفه اليهم .

وعلى هذا يخرج ايضا ما حكى عن علي حين قال لو اجد الركاز : «وسأطيه لك جميعا» . (١)

هل يحق لواجد الركاز التصديق بالخمس بنفسه ؟
اذا اراد صاحب الركاز ان يقوم بتوزيع خمسة على مستحقه بنفسه ، فلا مانع من ذلك على رأي البعض من الفقهاء ، دليلهم في ذلك مايلي :
١ - ما حكى عن علي رضي الله عنه انه اجاز لواجد الكنز بالتصدق بخمسه على المساكين بنفسه .

٢ - ان الشخص اذا قام بتوزيع الخمس بنفسه قد وفى بالغرض وادى ما عليه ، فبريء منه كما لو فرق زكاة ماله بنفسه وادى الدين الى الدائن .

هذا ما قاله احمد وابن المنذر . (٢) والظاهر ان هذا هو رأي الحنفية ايضا بناء على قولهم : بجواز اداء واجد الكنز خمسة الى والديه ومولوديه اذا كانوا فقراء ، وهذا يعني ان من حقه اخراج الخمس بنفسه . (٣) كما أن ابن قدامة قد حكى ذلك عنهم ايضا . (٤) وهذا على ما يسدو لي هو رأي المالكية والشافعية لان وجهة صرف الخمس من الركاز عندهم كوجهة صرف الزكاة ، وبما ان الزكاة يخرجها المزكي بنفسه ، كذلك الخمس . وهذا هو رأي الامامية والزيدية كما يظهر لي لنفس العلة ايضا .

في حين يرى ابو ثور انه لا يجوز لمن عثر على شيء من الركاز اتصاف

(١) انظر كتاب الاموال ص ٣٤٢ وما بعدها .

(٢) المغني ٣/٥٢ . (٣) البدائع ٢/٩٥٨ ، الدر المختار ٢/٣٢٤ .

(٤) انظر المغني في المرجع والموضع السابقين .

خمسہ بنفسہ ، ولو قام بذلك فعلا ضمنه الامام . (۱)
وفي مذهب الحنابلة ما يحتمل مثل هذا الرأي ايضا ، لانه كما قال ابن
قدامة : ان خمس الركاز خمس الغنيمه ، فكما ان الامام هو الذي يتصرف
في خمس الغنيمه ، كذلك الحال في الركاز . (۲)
وما ذهب اليه اصحاب الرأي الاول هو المختار لما ذكروه من تدليل .

(۱) المصدر السابق . (۲) المصدر نفسه ايضا .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
المبحث الثاني

حكم الركاز في القانون :

ورد ذكر الركاز في القانون المدني العراقي في المادة «١١٠١» حيث عرف المقتن فيها ماهية الركاز وقسم حكمه الى ثلاثة أقسام تبعا للارض التي يعثر عليه فيها .

ففي حالة العثور عليه في ارض مملوكة لشخص معين ، يكون ملكا لذلك الرجل ، وعندما يعثر عليه في ارض اميرية ، فان ملكيته تعود الى الدولة ، أما لو وجد في ارض موقوفة وقفا صحيحا فانه يكون ملكا الى الوقف . (١) وما ذكره القانون هنا يتفق مع ما حكيناه عن فقهاء المسلمين ، حيث سبق وان نقلنا عنهم بأن الركاز اذا عثر عليه في ارض مملوكة لشخص معين ، فملكته تعود لمالك الارض .

اما بخصوص العثور عليه في اراضي حكومية ، فهذا ايضا يتفق مع وجهة نظر الفقهاء التي تعتبر الدولة مالكا حقيقيا ، فانها تنوب عن الامة عندما تستولي عليه لتصرفه في المنافع العائدة على الامة بالفائدة العامة .

والظاهر كما يقول الشارح لمرشد الحيران ، (٢) ان الواجد للركاز لسه اجر مثله اذا عثر عليه في ارض تابعة للدولة ، وللامام أن يكافئه على عمله ، والقول بعدم جواز أخذ الواجد شيئا من الركاز ، فيما اذا لم تأذن له السلطة

(١) ونص المادة كما يلي : « الكنز المدفون او المخبأ السدي لا يستطيع احد ان يثبت ملكيته يكون لمالك العقار ان كانت الارض مملوكة وللدولة ان كانت الارض اميرية ولجهة الوقف ان كانت الارض موقوفة وقفا صحيحا » .

(٢) انظر الشرح المذكور للاستاذين محمد زيد الابياني ومحمد سلامة السنجقلي ١١٢ ، ١/١١٣ .

بالبحث في نظير جزء معلوم مما يجده ، فان اجازت لرعيها ذلك وفق شروط معلومة ، فللواجد مآشرطه له الامام .

وبالنسبة للركاز اذا عثر عليه في ارض موات ، فأربعة اخماسه للواجد وخمسه للدولة ، هذا فيما لو وجدت ارض موات ، لان قصد الفقهاء بأرض الموات ، هي الارض غير المملوكة لاحد كالجبال والمفاوز ، واني اعتقد بأنه لا توجد ارض موات في ديار الاسلام في عصرنا الحاضر ، وذلك لهيمنة كل دولة على رقعتها .

وكذلك الامر فيما لو عثر علي شيء من الدفين المذكور في ارض موقوفة ، فالحكم ايضا عند الفقهاء أن الموجود يكون ملكا لجهة الوقف .

الخاتمة :

في ختام بحثي لموضوع المعادن والركاز اود ان أبين أهم النتائج التي توصلت اليها من خلال البحث :

١ - اختلف العلماء في صفة المعدن الذي يتعلق به وجوب الخمس او الزكاة على ثلاثة أقوال ، خص اصحاب القول الاول الذهب والفضة بالحكم ، وذهب اصحاب الرأي الثاني الى تعلق الحكم في كل مايستخرج من الارض وله قيمة مالية ، في حين فرق اخرون بين المعادن القابلة للانصهار وعدمه ، فالزم المستثمر باخراج الخمس في المعدن الذي ينصهر ولم يلزمه فيما لا ينصهر ، وقد أيدنا وجهة نظر اصحاب الرأي الثاني لما تبين لنا وجهة ادلتهم ولما فيه من مصلحة للاخرين .

٢ - تبين لنا من خلال البحث ان للعلماء رأيين في تعلق الحكم في المستخرج من البحر احدهما يقضي بأنه لاشيء فيه ، والاخر يرى ان المستخرج من البحر كالمعدن المستخرج من البر في الحكم . فأخذنا برأي الفريق الثاني

لوجهة رأيهم من جهة وللأسباب التي ذكرناها في محله من جهة أخرى .
٣ - ذهب فريق من العلماء الى اعتبار مايجب اخراجه من المعدن زكاة ،
في حين يرى اخرون بأنه خمس ، وقد ايدنا وجهة القائلين بالخمس ، لرجحان
ادلتهم ووجهة رأيهم .

٤ - ظهر لنا من البحث ان الارض التي يعثر فيها على المعدن لا تخلف من
ان تكون ارضا واقعة تحت سيطرة الدولة او ملكا لشخص معين ، وقد كان
للفقهاء وجهة نظر مختلفة من حيث استثمار المعادن التي يعثر عليها في تلك
الاراضي ، وكنا نرجح من تلك الاراء ما فيه مصلحة الامة والاقوى دليلا منها .
٥ - وضع الفقهاء الضوابط التي يحق للامام بموجبها اقطاع المعدن لجهة
معينة ، وقد اعتمدنا الضوابط التي ذكرها المالكية والتي تقضي بتخويل
الدولة صلاحية اقطاع اي معدن من المعادن سواء الظاهرة منها او الباطنة
اذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين ، لاننا وجدنا من خلال بحثنا لتلك الضوابط
ان رأي المالكية اقرب الى الواقع لاسيما في العصر الحاضر .

٦ - كما اتضح لنا من خلال ذكرنا لبعض قوانين الدولة العراقية الخاصة
باستثمار النفط ومشتقاته ان اغلب تلك القوانين تلتقي مع ما ذكره فقهاء
المسلمين من جهة اعطاء الدولة حق التصرف في تلك المعادن بما يتفق ومصلحة
الامة من حيث الحفاظ على مواردها الطبيعية وثروتها الوطنية .

٧ - وفي بحثنا لموضوع الركاز تبين لنا ان المقصود به ما كان من دفن
الجاهلية والمعتبر فيه ان يظهر عليه علامة من علاماتهم ، فان ظهرت في بعضه
علامة الكفر وعلى البعض الاخر علامة الاسلام ، فللفقهاء رأيان في المسألة ،
وقد ايدنا وجهة نظر القائل : بأنه يعتبر في هذه الحالة من دفن الجاهلية لما

ذكره من تعليل •

٨ - وقد ظهر لنا من خلال كلامنا عن الركاز بأن حكمه يختلف باختلاف الارض التي يعثر فيها ، فان عثر عليه في بطن الارض الموات او التي لا يعرف مالكيها ، فذلك فيه الخمس باتفاق الراء ، والاربعة اخماس الباقية تعود لمن عثر عليه • اما لو عثر عليه في ملك خاص ، فالامر فيه تفصيل ، حيث لا يخلو من ان يكون الواجد هو المالك الاصلي للارض أم لا ، ولكل حالة من تلك الحالات حكمها الخاص بها •

٩ - واخيرا اتضح لنا بأنه يحق للإمام ان يتصرف في خمس الركاز بالطريقة التي يرى فيها المصلحة من التصديق به على الفقراء او هبته لمن وجده او وضعه في بيت المال •

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين •

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مصادر الكتاب

- ١ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - للامام علاء الدين ابي بكر بن مسعود الكاساني المتوفى ٥٨٧هـ مطبعة الامام القاهرة .
- ٢ - المهذب للامام ابي اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الفيروز ابادي الشيرازي المتوفى ٤٧٦هـ مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر .
- ٣ - الدر المختار شرح تنوير الابصار - للشيخ علاء الدين الحصكفي المتوفى سنة ١٠٨٨هـ - ١٩٦٦م مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- ٤ - رد المختار على الدر المختار - للشيخ محمد امين بن عمر بن عبدالعزيز الدمشقي الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢هـ - ١٣٨٦م المطبوع مع الدر المختار .
- ٥ - مغني المحتاج الى معاني الفاظ المنهاج - للشيخ محمد بن احمد الشربيني الخطيب المتوفى ٩٧٧هـ مطبعة البابي الحلبي ١٣٧٧-١٩٥٨ .
- ٦ - المدونة الكبرى - رواية الامام سحنون بن سعيد المتوفى ٢٤٠هـ عن عبد الرحمن بن القاسم المتوفى ١٩١هـ عن الامام مالك الطبعة الاولى والمأخوذ بالاوفسيت .
- ٧ - شرح الخرشي لمختصر خليل - لابي عبدالله محمد الخرشي المتوفى ١١٠١هـ دار صادر بيروت .
- ٨ - الشرح الكبير - للامام ابي البركات احمد بن محمد الشهير بالدردير المتوفى سنة ١٢٠١هـ مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر .
- ٩ - حاشية الدسوقي - للشيخ محمد عرفة الدسوقي والمطبوع مع الشرح الكبير .
- ١٠ - المغني لابن قدامة ، ابي محمد عبدالله احمد بن محمد بن قدامة المتوفى ٦٣٠هـ على مختصر ابي القاسم عمر بن حسين بن عبدالله احمد الخرقي

- المتوفى ٤٣٤هـ مطابع سجل العرب •
- ١١ - الام - لمحمد بن ادريس الشافعي • طبع بدار الشعب بصر سنة الطبع ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م •
- ١٢ - الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف - لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي المتوفى ٨٨٥هـ - تحقيق محمد حامد الفقي مطبعة السنة المحمدية في غزة ١٣٧٤هـ •
- ١٣ - الاشباه والنظائر لابن نجيم زين الدين بن ابراهيم ٩٧٠هـ تحقيق وتعليق عبدالعزيز الوكيل • طبع موءسة الحلبي ١٣٨٧هـ •
- ١٤ - مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان تأليف محمد قدري باشا • الطبعة الاولى ١٣٣٨هـ •
- ١٥ - شرائع الاسلام في مسائل الحلال والحرام للشيخ الحلبي - ابوالقاسم نجم الدين جعفر بن الحسين المتوفى ٦٧٦هـ الطبعة الاولى مطبعة الاداب في النجف ١٣٨٩ - ١٩٦٩م •
- ١٦ - فتح القدير - للكمال بن الهمام المطبوع مع الهداية شرح بداية المبتديء الطبعة الاولى بيولاك مصر ١٣١٧هـ والمأخوذ بالاوفسييت •
- ١٧ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار - للامام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى المتوفى ٨٠٤هـ مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م •
- ١٨ - المحلى - لابي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري المتوفى ٤٥٦هـ منشورات المكتب التجاري - بيروت •
- ١٩ - الاموال - لابي عبيد القاسم بن سلام المتوفى ٢٢٤هـ طبع في مطبعة عبداللطيف حجازي بالقاهرة •
- ٢٠ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق - لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت •
- ٢١ - كشاف القناع عن متن الاقناع - لفيق الحنابلة منصور بن يونس

بن الادريس البهوتي المتوفى ١٠٥١هـ • الناشر مكتبة النصر الحديثة
- الرياض •

٢٢ - تحفة المحتاج بشرح المنهاج - لشهاب الدين احمد بن محمد ابن حجر
الهيتمي المتوفى ٩٧٤هـ والمطبوع مع حواشي الشرواني •

٢٣ - نيل الاوطار - للشوكاني - محمد بن علي بن محمد المتوفى ١٢٥٠هـ
مطبعة البابي الحلبي - الطبعة الثالثة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م •

٢٤ - احكام الذميين والمستأمنين في دار الاسلام ، للدكتور عبدالكريم
زيدان - الطبعة الاولى ببغداد ١٣٨٧هـ •

٢٥ - الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية للشهيد السعيد زين الدين
الجعبي العاملي المتوفى ٩٦٥هـ مطبعة الاداب في النجف ١٣٨٧هـ -
١٩٦٧م •

٢٦ - روض النظر شرح مجموع الفقه الكبير - للقاضي شرف الدين
الحسين بن احمد بن الحسين الصياغي الحيمي الصنعاني المتوفى ١٢٢١
الطبعة الثانية بالطائف - السعودية تاريخ الطبع ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م •
٢٧ - سبل السلام شرح بلوغ المرام - لمحمد بن اسماعيل الكحلاني ثم
الصنعاني المعروف بالامير • مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة الطبعة
الرابعة ١٩٦٠م •

٢٨ - وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة - للشيخ محمد بن الحسن
الحر العاملي المتوفى ١١٠٤هـ دار احياء التراث العربي في بيروت الطبعة
الاولى •

٢٩ - الملكية في الشريعة الاسلامية مع مقارنتها بالقوانين العربية الجزء الاول

- - للاستاذ المرحوم علي الخفيف * مطبعة الجيلاوي ١٩٦٩ •
- ٣٠ - متن القانون المدني العراقي •
- ٣١ - مجموعة القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة بوزارة النفط فسي
الجمهورية العراقية •
- ٣٢ - قانون تنظيم استثمار المقالع رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ والمنشور في جريدة
الوقائع العراقية عدد ٢٨٦٦ - ١١ كانون الثاني ١٩٨٢ •
- ٣٣ - الدستور المؤقت للجمهورية العراقية •

كتب وأبحاث للمؤلف

كتب وأبحاث للمؤلف

- ١ - عقد المضاربة - بحث مقارنة في الشريعة والقانون رسالة ماجستير من جامعة بغداد - طبع في مطبعة الارشاد ببغداد سنة ١٩٧٣ م .
- ٢ - شركة الابدان بين المجوزين والمبطلين - بحث مقارنة - منشور في العدد الثاني من مجلة كلية الامام الاعظم لسنة ١٩٧٤ م .
- ٣ - شركة الوجوه او المفاليس - بحث مقارنة - منشور في العدد السادس من مجلة كلية الدراسات الاسلامية ببغداد لسنة ١٩٧٥ م .
- ٤ - حكم الجعالة في الشريعة الاسلامية - بحث مقارنة - منشور في العدد الثالث من مجلة كلية الامام الاعظم ببغداد لسنة ١٩٧٦ م .
- ٥ - شركة المحاصة - بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ببغداد - العدد الثاني للسنة السادسة ١٩٧٨ م .
- ٦ - شركة المفوضة - بحث مقارنة - منشور في مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ببغداد العدد الاول للسنة السابعة ١٩٧٩ م .
- ٧ - حكم الشريعة في الارباح الناجمة عن صناديق التوفير - بحث مقارنة منشور في مجلة الضياء في دبي الخليج العربي العدد الرابع .
- ٨ - الآثار المترتبة على الشركة في الدين - بحث مقارنة - منشور في مجلة كلية الشريعة ببغداد العدد الخامس لسنة ١٩٧٩ م .
- ٩ - مدى حرية اهل الذمة في الاسلام - بحث مقارنة - منشور في مجلة الضياء الصادرة في دبي الخليج العربي .
- ١٠ - الاقالة - بحث مقارنة في الشريعة والقانون - منشور في العدد السادس

- من مجلة كلية الشريعة ببغداد لسنة ١٩٨٠ م .
- ١١ - المجتمع الاسلامي - قوته ، ضعفه ، علاجه - بحث مسلسل نشر في مجلة الرسالة الاسلامية التي تصدرها وزارة الاوقاف والشؤون الدينية للاعداد ١٣٠ وما بعدها .
- ١٢ - مسؤولية الانسان عن حوادث الحيوان والجماد - دراسة مقارنة في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي - نشر وتوزيع مكتبة الاقص عمان - الاردن .
- ١٣ - شركة العنان في الفقه الاسلامي - دراسة مقارنة - نشر وتوزيع مكتبة الاقص - عمان - الاردن .
- ١٤ - عقود الامانة - بحث مقارنة قدم الى ندوة الاقتصاد الاسلامي في عمان - نشر في العدد الخاص (ندوة الاقتصاد الاسلامي) من مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ببغداد - التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تاريخ النشر ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ١٥ - أهم الآثار الفقهية المترتبة على عوارض الاهلية - بحث مقارنة - نشر في مجلة الرسالة الاسلامية ببغداد العدد ١٦٨ ، ١٦٩ لسنة ١٩٨٤ م .
- ١٦ - من اعلام المحدثين - عبدالله بن المبارك المروزي - بحث نشر في مجلة الرسالة الاسلامية ببغداد العدد ١٧٣ ، ١٧٣ لسنة ١٩٨٤ م .
- ١٧ - صور من التعامل المالي في الاسلام - ويضم المؤلف مجموعة ابحاث من المعاملات المالية في الاسلام - نشر وتوزيع مكتبة ٣٠ تموز في الموصل تأريخ النشر ١٩٨٤ م .
- ١٨ - المعادن والركاز - بحث مقارنة في الاقتصاد الاسلامي - طبع في مطبعة دار الرسالة ببغداد .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة البحث	٣ - ٤
تمهيد - الملكية في ماضيها وحاضرها	٥ - ٧
البحث الاول - المعادن في الشريعة - المعدن لغة واصطلاحاً	٩ - ١١
دليل مشروعيته	١٢
ماهية المعدن مناهل البحث	١٣ - ١٥
حكم المعادن المستخرجة من البحر . وخلاف العلماء فيه	١٦ - ١٩
مقدار الواجب اخراجه من المعدن وصفته	١٩ - ٢٦
تفصيل الاحناف في الشروط التي يجب تحقيقها في المعدن	٢٦ - ٢٨
هل يشترط في المعدن ما يشترط في زكاة الاموال الاخرى	٢٩ - ٣٤
موقف العلماء من اشتراط حولان الحول على المال المستخرج من المعدن	٣٥
نصيب الزكاة من المعدن بعد تصفيته	٣٦
وقت تعلق وجوب الزكاة	٣٧
ملكية المعدن	٣٨ - ٤٠
ما حكم الاستحواذ على اصل المعدن	٤٠
تقسيم المعادن الى ظاهرة وباطنة	٤١ - ٤٢
المعدن في الارض المصالح عليها	٤٣
المعدن في الارض المملوكة لشخص معين وارااء العلماء فيه	٤٤ - ٤٥
احقية الانسان بالمعدن بمجرد حفره له	٤٦
حكم مالو حفر رجل معدناً بجوار معدن رجل اخر	٤٦
ما الحكم لو عمل رجل في معدن الغير بدون اذنه ؟	٤٧ - ٥٠
الضوابط التي يحق للامام بموجبها اقطاع المعدن لجهة معينة	٥١ - ٥٢
راينا في اقطاع المعادن	٥٣ - ٥٤
المبحث الثاني - المعادن في القانون	٥٥
كيفية استثمار النفط في العراق	٥٥
طريقة الامتياز - طريقة المقاولات - طريقة الاستثمار المباشر	٥٥ - ٦٠

الموضوع	الصفحة
نموذج مما ذكره المفسر العراقي في غير النفط من المعادن الاخرى	٦١ - ٦٤
جواز اقطاع المعادن في القانون	٦٤ - ٦٥
تحديد استغلال المنجم او المقلع لمدة معينة	٦٦
حجب الاجازة عن الشخصا ص معينين	٦٧
تحديد المعدن المتفق على استثماره	٦٨
الفصل الثاني - المبحث الاول - الركا ز في الشريعة	٦٩
الركا ز لغة واصطلاحا	٧٠ - ٧٢
صفة الركا ز الذي يتعلق به الحكم	٧٢
حكم الركا ز يختلف باختلاف موقعه	٧٤
حكم ما اذا عشر على الركا ز في ارض الموات	٧٤
اذا عشر على شيء من الركا ز في ملك خاص	٧٥ - ٧٨
حكم مالو عشر على الركا ز في ملك الغير من ديار الاسلام	٧٩
حكم مالو عشر الاجير على كنز في دار المستاجر	٨٠
حكم مالو وجد الركا ز في دار مستأجرة	٨١
حكم مالو عشر على شيء من الركا ز في ارض مملوكة	٨٣
حكم مالو عشر على الركا ز في ارض موات من دار الحرب	٨٦
نوع الركا ز الذي يتعلق به الحكم	٨٧
هل للركا ز نصاب معين	٨٨ - ٨٩
صفة الواجب اخراجه من الركا ز	٩٠
من الذي يجب عليه الخمس ؟	٩١
حكم ما اذا عشر حربي على شيء من الركا ز	٩٢ - ٩٣
الجهة التي يصرف لها الخمس	٩٤ - ٩٥
الى اي مدى يتصرف الامام في خمس الركا ز ؟	٩٦ - ٩٧
هل يحق لواحد الركا ز التصديق بالخمس بنفسه ؟	٩٨
المبحث الثاني - حكم الركا ز في القانون	١٠٠ - ١٠١
الخاتمة	١٠١ - ١٠٣
مصادر الكتاب	١٠٤ - ١٠٧
كتب وابحاث للمؤلف	١٠٨ - ١٠٩
الفهرست	١١٠

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنم الله الفردوس

اعتذار

بالرغم مما بذلناه من جهد في عدم حصول
أخطاء مطبعية في هذا البحث إلا أنه قد وقعت
بعض الأخطاء البسيطة .

فمعدرة للقاريء الكريم
المؤلف

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ٢٠٧
بغداد لسنة ١٩٨٥

سعر النسخة ١٢٥٠

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رقع
عبد الرحمن النخعي
السيرة النبوية

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ٤٠٧
بغداد لسنة ١٩٨٥

سعر النسخة ١٢٥٠